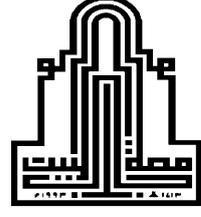


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسيّة

مفهوم "العدالة" بين الفكر السياسيّ الإسلاميّ والفكر السياسيّ الليبراليّ

The Concept of "Justice" Between The Islamic Political Thought and The Liberal Political Thought

إعداد

صقر حابس السردى

1320600040

إشراف

الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسيّة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٧/٢٠١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ)

(سورة البقرة / آية: ٢٥٥)

تفويض

أنا الطالب **صقر حابس محمد السردية**، أفوض جامعة آل البيت، بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:/...../٢٠١٦م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

(مفهوم "العدالة" بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي)

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٦/١٤/٢٨.

إعداد

صقر حابس محمد السرديه

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٦٠٠٠٤٠

إشراف

الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....	مشرفاً ورئيساً	الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان
.....	عضواً	الاستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمة
.....	عضواً	الدكتور عادل تركي القاضي
.....	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي

اهداء

إلى والدي أطال الله في عمرة

وإلى روح الغالية أُمي رحمه الله وأسكنها الجنة

وإلى أخواني وأخواتي

وإلى زوجتيّ العزيزتين وأولادي:

سيف، وهداية، وعبد العزيز، ومحمد، ورحمة، وفايز، ونور

وإلى كلّ من علمني ودعمني وشجّعني ليخرج هذا العمل إلى النور

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، خالق الأرض والسماء والبحر والجبال والإنسان والحيوان وكلّ شيء؛ ليسبح بحمده ويشكر نعمه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، النبي العربي الأمي الأمين محمد بن عبد الله، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كلّ من أسهم في مساعدتي لإتمام هذه الدراسة وأخصّ بالشكر:

الدكتور: صايل فلاح مقداد السرحان

مشرفي ومعلمي وأستاذي ومؤدبي، صاحب القلب الكبير، الذي لم يبخل عليّ بشيء لا من وقته ولا من علمه، فقد علّمني ما هو العلم، وكيف يكون، ومنحني الكثير الكثير مما لديه.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتي "جامعة آل البيت" بعامة، ومعهد بيت الحكمة بخاصة، وإلى كلّ كوادرها الأكاديمية والإدارية، وأخصّ بالشكر كلّ من الأستاذ الدكتور محمد المقداد، والدكتور علي الشرعة، والدكتور هاني أخو أرشيدة، والدكتور عاهد المشاقبة، والأستاذ الدكتور محمد الهزايمة، والدكتور أمين العزام، والدكتور عبد السلام الخوالدة، والدكتور عادل القاضي، والأخ مروّح العظامات، والأخ نبيل عليّات، والأختين ساجدة صالح، وأم أحمد الفضلاء جميعهم.

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى المعهد العالمي للفكر الإسلامي، متمثلاً بـ المدير الإقليمي للمعهد الدكتور فتحي حسن ملكاوي، لما قدّمه من كتب ومراجع وتسهيلات لإنجاح هذه الدراسة المتواضعة.

الباحث

قائمة المحتويات

Contents

ط	الملخص
ك	Abstract
١	المقدمة:
١٣	الفصل الأول : الفكر السياسي الإسلامي والليبرالي
١٤	المبحث الأول : الفكر السياسي الإسلامي مصادره وركائزه وتطوره
١٥	المطلب الأول: مصادر الفكر السياسي الإسلامي وركائزه
٣٢	المطلب الثاني: تطوّر الفكر السياسي الإسلامي
٥٧	المبحث الثاني : الفكر السياسي الليبرالي بين التنظير والممارسة
٥٨	المطلب الاول: مصادر الفكر السياسي الليبرالي
٧٧	المطلب الثاني: طبيعة الفكر السياسي الليبرالي ومفهومه:
٩١	الفصل الثاني : مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي
٩٢	المبحث الأول : نظريّات العدالة في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي
٩٣	المطلب الأول: نظرية العدالة في الفكر السياسي الإسلامي (الماوردي)
١٠٨	المطلب الثاني: نظريّات العدالة في الفكر السياسي الليبرالي(جون رولز)
١٠٨	حياة
١٢٥	المبحث الثاني : التلاقي والافتراق في مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي
١٢٥	والفكر السياسي الليبرالي
١٢٦	المطلب الأول: التلاقي والافتراق في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي
	المطلب الثاني: التلاقي والافتراق في نظرية العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر	
١٣٨	السياسي الليبرالي(الماوردي وجون رولز)
١٥٠	الخاتمة
١٥١	نتائج الدراسة

مفهوم "العدالة" بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

إعداد

صقر حابس محمد السردية

إشراف

الدكتور: صايل فلاح مقداد السرحان

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، وتأتي هذه الدراسة في ظل غياب العدالة التطبيقية، والكثرة من المناهضة لها نظرياً فقط، لتحقيق أغراض الدراسة ومقاصدها.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم العدالة في الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام، وأفكار (الماوردي) أنموذجاً بشكل خاص، والفكر السياسي الليبرالي بعمومه، و(جون رولز) أنموذجاً، من خلال مصادر وتطور كل من الفكرين، والوقوف على نقاط الاقتراب والافتراق بينهما.

وللإجابة على السؤال المحوري لدراسة ما مفهوم العدالة في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، والأسئلة المتفرعة منه، خلصت الدراسة إلى أن الفكر السياسي له تأثير كبير على مفهوم العدالة وتطوره، والانتقال به من حال إلى حال، بحسب الزمان والمكان، وأن هناك نقاطاً يقترب منها كل من الفكرين، ويفترقان في مكان آخر، كما أن هناك اقتراباً وافتراقاً في نفس النقطة في بعض الأحيان.

تم استخدام مجموعة من المناهج العلمية، للتمكن من خلالها- الوصول إلى المعرفة، وهذه المناهج هي: المنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي التأملي، والتقارب الثقافية السياسية.

تأكيد صحة فرضية الدراسة، وهي: (أسهم الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي في تبلور ووضوح مفهوم العدالة بصورتها المجردة والتطبيقية)، فبعد اختبار صحة هذه الفرضية؛ فقد تبين أن الفكر السياسي صاحب الدور الكبير في مفهوم العدالة وجعله مفهوماً أساسياً لكل نظام سياسي، وعليه يقاس مدى دوام النظام السياسي؛ لأن النظام العادل أطول عمراً من غيره، والفكر السياسي اهتم بمفهوم العدالة، وإعلاء شأنها.

لقد تناولت الدراسة الفكر السياسي الإسلامي من خلال مصادره الرئيسية والفرعية، وركائزه وتطوره عبر العصور، من خلال الفترات الزمنية المفصلية في تاريخ الإسلام: الدولة الإسلامية والخلافة والمذاهب والمدارس الإسلامية ورأي المفكرين في مفهوم العدالة، كما أن الدراسة قد

تناولت الفكر السياسي الليبراليّ من خلال المفهوم العام له، وطبيعة الليبراليّة، فضلاً عن المصادر التي يستند إليها الفكر السياسيّ الليبراليّ.
الكلمات الدالّة: العدالة، الفكر السياسي، الفكر السياسي الإسلامي، الفكر السياسي الليبرالي، الماوردي، جون رولز.

Abstract

The concept of "justice" between the Islamic political ideology and political liberal ideology

Preparation by student: SAQR HABIS MOHAMMED AL-SSARDIA

Supervision

Dr :SAYEL MAKDAD FALAH AL-SARHAN

The study aimed to clarify the definition of justice between the Islamic political ideology and the Liberal political ideology. This study comes in within the absence of the practical justice, abundance, yet theoretical calling out of it to achieve the purposes and objectives of the study.

The study aimed to identify and understand the meaning of justice in the Islamic political ideology in general, in addition to the (Maordi) ideas as a model in particular, also generally the Liberal political ideology and (John Rolls) as a model, through both of the ideology's resources and evolution, and lastly is stating the similarities and differences between the two ideologies.

In order to answer the key question of the study –What's the meaning of justice in the Islamic political ideology and the Liberal political ideology? - And the other side questions, the study concluded that the political ideology has a major effect on the concept of justice and its evolution, and the transition of it from one situation to another according to time and place. Also, there are some points of similarity between the two ideologies at some spots and others or difference, sometimes the difference and similarity occur at the same point.

A collection of scientific methods has been used to reach knowledge, which are: The comparative method, the deductive observation method, and the convergence of the political culture.

Confirming the validity of the study's hypothesis, which is: The Islamic political ideology and the Liberal political ideology contributed in clarifying the concept of justice in its practical form. After testing this hypothesis, it turned out that the political ideology has the major role in the concept of justice and has made it an essential concept for every political system. Also, the continuity of the political system is measured based on it, because the fair system lasts longer than any other type. Furthermore, the political ideology took interest in the concept of justice and refined it.

The study addressed the Islamic political ideology by its resources, the primary, the secondary, and its basics and evolution through the ages and critical time periods in the history of Islam: the Islamic state, the Islamic caliphate, doctrines, Islamic schools, and the thinkers' opinions on the concept of justice. The study also addressed the Liberal political ideology by its general meaning, its nature, and the resources which the Liberal political ideology is based on.

المقدمة:

إن الفكر هو وليد أزمة، وواقع مأزومة وهو: ذاتي، وموضوعي، وشخصي، ويزاوج بين المثالية والواقعية في تشخيص ما هو كائنٌ وقائمٌ. ومنذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا، والمفكرون من جميع التيارات يبحثون في مفهوم العدالة، وهذا دليل على أن مقدرات هذا المفهوم ملازمة للبشرية منذ القدم إلى وقتنا الراهن، ولكن كلاً يراها من منظور الوضع الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، الذي يعيشه، وهي تعكس واقع المجتمع في عصر المفكر، باعتبار الفكر نتاج البيئة، وهذا ما يميز رجل التنظير عن رجل الحركة، حيث أن الأخير يركّز على ما هو غائم في دولته، أو مجتمعة.

يمكن أن يطبق المفكر نظريته أو رؤيته، عندما يزاوج بين التنظير والممارسة، ولكن على الأغلب، يتم استلهام فكر معين من قبل الحركيين السياسيين، فينزلونه إلى الواقع، عندها قد يعتريه بعض التحوير، تبعاً لطبيعة الممارسة، حيث هنا يمكن الحكم على القائمين عليه، (أي الفكر) أين أصابوا وأين أخطأوا، وما مدى مساهمة المفكرين في التأثير على مفهوم معين، أو رؤية محددة.

إن مفهوم العدالة، مرافق للبشرية منذ أن وُجدت على الأرض، ويعتبر من القيم الإنسانية التي لا تنازل عنها، وهو نقيض الظلم، وكلّ الديانات تحث على العدالة، وتعتبرها هي أساس الحياة والديمومة لكل مجتمع على الأرض، وكذلك المفكرون، وعلى مرّ التاريخ قد تطرّقوا إلى هذا المفهوم، على أساس أن العدل هو الركيزة الأساسية لحكم البشر.

لقد اجتهد المفكرون والفلاسفة، وعلى مرّ العصور لإيجاد المعنى الحقيقي لمفهوم العدالة، وكلّ أبحرَ فيما أتيح إليهم من خبرات، وعصف فكري، ومصادر دينية، أو أيولوجية، لإيضاح مفهوم العدالة، ولسبر غوره، والغوص في مكنوناته، والبحث في محتواه.

تحاول هذه الدراسة أن تأصل مفهوم العدالة، نظرياً، وتدرسه بممارسه عملية، بين فكرين بينهما نقاط تلاقي وافتراق، وهما الفكر السياسي الإسلامي، والفكر السياسي الليبرالي، الذي يرى أصحابهما ودعاتهما، أنهما يهدفان إلى تحقيق السعادة للبشرية.

لكل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، الطريقة التي يستطيع الإنسان إن يلمس من خلالها تطبيق هذا المفهوم، في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، من أجل تنمية البشرية، وتحقيق السعادة، وإشاعة الاستقرار النفسي، والسياسي، والاجتماعي في المجتمع.

إن هذه الدراسة تحاول جاهدةً تبيان ما سبق، وفحوى سؤالها الرئيس، المتعلق بمدى تأثير العدالة كمفهوم في الفكر السياسي؟ مستخدمةً مبدأ التكامل المنهجي، حيث اعتمدت على استخدام المنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي، ومقرب الثقافة السياسية.

وقد ارتأت الدراسة أن تبرز دراسة هذا المفهوم "العدالة"، بشكل خاص عند كل من "الموردي" في الفكر السياسي الإسلامي، و"جون رولز" في الفكر السياسي الليبرالي.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

١- الأهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال:

- أ. فهم التطورات الفكرية في كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي لمفهوم العدالة، وكيف استطاع المفكرون، أن يوضحوا هذا المفهوم من خلال كتاباتهم، التي وصلت إلينا.
- ب. التأسيس النظري المعرفي لمفهوم العدالة في كل من الفكرين.
- ج. بيان نقاط التلاقح والافتراق، بين الفكرين، على الصعيد العلمي (البحثي)، عند معالجتهم مفهوم العدالة، وكذلك المساحة المشتركة بين كل من (الموردي) و(جون رولز)، كحالة دراسة.
- د. سدُّ النقص الحاصل في مجال التناول الأكاديمي لهذا الموضوع نظراً لشحّ الدراسات المتعلقة به.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية) :

تكمن الأهمية العملية التطبيقية لهذه الدراسة في:

- أ. البحث في الإجراءات العملية التي تقود إلى تحقيق مفهوم العدالة في المجتمع والدولة، من خلال الاستراتيجيات والسياسات الواجب اتباعها.
- ب. الإسهام في استدعاء هذا المفهوم من التجريد، إلى ممارسه عملية على أرض الواقع.

ج. هذه الدراسة يمكن أن تكون جهداً متواضعاً، لبيان حالة التجاذب والاستقطاب، بين الفِكرين السياسيّين موضوع الدراسة، حيال مفهوم العدالة، والإجراءات التي تقود إليها، والبحث في كيفية المعالجة، لدى كلّ من (الماوردي) و(رولز) لهذا المفهوم (العدالة).

د. استناداً إلى ما سبق؛ يمكن أن تكون هذه الدراسة مرشداً وهدياً لصناع القرار، لإدراك أهميّة (العدالة) ، واعتبارها أساساً في تحقيق استقرار مجتمعهم ودولتهم، وبالتالي ديمومة حكمهم، وإكسابه الشرعيّة المطلوبة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية:

- 1- التعرف إلى مفهوم العدالة في كلّ من الفكر السياسيّ الإسلاميّ، والفكر السياسيّ الليبراليّ.
- 2- توضيح مراحل تطوّر هذا المفهوم، عبر المفاصل الحيويّة للدراسة، والموضحة في حدودها.
- 3- استجلاء أثر كلّ من الفِكرين في ممارسة هذا المفهوم، وإنزالها على الواقع المعاش، وفي حالة الدراسة الموضحة في محدداتها بشكل خاص.
- 4- استجلاء نقاط التلاقي والافتراق في المفهوم بين الفِكرين المشار إليهما.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة، في إدراك حقيقة هذا المفهوم (العدالة) ، ومدى قدرة الفكر السياسيّ الإسلاميّ والفكر السياسيّ والليبراليّ، على استيعاب مؤشراتهِ وتحقيقها وتمكينها على الواقع والوجود السياسيّ، باعتبارها أحد أهم أسس الفِكرين مدار البحث، ويشكلان قضية جدليّة تنظيراً وممارسة، حول أي منهما يملك الأدوات والأساليب والشروط اللازمة لاعتباره ركيزة أساسية في الحكم، وإدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولتدليل على ذلك، والتركيز عليه، تمّت دراستهما عبر مراحل الفِكرين المختلفة، وفي أصالة الدراسة لدى كلّ من (الماوردي) و(رولز).

واستناداً إلى ما سبق؛ فقد أمكن صياغة السؤال المحوري "الرئيس" في المشكلة البحثية، وهو على النحو الآتي:

ما مفهوم العدالة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ والفكر السياسيّ الليبراليّ؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أثر الفكر السياسي الإسلامي على مفهوم العدالة؟
٢. ما مدى إسهامه في تحقيق السياسات التي تقود إليها وتمكن من إشاعتها في المجتمع الإسلامي؟
٣. ما مدى قدرة القائمين على الفكر السياسي الإسلامي في تحويل الفكرة المجردة للعدالة كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية إلى مؤشرات كمية يمكن إنزالها إلى الواقع والوجود السياسي (الدولة)؟
٤. ما مدى تأثير الفكر السياسي الليبرالي على مفهوم العدالة؟
٥. ما مدى إسهام الفكر السياسي الليبرالي في إيجاد المؤشرات المجردة لهذا المفهوم تمكن من تطبيقها في مجتمع سياسي أو دولة؟
٦. ما هي نقاط التلاقي والافتراق بين الفكرين السياسي الإسلامي والسياسي الليبرالي حيال هذا المفهوم (العدالة)، تنظير وممارسة عملية؟ وخاصة في حالتها الدراسة (الماوردي) و(رولز).

رابعاً: فروض الدراسة:

- استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، فقد أمكن صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:
- (هناك علاقة تكوينية بين الفكر السياسي الإسلامي، والفكر السياسي الليبرالي، من جهة، وبين مفهوم العدالة، من جهة أخرى).
- ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية الآتية:
- توجد علاقة ارتباطية بين قدرة القائمين على الفكر السياسي الإسلامي و الفكر السياسي الليبرالي، وبين تحقيق وإيجاد مؤشرات لهذا المفهوم.
 - هناك ارتباط بين رشد الفكر السياسي وبين مفهوم العدالة، كونهما شاملان ومشمولان.
 - يسهم استيعاب مفهوم العدالة وتقبله كقيمة وردت في مصادر كلا الفكرين السياسيين للبحث في كيفية تطبيق المفهوم إجرائياً.
 - كلما زادت دائرة الجمود الفكري والتهيب العفائي؛ قلّت إمكانية إثراء هذا المفهوم (العدالة)، وتحقيق الفائدة المرجوة من تطبيقه.
 - يسهم النجاح في دفع هذا المفهوم إلى تطبيق عملي في إكساب الأنظمة الحاكمة الشرعية والرضا من مواطنيها.

خامساً: حدود الدراسة:

لم يتم إقران عنوان الدراسة بفترة زمنية، نظراً إلى أن طبيعة الموضوع مدار البحث تحتم ذلك، وعليه؛ فإنه سيتم الانتقاء (قصداً) للفترات (المفاصل) الزمنية التي شهدت تركيزاً وجهداً انصبَّ على دراسة هذه القضية في كلا الفكرين السياسيين موضوع الدراسة، ومتابعة تطوّر هذه الجهود لغاية الفترة المعاصرة والتركيز على حالة الدراسة.

سادساً: محددات الدراسة:

لقد اقتصرنا هذه الدراسة على بحث تأثير كلّ من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي على مفهوم العدالة وإمكانية تطبيقها في المجتمع السياسي (الدولة) على اعتبار أن الفكر السياسي الإسلامي يعنى بمجتمعاتنا وأصبح قضية جدلية نقدية بين من يرى إمكانية تطبيقها وبين من يقول بغياب مؤشرات لقصور القائمين عليها دون توجيه النقد إلى النص.

أمّا الفكر السياسي الليبرالي؛ فهو يشهد تطبيقاً عملياً في معظم مجتمعات العالم؛ لأن دعاته يرون أنه يشكل مرحلة متقدمة في تطوّر الدول، والمجتمعات، ويذهب بعض دعاته إلى أبعد من ذلك، أي ضرورة أن تلحق بركبه كلّ البشريّة، باعتباره سبيل نجاتها وسقف تطوّرها. ولبلورة القضية بصورة أوضح؛ فإنه تمّ اختيار (الماوردي) في الفكر السياسي الإسلامي، لبيان رؤيته حول مفهوم العدالة، التي كانت العدالة عنده ذات قيمة.

أمّا (جون رولز) في الفكر السياسي الليبرالي؛ لأن نظريته في العدالة نظرية إجرائية، أي البحث عن الإجراءات التي توصل إلى مفهوم العدالة، وللبحث في المساحة المشتركة بينهما، وإن اختلفت الفترة الزمنية التي ساد فيها فكر كلّ منهما.

سابعاً: متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مفهوم العدالة
- المتغير التابع الأول: الفكر السياسي الإسلامي
- المتغير التابع الثاني: الفكر السياسي الليبرالي.

وفيما يأتي تعريف اسمي (اصطلاحيّ) وإجرائيّ لهذه المفاهيم.

١- الفكر السياسي الإسلامي.

أ. التعريف الاسمي: إن هذا النوع من المفاهيم يحتاج إلى تفكيك وتعريف كل مفهوم على حدا ومن ثمّ جمعها جمع الكل مع الجزء؛ لأن الفكر هو الكل، أمّا الأيدلوجيا والمذهب فهي الجزء، وعليه؛ فإنه سيتم تعريف كل مفهوم على حدا، ومن ثمّ جمعها لنتمكن من كشف معانيه وحدوده.

الفكر لغة: يعرفه ابن منظور في لسان العرب هو: أعمال الخاطر في الشيء.

والفكر: هو نتاج عملية التفكير والتأمل العقلي التي يقوم بها الإنسان، بوصفة كائنا عاقلاً مفكراً.

السياسة: هي كلّ نشاط نظري أو عملي يتعلّق بعمل الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها واتخاذ القرارات العامّة اللازمة لحماية وجودها وتلبية احتياجاتها، وإدامة قيمها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها، وتوجيهها في الداخل والخارج.

الفكر السياسي: هو مجموعة الآراء والأفكار التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسيّة، وعلاقاتها بالعلم والمجتمع، من حيث قوّتها، ووجودها وعدمها، ووظائفها، وخصائصها، والقائمين عليها.

هو: كلّ أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظاهرة السياسيّة المتجسدة عملياً في السلطة السياسيّة. طعان وآخرون، ٢٠١٥م، ص:

الفكر السياسيّ الإسلاميّ: هو انعكاس للسياسة الشرعيّة بمقاصدها الواسعة في أبواب المصالح المرسلّة على كلّ المتغيّرات الواقعيّة بردها إلى أدلتها الشرعيّة العلميّة (العكش، ٢٠١٤).

ب. التعريف الإجرائي:

هو الفكر السياسيّ الذي مصدره المفكرين الإسلاميين بغض النظر عن طائفتهم التي توجد أفكارهم من خلال كتاباتهم على مرّ العصور الإسلاميّة وأنواع الدّول الإسلاميّة منذ ظهور الديانة الإسلاميّة.

٢- الفكر السياسيّ الليبراليّ:

أ. التعريف الاصطلاحي:

عرفة اندرية لالاند في موسوعة لالاند الفلسفية أنه: " مذهب سياسي فلسفي يرى أن الإجماع الديني ليس شرطاً ملزماً لتنظيم اجتماعي جيد ويطالب بحرية الفكر لكل المواطنين"، وعرفته الموسوعة الأمريكية الأكاديمية أن الليبرالية هي فلسفة سياسية تقوم على الحرية الفردية.

ب. التعريف الإجرائي:

هو فكر سياسي تواجد في المجتمعات الغربية لتجديد العقل الغربي وترسيخ مفهوم المواطنة، بهدف احترام الحقوق والحرية للبشر في اختيار ما يصلح لهم، ومصدره البشر، وغايته البشر في الدنيا، مع الفصل التام بين العقيدة وجعلها فردية حرّة والدولة التي تحكمها القوانين الوضعية من خلال عدالة التوزيع.

١ - مفهوم العدالة:

أ) التعريف الاصطلاحي:

هو التوازن في الحقوق والواجبات والحق في تولي المناصب العامة على أساس الكفاءة واحترام الحريات الأساسية.

١ - عرفه محمود أيوب في كتاب الكيان الإسلامي والنضال من أجل العدالة أنه (المنهج المتوازن في كل الأمور، والشامل للحياة، ولذلك تقرر اللغة أن في مفردتي عدل وعادل إشارة إلى شخص متوازن أخلاقياً، وسلوكياً وروحياً).

ب) التعريف الإجرائي:

ثامناً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية؛ فقد رأت الدراسة أنه من الأنسب استخدام مبدأ التكامل المنهجي، وعليه فقد استخدمت المناهج الآتية:

١ - المنهج المقارن.

٢ - المنهج الاستنباطي التأملي.

٣ - مقترّب الثقافة السياسية.

وفيما يأتي شرح موجز لهذه المناهج من خلال بيان:

أ- أصحاب المنهج (رواده)

ب- مفهوم المنهج (تعريفه)

ج- مقولات المنهج (مقوماته وركائزه)

د- كيفية وتوظيف المنهج

١- المنهج المقارن:

أ. أصحاب المنهج (رواده): لقد أسهم كلٌّ من ماركس، ماكس فيبر، ميشلز، وبنديكس. في إيجاد هذا المنهج واستخدامه.

ب. مفهوم المنهج: هو منهج لدراسة الظواهر السياسيّة في نظم سياسيّة ومجتمعات مختلفة، أو في أنماط محددة منها، أو مقارنة النظم السياسيّة الرئيسة، من حيث استمرارها وتطورها، والتغييرات التي تطرأ عليها في مراحل التطور المختلفة، ووجد تأسيسه لدى أرسطو قديماً حينما قارن الدساتير -آنذاك- واستخدمه وطوّره مجموعة من العلماء حديثاً.

ج- مقولات المنهج: (مقوماته وركائزه): هي اختيار المفاهيم بمعنى المفاهيم المراد دراستها ومقارنتها ومدلولها، بالإضافة إلى الوحدة الطبيعيّة للمقارنة التي هي أساس الموضوع المراد مقارنته، فقد كانت الوحدة السياسيّة -سابقاً- تعني الدولة فقط، فتمّ تطوير هذا المنهج ليشمل وحدات النظام الدولي الأخرى، وأيضاً ما الشيء الذي له الصفة التي تجريه المقارنة، أي الظاهرة السياسيّة التي تجري مقارنتها، وما الخصائص والسمات التي تجعلها ذات طابع سياسي؟

د- كيفية توظيف المنهج: إن هذا المنهج يفيد في أنه يستخدم في نطاق واسع في الدراسات السياسيّة، التي تتراوح بين السلوك السياسيّ الفرديّ، وأنماط الشخصية، والاتجاهات والدوافع، إلى الثقافة السياسيّة، ودراسات الطابع القوميّ، ودراسة المؤسسات السياسيّة، والنظم السياسيّة عامّة والنظريّة والفكر السياسيّ، سواء في مجتمع واحد عبر مراحل تطوره المختلفة، أو في مجتمعات مختلفة. ويساعد في عملية الوصف والتحليل والتفسير، من هنا؛ فإنّ مقولات المنهج هذا تتسم في الربط بين متغيّرات الدراسة.

٢- المنهج الاستنباطي التأملي:

أ. أصحاب المنهج (رواده): يعتبر فلاسفة اليونان هم أول من أسهم في إيجاد هذا المنهج من خلال تطوير أساليبهم للحصول على المعرفة، ويعتبر أرسطو وتلاميذه هم الذين شجعوا على اتباع هذا المنهج من خلال الجدل المنطقي بالتفكير من العام إلى الخاص. (الضامن، ٢٠٠٧، ص: ٢٧)

ب. مفهوم المنهج (تعريفه): هو "مجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجه إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو مبدأ عام، أنها عمليات استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية "وهو" ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فضلاً عن أنه ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية التي تمهد للفروض وقابلة للاختبار (شليبي، ١٩٩٦، ص: ٢٥، ٢٤)

ج- مقولات المنهج وركائزه:

هناك مجموعة خصائص وركائز للمنهج الاستنباطي، هي:

- أسلوب سردي تحليلي شرحي استدلال.
 - يستند إلى العقل والتأمل والتفكير والقياس المنطقي في الاستدلال لاستنباط النتائج والحقائق العلمية.
 - ينطلق من مفاهيم ومبادئ ثابتة ليخرج منها بنتائج.
 - منهج يفكك القضية إلى أجزائها.
 - هدفه إثبات نظرية قائمة لتأكيد صحتها من خلال تطبيقها.
 - يربط بين المقدمات والنتائج.
 - يبدأ بالكميات ومن ثم النتائج. (عناية، ٢٠٠٨م، ص: ٤٢، ٤٣)
- د- كيفية توظيف المنهج: تأتي أهمية هذا المنهج من خلال أنه متعلق في العلوم النظرية والأدبية والإنسانية والإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، سيظهر -من خلال تطبيق المنهج- تفكيك الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، للوصول إلى الجزئيات في هذه الأفكار من خلال العموميات، وخصوصاً في مفهوم العدالة.

٢- مقتراب الثقافة السياسي:

- أ. أصحاب (رواده): لقد أسهم كل من ادورد شلز، وتلكوت برسونز، وجابريل الموند، ولوشيان باي، وسيدني فيربا، في إيجاد هذا المقتراب واستخدامه.
- ب. مفهومه (تعريفه): يقوم على دراسة الثقافة للأفراد أو الجماعات، ودراسة الشخصية والعوامل النفسية والسيكولوجية والانثربولوجية وتحديد الأنماط التي تدرس الشخصية في إطارها.

ج. مقولاته (مقوماته وركائزه): التركيز على العادات والتقاليد والرموز والهوية ونماذج السلوك والتنشئة والمشاعر ولاء، انتماء، اغتراب، والاتصال، ونسق القيم، والادراكات، والتكيف في مواجهة السلطة، وغيرها، فضلاً عن طرق الحياة.

د. كيفية توظيف المقرب: يفيد في دراسة الثقافة كعلاقة تبادلية بين النظم والنماذج السياسية والاجتماعية والثقافية والأشخاص؛ لأن الثقافة علم شخصي منظم للسياسة على مستوى الفرد، لضبط السلوك والجماعة، ولبناء نظام القيم، وكذلك الاتصال الجماهيري للتعبير والمشاركة والتأثير، وهو اقتراب عام لعلم السياسة؛ لأن النظام السياسي له من العلاقات المتشابكة، وهذا المنهج هو القاسم المشترك للتأثير في مكونات النظام، وكذلك تأثير الأفراد من خلال الخبرة على السلطة، من خلال التفاعلات والحركات السياسية وإلى أي مدى يستمر النظام؟

تاسعا" الدراسات السابقة:

(١) دراسة القرش ٢٠١٢م بعنوان "العدالة والحرية بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي المعاصر".

ويحاول فيها الباحث تتبع العدالة والحرية في تلك الحضارات، وكذلك في الفكر اليوناني فالتناول الموضوعي والتأصيل للمفهوم الغربي المعاصر والمفهوم الإسلامي، العودة إلى المفهوم الغربي في الحضارة الرومانية وفكر العصور الوسطى الأوروبية، بل والفكر الغربي الحديث، لإيضاح الأحداث والأسباب التي أدت إلى نشأة ذلك المفهوم الغربي المعاصر، وكذلك تناولت الفكر السياسي الإسلامي، بما فيه من أفكار واجتهادات تعدّ تعبيراً عن توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فمن خلال تلك التوجيهات اجتهد المفكرون في حل المشكلات والقضايا والتحديات في عصورهم، وهذه الاجتهادات السابقة يمكن الاستفادة بها في إطار الاجتهادات الفكرية والفلسفية المعاصرة، فالاجتهاد والتجديد وتنمية الإبداع يقتضيه التطور التاريخي، واختلاف مشكلات وقضايا وتحديات المرحلة التاريخية عن القضايا والتحديات السابقة، حيث يتمّ تحديد أهم نقاط التقارب والاختلاف بين المفهوم الغربي المعاصر والمفهوم الإسلامي عن العدالة والحرية.

(٢) دراسة د: زكريا بشير أمام ٢٠٠٣م. مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

هدفت الدراسة إلى أن العدل مفهوم جذاب، إذ أنه مطلب الناس جميعاً، وأساس كلّ حكم صالح، ومنذ قديم الزمان والبشرية جمعاء تتطلع إليه وتجاهد من أجله، ومن أجل ذلك؛ تتأكد أولية العدل وأسبقيته على كلّ القيم والمثل، خاصة فيما يتعلق بالدولة والنظم الاجتماعية، ولا غرو أن

اهتم قدامى الفلاسفة والمفكرون بمفهوم العدالة وسعوا حثيثاً للتعريف به وإعطائه المكانة التي تليق به في نظريّاتهم السياسيّة والأخلاقيّة، واحتلّت مسألة العدالة وفضيّتها مكانة مرموقة في الفكر الإغريقي القديم، وقبل ذلك في الفكر الشرقي القديم. وما اهتمام أهل بابل وما بين النهرين بالقانون وبالشرائع؛ إلا مؤشر مهمّ لاهتمامهم بموضوع العدالة، إذ أن الهدف من وضع الشرائع وسنّ القوانين ليس سوى إقامة العدل بين الناس، وما شريعة حمورابي إلا مثال بارز مشهور باهتمام ذلك الفيلسوف بموضوع العدالة.

٣) دراسة عزمي بشارة (٢٠١٣م) بعنوان مداخلّة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر".

هدفت الدّراسة إلى تاريخ مصطلح العدالة عبر الحضارات المتعاقبة، إلى أن وصل إلى مفهومه المعاصر الذي ارتبط بالمواطنة من خلال الحقوق، وكيفيّة ارتبط مفهوم الحقوق بمفهوم العدالة، وكيف أن العدالة أصبحت اجتماعيّة، بعد أن كانت طبيعيّة فقط، وأن الاحتياجات العربيّة حالياً هي بيئة جيدة لطرح التصرّوات النظرية والعملية لمفهوم العدالة، وكيف لمفهوم الهوية أن يسير مع مفهوم الحرية والمساواة كقاعدة، وفقاً لمفهوم العدالة.

٤) دراسة فهمي جدعان (٢٠١٣) بعنوان العدل في حدود ديونطولوجيا عربيّة.

وقد هدفت هذه الدّراسة إلى الإجابة عن سؤال: ما الذي ينبغي أن تكون عليه نظرية عربيّة للعدالة؟ من خلال البحث في نظريّات العدالة في الفكر الغربي المعاصر؛ النظرية النفعية والمساواة الليبراليّة والليبرتاريّة والماركسيّة والجماعية والنسوية، وكذلك معنى العدالة في الموروث العربي الإسلامي، كالعدل الكلامي، والفلسفي، الأخلاقي، والشرعي، والسياسي، والاجتماعي. ويصل إلى أن نظرية المصلحة والتي مبدأها الخير العام تدخل في صنف العدالة السياسيّة الاجتماعيّة.

وتميّزت هذه الدّراسة عن غيرها بأنها:

١- توسعت في مفهوم العدالة في كلّ من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي من خلال تطوّر كلّ منهما.

٢- إن هذه الدّراسة مقارنة بين مفهوم العدالة عقائدياً، عند (الماوردي)، وأيدولوجياً عند (جون رولز)

٣- نظرة الدّراسة إلى العدالة كقيمة عليا في الفكر السياسي الإسلامي، وإجرائية في الفكر السياسي الليبراليّ.

الفصل الأول : الفكر السياسي الإسلامي والليبرالي (دراسة نظرية)

إن الفكر على الإطلاق يكون بثلاث صور، هي: الفكر السطحي، والفكر العميق، والفكر المستنير. ولكل منها خصوصية القدرة على التفكير من خلال مدركات عقلية، أو وسائل متاحة، والفكر السياسي له محددات من حيث الدين والمذهب والعقائدية والأيدلوجيا، ومن حيث المكان والزمان.

وتنطلق هذه الدراسة من مبدأ أن الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي لهما تأثير بشكل مباشر على الحياة العامة، وسوف يتم دراسة الفكران من خلال مبحثين، هما:

المبحث الأول: الفكر السياسي الإسلامي مصادره وركائزه وتطوره.

المبحث الثاني: الفكر السياسي الليبرالي بين التنظير والممارسة.

المبحث الأول : الفكر السياسي الإسلامي مصادره وركائزه وتطوره

لقد ظهر الفكر السياسي الإسلامي في مجتمع عربي، قبلي، وله طابع خاص، يختلف عن باقي الأمم من قبله، لكونه مجتمع لا تحكمه سلطة، ولا يعرف نظام الدولة، وخصوصاً منطقة الجزيرة العربية، التي كانت عبارة عن قبائل متناحرة، متحاربة، لا يؤمن الجار جاره إلى إذا حل اتفاق بينهم، وهذا الاتفاق ملزم بينهم، لسبب؛ أن القيم العربية تحت على هذا المبادئ، ولا يمكن أن يتنازل عن شيء منه.(قطب، سيد، ص: ١١)

جاء الإسلام، كدين وعقيدة وشريعة، تحكم تصرفات الناس من جميع النواحي، ولم يترك شيئاً عبثاً، ليحقق السعادة للإنسان في الدنيا والآخرة من خلال التمسك بما أنزل، وتطبيقه واقعاً ملموساً من خلال مصادر عديدة، منها الأصل ومنها ما جاء ليشرح ما نقله الأصل، وذلك لتشعب أركان الدولة، ودخول ثقافات وإرث، لمجتمعات أخرى جديدة على الإسلام.

واعتماداً على ما سبق؛ سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مصادر الفكر السياسي الإسلامي وركائزه.

المطلب الثاني: تطور الفكر السياسي الإسلامي.

المطلب الأول: مصادر الفكر السياسي الإسلامي وركائزه

لقد جاء الإسلام إلى مجتمع عربي، كان يدين بديانات مختلفة في الجزيرة العربي ومجتمع قبلي، ولم تستطع أي من الحضارات المتقاربة منهم أن تؤثر بشكل فعلي بهم لعصبيتهم، ولم يتصوروا يوماً أن يقيموا دولة، ويحسب حسابهم فوق المعمورة، لأسباب تتعلّق في تكويناتهم النفسيّة، لعدم قبولهم بما يفرض عليهم بالقوة مهما كان حجمها. (الاصبحي، ص. ٢٥)

وسيتّم دراسة هذا المطلب من خلال:

أولاً: مصادر الفكر السياسي الإسلامي:

جاء الوحي منزلاً من عند الله، وهو أول مصدر من مصادر الفكر الإسلامي، ممثلاً بالقران الكريم والحديث الشريف، ونبيّن في هذه الدراسة، مصادر الفكر السياسي الإسلامي، وإسهاماتها في الفكر السياسي، على مدار أربعة عشر قرناً مع الاختلافات بينها، لفهم أن الدّين والسياسة بينهما تقارب وتنافر، ولا يمكن أن يوجد كيان سياسي إسلامي من غير دين، ولا دين من غير سياسة؛ لأن الخطاب السياسيّ بحاجة إلى الدّين من أجل ترسيخ الولاء والوحدة، وكذلك الدّين يحتاج إلى السياسة ليكون هو المنطلق المؤثر في الوجود السياسيّ، مع أن الوضع الصحيح أن توظف السياسة في خدمة الدّين وليس العكس.

١ - مصادر أصيلة:

هي العروق الراسية والثابتة، ولا يمكن أن يرتوي العقل إلا بها، وهي المصادر التي لا يمكن أن يدرس الفكر السياسي الإسلامي على وجه الخصوص إلا وتكون هي اللبنة الأولى، في تكوين هذا الفكر وفي عقله، وهي ما تميّز الفكر السياسي الإسلامي عن غيره من الأفكار، في كلّ زمان ومكان من بعد ظهورها، وهي:

أ. القرآن الكريم:

القرآن الكريم وهو: كلام الله المعجز المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين، بوساطة الأمين جبريل عليه السلام، المكتوب في المصحف، المنقول إلينا بالتواتر المتعبّد بتلاوته، الذي يبدأ بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس. (العكش، ٢٠١٤م).

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول، للفكر الإسلامي في كلِّ زمان ومكان مهما اختلفت المذاهب الإسلاميّة، ولكن بحسب فهم النصّ وتفسيره وتأويله لكل مفكر، وهذا سبب الاختلاف الفكري بين المفكرين الإسلاميين.

نزل القرآن الكريم على سيدنا محمد، وهو يتعبّد ويتفكّر، في خالق ومدبر ومسير الكون، لقناعاته أن لكل هذا الذي يراه من خالق يحركه، ويديره بنظام، تعجز البشرية عن العمل بمثله، وجاء الفرج ليحل جميع ما كان يشغل باله، وتكتمل الصورة من خلال القرآن الكريم، وعلى مدار ثلاثة وعشرين عاماً، وعلى مرحلتين: مكّيّة، ومدنيّة، ولكل مرحلة من الخصائص ليتبيّن للناس ما هو الدّين الإسلاميّ الذي سيقوِّض العروش والملوك ويهزّ ملكهم، من خلال عقيدته التي كان الكل بحاجة إليها، وليخرجوا من الظلمات إلى النور البين الواضح في أول كلمه، وهي: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ) (سورة العلق، الآية: ١) (ابن كثير، ٢٠١٠م، ص: ١٨٨)

كانت المرحلة المكّيّة هي مرحلة التأسيس والتأصيل، وكانت آياته تنقل إلى الرسول، والصحابة ما كان من أحوال، وأهوال، وقيم، ومعتقدات، ورسالات، ومجتمعات مختلفة، منهم من آمن بالله وعدله، ومنهم من كفر واندثر، نقل القرآن الكريم الأحوال السياسيّة في تلك العصور الماضيّة، وما كان سائراً فيهم من عدل، وظلم، وخير، وشر، وإيمان، وكفر. (الاصبحي، سابق، ص: ٢٥٧)

لقد ذكر القرآن الكريم الأنبياء، وكيفية شريعتهم، ورسالتهم الإسلاميّة، منذ آدم عليه السلام، إلى محمد، وقد حكم بعضهم بالمفهوم السياسي، من خلال سلطته الدينيّة وجمع بين السلطتين، من غير أن تغطي أحداها على الأخرى، مثل سيدنا داود عليه السلام وسيدنا سليمان عليه السلام.

وقد جاءت الآيات المكّيّة بالعقائد، والأخلاق، ودعوة التوحيد، ولم تكن فكرة الدّولة -في هذه الفترة- مطروحة؛ ولكن جاءت بعد الهجرة إلى المدينة المنورة، وهي فترة نزول القرآن الكريم المدني، وبالرغم من الظروف التي عانى منها المسلمون في بداية الدعوة الإسلاميّة، إلا أن الرسول طلب من بعضهم الهجرة إلى الحبشة* لوجود

* في السنة الخامسة من بعثة الرسول وبعد أن تعرض المسلمون إلى العذاب والأذى من قريش أمرهم الرسول بالهجرة إلى الحبشة، فهاجر منهم أحد عشر رجلاً، وأربع نساء (انظر الإسلام في الحبشة ليوسف أحمد ص: ١٢)

ملك لا يظلم عنده أحد، وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنَّما يدلُّ على علم الرسول ع من خلال الوحي بالجوء وحماية الحقوق العقائديَّة والإنسانيَّة. (احمد، ٢٠١٢م، ص: ١٥)

لقد هاجر الرسول ع إلى المدينة المنورة، وبدأ بإقامة دوله إسلاميَّة على الأرض، فكان لا بدَّ من منهج معرفيٍّ، لإقامة دستور ينظم الحياة لدولة المدينة الفاضلة، التي عجز اليونان عن إقامتها، ولكن هذه الدولة دستورها من السماء وينزل القرآن الكريم في المدينة، لينظم الحياة من خلال آيات تنظم المجتمع، وفق ما أراد الله والرسول ع. (أبو الفتوح وعبد المعطي، ص ٥٠).

إن المصدر الرئيس للفكر الإسلاميِّ قد اهتمَّ في العقل والتفكير اهتماماً لا يوجد له نظير على وجه الأرض؛ لأنَّ الإنسان المكلف هو من يملك العقل، ولقد أعطي الحرية للتفكير، بحيث لا تتجاوز الغيبيات، أو إلى ما وراء الطبيعَة، كما في اليونانيَّة. (العرب، ١٩٩٢م، ص: ١١٣).

لقد اثبت القرآن الكريم للبشر من خلال العقل، أن هناك الموجود، على الرغم من عدم إدراكه في الحواس؛ ولكنه موجود، مما يدلُّ البشر أن العقل يستطيع أن يدرك الموجودات، ولو لم يتعايش معها، من خلال الفكر والمدرجات العقليَّة، والذهنيَّة وتطوُّر المعرفة، بخاصَّة المسلم من خلال النصوص القرآنيَّة. (العقاد، ص ٤٨).

لقد ورد في القرآن الكريم الآيات التي تفرض على الإنسان المسلم التفكير والتفكير في حوالي ثلاث مئة آية، هي الآيات التي تخبرنا عن فعل "العقل" وهي تسع وأربعون آية، وعن "القلب" كمفكر بمئة واثنين وثلاثين آية، وعن "اللب" بمعنى العقل ستة عشر آية، وأيتان عن "النهي" بمعنى العقل، وجاء ثمانية عشر موضوعاً عن "التفكير"، وعشرون موضوعاً عن "الفقه"، و"التدبير" في أربع آيات، وسبع آيات في "الاعتبار"، وتسع عشرة آية عن "الحكمة" وهذا الكمُّ من الآيات عن الفكر والعقل؛ يُعدُّ دليلاً على أن الفكر في الإسلام مهم جداً، ولا يجوز تسليم العقل إلى الآخرين، لينوب بالتفكير عن الإنسان المكلف (ربيع وآخرون، ١٩٩٤م، ص: ١١٤).

نزل في القرآن الكريم منهج علميِّ كاملٌ متكاملٌ، من حيث أنه يحثُّ العقل البشريَّ على النظر، والتدبُّر، والتفكير، في الكون وإتباع الوسائل العلميَّة الصحيحة

للوصول إلى الهدف الأسمى، وترك ما يفسد الوصول إلى الهدف، وإثباته بالبرهان والأدلة والاختبارات؛ للتأكد من الحقائق (الغرايبة، ٢٠٠٢م).

ولمفهوم العدالة في القرآن الكريم، نصيب من الآيات التي تحت الإنسان على العدل في جميع نواحي الحياة، بخاصة إذا صدرت من السلطة، فسوف تكون ملزمة للجميع من خلال السياسة العادلة، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ (...الآية. (٩٠) وَقَوْلَةَ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) (سورة النساء الآية ٥٨). (مهنا، ١٩٩٩م، ص: ١٥٧).

ب. السنة النبوية:

المصدر الثاني من مصادر الفكر السياسي الإسلامي، وهي مصدر لتطبيق وشرح لكتاب الله من خلال السنة النبوية الشريفة، وأحداث دارت على أرض الواقع لترسخ في عقول الناس، وتكون المنظور المعرفي، لما غفلوا عن فهمه من إدارة الحياة العامة والخاصة. ولكون أن الفكر السياسي الإسلامي كان ظهوره في مجتمع بدائي تحكمه الأعراف؛ فإنَّ الرسول كان يأخذ من الوحي ومن الدنيا ما يصلح ولا يتنافى مع العقيدة الإسلامية من التراث العربي قبل الإسلام، كما أيد حلف الفضول^(†) الذي لو كان في عهده لانضمَّ إليه. (قطب، ص: ١١)

لقد كان خُلُقُ الرسول ع القرآن، وهو متمم لمكارم الأخلاق، ليري الناس القيم الإسلامية التي طلبها الله منهم، وأيدير الناس شؤونهم من خلال منهج ديني وديوي عبر حثه على العلم والتفكير والمعرفة، فيما ينفعمهم في دينهم ودنياهم من سياسة واقتصاد، وأحوال اجتماعية، بالمفهوم الإسلامي، وثبات على الرأي وحرية وعدالة ومساواة، فقد قال ع: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (ابن كثير، ٢٠١٠، ص: ٥٢).

لقد نزل الوحي على الرسول ع وهو في الأربعين من عمره. وكل من عرفه قبل هذا شهد له بمكارم الأخلاق، إلى أن نزل الوحي، فُنعت بكثير من الألقاب؛ ليبعدوا الناس عن سماع ما جاء به، ولكي لا تتأثر مكة اقتصادياً. وقد عبّر الرسول ع من خلال مسيرة حياته الكريمة، على التمسك بالعلم والتفكير، وحث الصحابة على ذلك من خلال

† هو حلف جاهلي باركة الإسلام وهو أول تنظيم للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم. (انظر كتاب الحضارة العربية الإسلامية أمن وهوية).

الأحاديث النبويّة الشريفة، ودعا المسلمين إلى الاجتهاد في فهم القرآن وفي الحديث النبويّ (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) والأحداث الجارية على الأرض من صراعات سياسيّة وظلم وعبوديّة تتنافى مع الطبيعة البشريّة، والفطرة التي فطر الله الناس عليها.

وبعد الهجرة إلى المدينة المنورة، استطاع الرسول ع أن يرسّي قواعد الدولة الإسلاميّة من خلال، وضع أول دستور إسلاميّ في عرف باسم "صحيفة المدينة" (†)، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، وعدم التطرّق إلى العنصريّة من خلال مفهوم الدولة، المواطنة، والأمة، والعدل، والمساواة التي تندرج من بعدها جميع القيم الإنسانيّة، فكلّ حقه بحسب ما شرّع الله، وليس بحسب الأهواء. (الأصبحي، سابق:ص: ٢٧٧)

أرست صحيفة المدينة القواعد الأساسيّة لإنشاء أول دستور إسلامي، يقوم على تنظيم لدوله حديثة النشأة، ويحدد أهم المبادئ التي ستسير عليها الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، والاقتصاديّة، بين ثلاث فئات اجتماعيّة مختلفة، ومتفقة في أنّ واحد، فقد اتفق على الإقليم أنّه لجميع أفراد المدينة، بغضّ النظر عن المرجعيّة الدينيّة من يهود المدينة المنورة ومسلمين، أو كأسبقيّة إلى الدّين من مهاجرين وأنصار، واتفقوا على المواطنة، وتعريف المواطن، وماله وما عليه واتفقوا على السيادة التي تمثلت في الرسول ع كسلطة زمنيّة، واتفقوا على أن الاختلاف العقائدي لا يكون عائقاً في بناء الدولة.

لقد أرسى الرسول ع - من خلال الصحيفة- مفاهيم لم تكن من قبل عند العرب، وأكدت الصحيفة أن هذه المفاهيم خاصّة في دولة الإسلام الجديدة، وان بدأت على رقعة جغرافيّة صغيرة لا تتجاوز المدينة المنورة؛ ولكن ستكون الأساس لأيّ توسع فيما بعد، على أساس العقيدة الإسلاميّة، فذكر في الصحيفة مفهوم الأمة والقبيلة والعشيرة؛ ولكن ليس بمفهوم العنصريّة، بل بمفهوم التكافل الاجتماعي، ومفهوم القيادة الدينيّة والزمنيّة المتأصلة في شخص الرسول ع، وتكون زمنيّة فقط في وجوده ع، ومن بعده تكون الشورى هي من تحدد السلطة والقيادة الزمنيّة، أمّا الدينيّة فلا يوجد رجال دين كما في الديانات الأخرى، والمواطنة التي شملت المسلمين واليهود وهذا بما يدل على أن الإسلام لا يذكر على غيره حق المواطنة وكذلك مفهوم السيادة، وحدود

† هي العقد الذي أبرمه الرسول بين أهل المدينة المنورة كدستور وقاعدة رئيسة، تسير عليها الدولة الإسلاميّة (انظر ابن كثير ج ٣ ص: ٥٠٣-٥٠٦)

الدولة والأمن الداخلي والخارجي والحقوق والواجبات والمسؤولية الشخصية.
(الحميدي، ١٩٩٤م، ص: ٧٤، ٧٥).

وبعد ذلك توجه إلى عالمية الدعوة؛ لأن الإسلام عالمي، ولم يختص بفئة بعينها، بل هو دستور للناس كافة، بغض النظر عن ألوانهم وألسنتهم. وقد أرسل إلى ملوك الأرض يدعوهم إلى كلمة التوحيد، فأرسل إلى هرقل عظيم الروم، وكسرى عظيم الفرس، والمقوقس ملك مصر، والحارث الغساني ملك الحيرة، والحارث الحميري ملك اليمن، والنجاشي ملك الحبشة. (الأصبحي، سابق، ص ٢٧٩)

لقد حارب الرسول ﷺ الظلم؛ لأنه ليس من القيم الإسلامية، وهو نقيض العدل وحث على العدل من خلال الأحداث والوقائع في زمنه، وقد قال ﷺ في ذلك من خلال الحديث القدسي: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً) (رواه مسلم). (مهنا، ١٩٩٩م، ص: ١٥٧).

وبناءً على ما تقدم؛ فإن القرآن والسنة النبوية هما المصدر الرئيس في الفكر السياسي الإسلامي وإرساء القيم الإسلامية، التي يدور في فلكها ويرتوي منهما ويرد كل استحداث فكري بعدهما إليهم، وإلا قد فرغ أي فكر إسلامي من المفهوم الإسلامي دونهما.

٢- مصادر مفسرة:

لقد تجاوز عمر الإسلام الأربعة عشر قرناً، وهو عالمي ولم يقتصر على أمة بعينها، ولا إقليم بحدوده؛ ولكنه عالمي في رسالته إلى الأرض، ومن فيها من شعوب، وحضارات وثقافات، ومدركات عقلية متفاوتة، وقوى إسلامية تفرض نفسها واقعياً على الآخر، وضعف وهوان وانصياع إلى الآخر؛ لأن المغلوب مولع بالغالب، فكان لا بد أن يوجد ما يفسر الثوابت التي عنيت بلغة واحدة، ومصدر واحد، من خلال علماء الأمة.

يُعدُّ الفقه الإسلامي بشكل عام، والفقه السياسي الإسلامي بشكل خاص، من أهم مصادر الفكر السياسي الإسلامي الوضعي، بعد انقطاع الوحي، لتكتمل الحياة وفق ما جاء في المصدر الأول الوحيد، الذي يفسر ويشرح إلى العالم المقاصد من الرسالة المحمدية، في جميع الظروف وعلى مر الزمان، من خلال اجتهادات العلماء لإيصال

الحقيقة ودحض ما أدخل عليه لتشويه الصورة الحقيقية للإسلام، سواء من الذين يعادونه، أو من أبناء جلدته الذي يحول **بعده** عن تحقيق مصالحهم.

وعليه؛ فإنَّ **الفقه الإسلامي** الذي يفسّر ما صعب على المجتمع من خلال علماء ومفكري الإسلام، جاء على النحو الآتي:

(١) الإجماع:

الاجماع في اللغة: هو العزم، يقال: أجمع فلان على كذا، أي عزم عليه، أو هو الاتفاق. ونقول: أجمع القوم على كذا، أي اتفقوا عليه (عبد الرزاق، ص: ٦).

والإجماع اصطلاحاً: هو اتفاق المجتهدين من أمة سيّدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- على أمر شرعي. (الشوكاني، ص: ٧١).

وبناءً على ما سبق من التعريف؛ نجد أن الإجماع له مجموعة من الأركان، هي:

الاتفاق بين من يكون فيهم **القدرة على الإفتاء، والعلم بالشرعية** بصريح القول ولو بعدت المسافات بينهم، ولا يكون إجماعاً إذا خالف بعضهم، وأن يكون المجمعون من الأمة الإسلامية، ويكون إجماعهم على أمور شرعية دينية (أمامة، ٢٠١٠، ص: ١٨١).

أ. أنواع الإجماع:

إن الحق واحد في كلّ زمان، لا يتغير ولا يجوز نقضه بإجماع آخر، ولا يجوز مخالفته ظاهراً أو باطناً.

والإجماع نوعان:

- الإجماع الصريح: أن يُعلن المجتهدُ صراحةً رأية بفتوى أو قضاء.
- الإجماع السكوتي: وهو إذا أعلن صراحةً بعض المجتهدين وسكت الآخرون لموافقتهم الرأي؛ فإنهم في سكوتهم يؤيدون الآخرين، ولو كان هناك خطأ لم يسكتوا ويقدم الصريح على السكوتي؛ لأنه أقوى. (زيدان، ٢٠٠٥، ص: ١٧٨).

ب- حجبة الإجماع:

لقد استدلّ العلماء على حجبة الإجماع من القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومن آيات القرآن التي استدلوا بها بقولة تعالى: ((ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له

الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوّله ما توّلى ونصله جهنم وساءت مصيراً) (سورة النساء الآية ١١٥) وقولة: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة" وقال ابن تيمية في هذا الخصوص: "من خرج عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً" وعلى الأمة ألا تنكر الإجماع، وعليها أن تلتزم بما صدر من إجماع، ومن ينكر الإجماع الصريح فقد كفر ومن أنكر الإجماع السكوتي؛ فإنه ضالٌّ حسب رأي جمهور العلماء (أمامة، سابق، ص ٢٨٢-٢٨٣).

٢) الاجتهاد:

أ- القياس:

القياس في اللغة: التسوية في المقدار (أبادي، ١٩٩٧م، ص: ٢٦٤)

القياس اصطلاحاً: إلحاق واقعة لم يقع بها نصٌّ بواقعة ورد بها نصٌّ لعلّة جامع بينهما (زيدان، سابق، ص: ١٨٧).

(أ) حكم القياس:

هو المصدر الرابع من مصادر الشريعة، وحجّة على المسلمين، ولكون الشريعة الإسلامية دائمة إلى قيام الساعة، وعلى مرّ الزمان، تدخل الكثير من المستجدات فلزم القياس على ما حدث من أمر مشابه في التاريخ الإسلامي، ويقول المزني: "الفقهاء من عصر الرسول ع إلى يومنا هذا استعملوا المقاييس في جميع الأحكام في أمر دينهم واجمعوا على إن نضير الحق حق، ونضير الباطل باطل، فلا يجوز لأحد إنكار القياس؛ لأنه التشبيه بالأمور والقياس عليها" (أمامة، سابق، ص ٣١١).

(ب) الاستحسان:

الاستحسان في اللغة: اعتقاد الشيء حسناً. (أبادي، سابق، ص: ٣٦٣).

الاستحسان اصطلاحاً: ترك قياس ظاهر، إلى قياس خفي لمصلحة أقوى، أو استثناء حكم من قاعدة عامّة. (زيدان، سابق، ص: ١٨٩).

إذا كان الاستحسان يستند إلى الأدلة الشرعية، فهو متفق عليه، ولكن إذا كان لا يتجاوز عقل المجتهد، بناءً على تصوّرات عقلية، ولم يجد إسنادها في الأدلة الشرعية فهو باطل ومحرم (أمامة، سابق، ص ٣٣١).

(ج) الاستصحاب:

الاستصحاب في اللغة هو: طلب المصاحبة، والملازمة، وعدم المفارقة. (إبادي، ص: ٩١٥).

الاستصحاب اصطلاحاً هو: "ثبات أمر في الزمن الحاضر، بناءً على ثبوته فيما مضى" (زيدان، سابق، ص: ٢٠١).

لقد اختلف العلماء على حجية الاستصحاب، وذلك على النحو الآتي:

١. أنه ليس بحجة.
٢. إن الاستصحاب حجة للدفاع والنفي، وليس للإثبات والاستحقاق، أي لدفع ما هو ليس بثابت، وليس لإثباته.
٣. إن الاستصحاب حجة مطلقاً لتقرير الحكم الثابت، حتى يقوم الدليل على تغييره، فيصلح للاستحقاق كما يصلح للدفاع، أي هو إثبات الحقين الإيجابي والسلبي ما لم يقم دليل مانع من الاستمرار.

وقد استنبط من الاستصحاب بعض المبادئ الفقهية، هي:

١. إن الأصل بقاء ما كان، حتى يثبت ما يغيره. (٢) الأصل في الأشياء الإباحة. (٣) اليقين لا يزول بالشك. (٤) الأصل في الذمة البراءة من التكاليف والحقوق. والاستصحاب هو آخر المصادر الفقهية التي يلجأ إليها الفقيه، بعد ألا يجد حكماً شرعياً في الإجماع، والقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان (زيدان، ص: ٢٠١-٢٠٢).

(د) المصالح المرسلة:

التعريف اللغوي: هي جلب منفعة أو دفع مضرة، وهي عكس المفسدة (إبادي، ١٩٩٧، ص: ٩٣٩).

التعريف الاصطلاحي: هي المصالح التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها، أو إلغائها وسميت مطلقاً لأنها لم تقيّد بدليل اعتبار، أو دليل إلغاء (خلاف، ص ٦٥).

لقد اختلف العلماء في حجية المصالح المرسلة، وقسموها إلى ثلاثة أنواع، هي :

١. **المصلحة المعتبرة شرعاً:** هي التي دلّ عليها من القرآن والسنة والإجماع والقياس، ولم تناقض الشريعة فهي مقبولة.
٢. **المصلحة الملغاة شرعاً:** هي المصلحة التي تكون بنظر الناس مصلحة؛ ولكن تكون مفسدة من المنظور الشرعي، أو تقوت مصلحة أكبر منها.
٣. **المصلحة المسكوت عنها:** هي التي لم تثبت أو تبطل بدليل من القرآن والسنة والإجماع والقياس (أمامة، سابق، ص ٣١٣، ٣١٤).

شروط الأخذ بالمصالح المرسلة عند من أقرّوا حجيتها، وهي:

- أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.
- ب- إن تعود على مقاصد الشريعة بالحفظ والصيانة.
- ج- أن تكون ملامة لمقود الشارع.
- ح- أن تكون معقولة المعنى. (أمامة، ص ٣١٨).

(٥) العُرف:

العُرف في اللغة: هو المعروف، وهو خلاف المنكر وما تعرّف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم. (ابادي، سابق، ص: ١٠٧٧).

العُرف اصطلاحاً: هو ما ألفه المجتمع وسار عليه في حياته من قول أو عمل أو ترك ويسمى عادة.

والعرف نوعان:

- **عرف صحيح:** هو ما لا يخالف نصوص الشريعة، ولا يفوت مصلحة معتبرة ولا يجلب مفسدة راجحة.

- عرف فاسد: هو ما خالف الشريعة أو جلب ضرر أو يدفع مصلحة.
 - العرف القولي: هو ما تعارف الناس على لفظة بمعنى ما غير المعنى الأصلي له.
 - العرف العملي: هو ما اعتاده الناس في اعمالهم.
- وقد يكون:

- عرف عام: إذا شاع في جميع المجتمع الإسلامي وسار عليه الجميع.
 - عرف خاص: وهو ما شاع في إقليم دون آخر، وأصبح خاصاً لناس في ذلك الإقليم.
- حُجِّيَّة العرف :**

قال تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين). (سورة الأعراف الآية: ١٩٩). واعتبره العلماء أصل من أصول الاستنباط تبنى عليه الأحكام ومن أقوالهم الدالة: العادة محكمة، والثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي. (زيدان، سابق، ص: ١٩٤، ١٩٥).

العرف المتفق عند العلماء على حجّيته؛ هو العرف الصحيح العام المطّرد من عهد الصحابة ومن بعدهم، والذي لم يخالف نصاً شرعياً ولا قاعدة أساسية، والعرف الفاسد لا حجّية له، ولا يدخل في السياق الإسلامي، واختلاف الزمان لا يختلفان فيه الحجة والبرهان. (الأمام، سابق، ص: ٣٥٠).

(و) شرع من قبلنا:

تعريف شرع من قبلنا: هو الأحكام التي شرعها الله على الأمم السابقة وأنزلها على الأنبياء والرسل لتبقيها لتلك الأمم. (زيدان، ٢٠٠٥م، ص: ١٩٨).

لقد اختلف العلماء في حجّيتها بالنسبة للمسلمين، وهي أنواع نذكرها على النحو الآتي:

١. أحكام جاءت في القرآن أو في السنّة وقام الدليل على أنها مفروضة علينا كما كانت مفروضة على من سبقنا من الأمم والأقوام.
٢. أحكام خاصة بالأمم السابقة ورفعها الله عنا وجاء الدليل على نسخها عنا.
٣. أحكام لا دليل عليها لا في القرآن ولا في السنّة وهذا النوع لا يكون شرعاً لنا بإجماع العلماء.

٤. أحكام لها نصوص ولكن لم تأتِ نصوص أو أدلة على بقاء الحكم أو عدم بقائها، وهذا النوع هو محور الخلاف بين العلماء. مثل قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ) (سورة المائدة الآية: ٤٥) وأن شرع من قبلنا هو المصدر لحوار الحضارات، أو حوار الأديان؛ لإثبات أن الإسلام مكمل لما نزل من قبل، وليس عارض يستحق الاندثار كما يرى البعض (زيدان، سابق، ص: ١٩٨، ١٩٩).

٣- التراث العربي والإسلامي:

وهي المصادر المستمدة من التراث الإسلامي، ولا تُعدُّ من المصدرين السابقين لمرورها بالظاهرة السياسيّة، مروراً دون التركيز عليها، أي الظاهرة السياسيّة مع الأخذ في الأهميّة لتراث الإسلاميّ، لكونه أنقى أنواع التراث: (الهزايمة، ٢٠٠٥م، ص: ١٢٤).

أ. **الخطب:** وهي من الوسائل المستخدمة للإقناع، ونقل الصورة سواء من الحاكم أو المحكوم، وهذا يعود لقدرة العرب في البلاغة والإقناع، ومن أمثلتها خطبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في الناس عند خروج سعد بن أبي وقاص على رأس جيش إلى العراق فوقف الفاروق وقال: "إن الله تعالى إنما ضرب لكم الأمثال، وصرف لكم القول ليحيي به القلوب؛ فإن القلوب ميتة في صدورها حتى يحييها الله، من علم شيء فلينتفع به، وإن للعدل أمارات وتبشير، فأما الإمارات فالحياء والسخاء والهيئ والين، وأما التبشير فالرحمة، وقد جعل الله لكل أمر باب، ويسر لكل باب مفتاح، فباب العدل الاعتبار، ومفتاحه الزهد، والاعتبار نكر الموت بتذكر الأموات، والاستعداد له بتقديم الأعمال، والزهد أخذ الحق من كل واحد قبله حق، وتأدية الحق لكل واحد له حق، ولا تصانع في ذلك أحدا، وادتف بما يكفيك من الكفاف؛ فإن من لم يكفه الكفاف لم يغنه شيء، إني بينكم وبين الله وليس بيني وبينه أحد، وإن الله قد ألزمني دفع الدعاء عنه، فأنهوا شكاكم إلينا، فمن لم يستطع فإلى من يبلغناها نأخذ له الحق غير متنع" (الحميدي، ٢٠٠٥م، ص: ٢٧٢).

ب. الرسائل: هي التي تدور بين رأس الدولة، ومن يديرون شؤون الدولة معه، وكذلك بين القيادة والقيادات في الدول الأخرى، لما لها من أهمية لفهم ما يدور من أحداث سياسية، في تلك الأنظمة، ومن أمثلتها رسالة عمر بن عبد العزيز إلى خليفته في الكوفة، وهي: "إن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام الله وسنة خبيثة سنّها عليهم عمال السوء، وإن قوام الدين العدل والإحسان فلا يكون شيء أهم إليك من نفسك، فلا تحملها قليلاً من الإثم ولا تحمّل خراباً على عامر، وخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض، ولا تأخذ أجور الضرابين، ولا هديّة النوروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفتوح ولا أجور البيوت، ولا درهم النكاح، ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض، فاتبع في ذلك أمري؛ فإني قد وليتكم من ذلك ما ولاي الله، ولا تتعجل دوني بقطع ولا صلب حتى تراجعني فيه، وانظر من أراد من الذرية أن يحجّ، فاعجل له مائة ليحج بها والسلام" (ابن الأثير، ١٩٨٧، ص ٣٢٦، ٣٢٧).

ج. الكتب الموسوعية: وهي التي تنقل لنا الأطر المعرفية والثقافة في فترة تدوينها وهي شاملة لكل ما له علاقة في تلك الفترة. مثل كتاب "صبح الأعشى" "للقلقشندي" وكتاب "الأداب الشرعية" لابن مفلح" وكتاب "الفنون" لابن عقيل (عارف، ١٩٩٤، ص: ١٠١)

د. تاريخ الحضارة العربية الإسلامية من كتابات لها الصدى والتأثير الثقافي، لما فيها من إرث كبير مثل كتاب "الإمامة والسياسة" ابن قتيبة" وكتاب " تاريخ الخلفاء والملوك" للسيوطي" و"البداية والنهاية" لابن كثير" (عارف، ١٩٩٤، ص: ١٠١).

ه. الكتابات السياسية: (مرايا الأمراء): هي التي كتبت من العامّة وتوجهه إلى رأس الدولة لنصح والإرشاد، من خلال كتابات تعبّر عن الواقع، في تلك المجتمعات ويسمّيها البعض "الحكمة السياسية" مثل: كتاب " نصيحة الفقراء للملوك والولاة والوزراء" لـ"محمد بن سعد الدين النوبي الخطيب" (ربيع، سابق، ٢٢٢).

و. كتب الأدب: وخصوصاً الأدب السياسي. مثل كتاب "السلطان" لـ "الدينوري" وكتاب "شهاب الدين ابن الربيع" "سلوك الممالك في تدبير الممالك" وكتاب "أدب السلطان" لـ "محمد القرّاز" و"كتاب الأدب الفريد" لـ "ابن المقفع". (عارف، سابق، ص: ١٠٣)

هناك مصادر للحضارة العربيّة الإسلاميّة مثل العادات والتقاليد العربيّة قبل الإسلام، والمبادئ والمفاهيم الواردة في القرآن الكريم والانفتاح على الحضارات الأخرى، والواقع والسلوك من خلال الحركة التي مرّت على ألامّة من صدمات وظهور تيارات وأفكار وتنظيمات متعددة.

المراجع التي من خلالها نستطيع دراسة التراث السياسي الإسلامي، وهي:

- مصادر اللغة العربيّة: مثل القرآن الكريم والشعر الجاهلي
- الفهم الحقيقي لدين الإسلامي: من خلال العودة إلى نهج السلف.
- إبراز أدوات منهجيّة يمكن تطويرها لصالح دراسة التراث الإسلامي.
- الإمام بأدوات البحث العلمي الغربي واستصلاح ما يوافق الإسلام واستخدامه " أسلمت المعرفة". (ربيع، سابق، ص ص: ٢٢٤، ٢٢٥)

ثانياً: "ركائز الفكر السياسي الإسلامي:

إن الفكر السياسي الإسلامي كغيره من الأفكار السياسيّة؛ ولكن له خصوصيّة من خلال القيم بجميع أنواعها العليا، والحضاريّة، والخلقيّة، وهي الركائز الأساسيّة للفكر السياسيّة الإسلامي، وهذه الركائز هي:

١- الوحدانية:

إن الله واحد لا شريك له، بجميع ما تحويه الوحدانية من معنى، فهو فرد أزليّ صمد أبديّ والأول والأخر، وهو القاهر الجبار، وهو مالك الملك، ولا ملك لملك إلى هو صاحبه يعطيه من يشاء وينزعه ممن يشاء. (الابشهيبي، ص ١١).

والتوحيد هو توحيد الربوبيّة، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتعرفنا على وحدانية الله من خلال أسمائه الحسنی بكل معانيها من خلال الإطار الفكري لفهم هذه الأسماء وصفات. (العكش، ٢٠١٤، ص ٢٣) والتوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى بالطاعة والعبادة والعمل بالتشريع". (الهزايمة، ٢٠٠٥م، ص: ١٢٤).

ومما سبق؛ فإنَّ الوجدانية لله سبحانه وتعالى، فهي من مرتكزات الفكر السياسي الإسلامي، وهي الجامع المانع لمن اتبع هذا المنهج لترسيخ المبدأ وتحقيق الغايات سواء أكان نظرياً أم عملياً. (الهزايمة، سابق، ص: ٥٤).

٢- الشورى:

عند التصفح لسور القرآن؛ سنجد أن هناك سورة كريمة تحمل هذا الاسم، وهذا دليل على القيمة الكبيرة لهذا المفهوم في الإسلام، وكما أن القرآن قصَّ الكثير من قصص الأمم السابقة، التي كانت تطبّق هذا النظام، مثل الحكم في دولة سبأ (قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) (النمل: ٣٢) وكذلك أمر الله الرسول ع في مشاورة أصحابه في كثير من الأمور، خصوصاً التي كانت مصيرية بالنسبة للدولة الإسلامية، مثل غزوة بدر، وغزوة أحد، وغزوة الخندق. (وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) (الشورى: ٣٨) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم (ما ندم من استشار، وما خاب من استخار) رواه الترمذي (سميران، وآخرون، ٢٠١٠م، ص ١٤٠).

لقد ترك الرسول ع أمر اختيار من يحكم المسلمين -بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى- شورى بين المسلمين. دون نصٍّ صريح منه لمن يكون الحكم من بعده، واجتمع عدد من المسلمين في سقيفة بني ساعدة^(§) ليختاروا من يحكمهم من خلال الشورى وفرض رأي السواد الأعظم على رأي الأقلية واحترامهم لجميع الآراء، من غير انتقام أو نقصٍ لمن لم يوافق الرأي. (الفهداوي، ٢٠٠٣م، ص ٤٠٣).

وأهل الشورى يختلفون من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ولكن هذا لا يعفيهم من أن يكونوا ملمين بجميع شؤون الدولة، دون الاقتصار على اتجاه، ويجب أن يكونوا من الملمين في القضية مدار الشورى، وكذلك الإخلاص وترك المصالح والمجاملات جانباً، وأن يكونوا مما لديهم العلم في حدود الله والشريعة، وليس من وجهاء القوم، ولو كانوا من أجهلهم، وأن يعلموا أن ما سيصدر عنهم؛ سيكون عرفاً يسيرٌ عليه الناس لزمان؛ فإنَّ أصابوا لهم الأجران، وأن أخطأوا لهم أجر، وأن كانت

§ هي مكان يجتمع فيه الأنصار ويتداولن فيه أوضاعهم الاجتماعي وغيرها في المدينة المنورة (انظر كتاب حفة من التاريخ عثمان الخميس)

الغاية لمصالحهم دون مصالح ألامّة؛ فإنّ عليهم وزرها، والله لهم في المرصاد.
(مهنا، ١٩٩٩م، ص ص ١٧٣، ١٧٤).

٣- العدالة

قال تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى) (سورة النحل، الآية: ٩٠) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول ع أنّه قال: "ثلاث لا ترد دعوتهم، الأمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم تحمل على الغمام وتفتح لها أبواب السماء" فبالعدل تتلاشى القوّة، وإن القوي ويقوى الضعيف، وأن الحاكم العادل محبوب، والحاكم الظالم مكروه، وأن الزمان الذي يكون به العدل هو زمن الثواب..(المستطرف، سابق، ص ١٨٥).

لقد بعث الله عز وجل الرسول ع برسالة شاملة وعمّة، ولم تختصّ بفئة معيّنة من البشر ولها أهداف كثيرة، وعلى رأسها إقامة العدل ورفع الظلم، وخصوصاً في تلك الفترة التي عانت البشرية فيها من الظلم، وكان لا بدّ من رفع الظلم وتحقيق العدل الذي من خلاله تتحقق الكرامة للإنسان التي هي هبة من الله للإنسان، وليست منحة من الحكام للرعيّة، وذلك بنصّ القرآن الكريم (ولقد كرّمنا بني آدم) (الإسراء: ٧٠) (سميران وآخرون، سابق، ص ١٤٣)

ولن يستطرد الباحث كثيراً في هذا، كون الموضوع المركزيّ للدراسة التي ستقدم شرحاً تفصيلياً لاحقاً.

٤- الحرية:

كان العرب قبل الإسلام يتمتعون بكامل الحرّية، باستثناء حرّية التفكير التي قيدها بأنفسهم، وبعد أن جاء الإسلام دوّن نصّ حرفيّ لهذا المفهوم "الحرّية" ولكن أوجد الكثير من المفاهيم التي تهدف إلى هذا المفهوم منذ خلق الله الإنسان وأدخله الجنّة. وأعطاه الحرّية المنقوصة بيند واحد في الجنّة، وهو نهيه عن أكل ثمار شجره في الجنّة.(الريسوني، العددان، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م).

والكرامة الإنسانيّة مرتبطة بالحرّية، وهي فطريّة، ولكي تتحقق الغاية من الحرّية لا بدّها من ضوابط لتتحقق في إطار لا غلو فيه ولا تهاون؛ لأنها حق لكل إنسان، ولكن مع احترام حرّية الآخرين وعدم قمع حرّية إنسان من أجل حرّية الآخر، وهناك قاعدة

شرعية تنصّ على هذه القيمة، وهي "الأصل في الأشياء الإباحة" أي حرية التصرف، وهناك اتجاهات عدّة لهذه القاعدة نذكر منها. (الريسوني، ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

وان استغلال الإرادة والرأي والفكر من أصل التوحيد؛ لأن الله هو مصدر الحقوق والواجبات وإعطاء الحق للإنسان بالجهاد، من أجل الحصول على حقه؛ لأنها من الأمور التي لا يفرط بها، أو التنازل والقبول بالذلّ والهوان الذي يؤدي إلى تهمة الفرد/ ويجعله مستعمراً فكرياً وعقائدياً، فضلاً عن أنه مسلوب الحرية. (فتاح، العددان، ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م).

والله قد كلف الإنسان أن يخلفه في الأرض ولا بدّ لهذا الخليفة أن تكون له الحرية التي لا يقيد بها إلى من أنابه، وهي المسؤولية، ولا يمكن أن تكون دون حرية ولا حرية دون التفكير، وهذا التفكير عليه أن يكون حراً ومصاناً لتحقيق الغاية من الاستخلاف في أعمار الأرض والشهادة على نفسه وعلى من حوله. (فتاح، العددان، ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م).

٥- المساواة:

المساواة هي: "تشابه المكانة الاجتماعيّة، والحقوقيّة، والمسؤوليّات، والفرص لناس من المجتمع، على النحو الذي تقوم عليه الحالة المتماثلة فيما بينهم"، وللمساواة ميادين في السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والمدنيّة، وكذلك تطبق في بعض المواقع مثل: المساواة أمام القانون للناس مع التجريد للإنسان والنظر إليه دون امتيازات وراثيّة أو لون أو عرق أو جنس أو معتقد، وكذلك المساواة في تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز يذكر، وكلّ حسب ما لديه من إمكانيات تؤهله الحصول على فرصته (ربيع وآخرون، سابق، ص١٦٧).

إن هذه القيمة عززها الإسلام لتكون الطريق إلى معرفة الإنسان لنفسه بين الناس، وأنه لا فرق بينه وبين غيره من البشر، الذين خلقهم الله وترك ما يفسد هذه القيمة من تمييز على أسس غريزيّة أو عنصريّة، بعيدة -كلّ البعد- عن التعاليم الإسلاميّة؛ لتمكين هذا المبدأ في نفوس الناس. (الهزايمة، دبت).

إن الإسلام جاء ليغيّر الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة أيام الجاهليّة، ومن هذه المفاهيم المساواة التي كان عند العرب قبل الإسلام لا يعرف لها طريق؛ لأن القوي يأكل

الضعيف، ولا يتساوى الأمير بالإنسان العادي لا في الحقوق ولا في الواجبات ولا في الديّة، حيث أن ديّة الشريف منهم أضعاف ديّة الإنسان العادي، ولكن الإسلام غير من هذا المفهوم، فقال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير) (سورة الحجرات، الآية: ١٣) وقال رسول الله ﷺ: (إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، أو فاجر شقي، أنتم بنو آدم، وآدم من تراب) (العوا، سابق، ص ٢٢٢).

وبناءً على ما تقدّم؛ فإنّ القرآن والسنة النبوية هما المصدر الرئيس في الفكر السياسي الإسلامي وإرساء القيم الإسلامية، التي يدور في فلكها ويرتوي منهما ويرد كلّ استحداث فكري بعدهما لهم، وإلا قد فرغ أيّ فكر إسلامي من المفهوم الإسلامي دونهما، أمّا الاجتهادات فإنها مصادر بشرية؛ ولكنها تستند إلى الأصل من قرآن كريم وسنة نبوية ولا تخالفهما، أمّا الحضارة العربية كمصدر للفكر السياسي فإنها خليط من أفكار ومبادئ عربية كانت قبل الإسلام، تحكمها القيم، وبعد الإسلام اجتمعت فيها القيم العربية والعقيدة الإسلامية.

المطلب الثاني: تطوّر الفكر السياسي الإسلامي

إن الفكر السياسي الإسلامي مرّ -وعلى مدار الفترة الزمنية التي تواجد فيها كواقع على وجه الأرض- بعدة تطوّرات، وذلك من خلال فترات تاريخية مفصليّة وتشعبية في توسّع الرقعة الإسلامية، وظهور فرق، وتشكيل دول، وانضمام حضارات، وثقافات أخرى، إلى المجتمع العربي والإسلامي، وجميعها لها دور في فهم وصياغة مفهوم العدالة. وأهم المراحل التي مرّ بها الفكر السياسي الإسلامي، هي الآتية:

أولاً: مرحلة التأسيس لمفهوم العدالة

لقد أرسل الله الرسل لإقامة العدل الذي يريده على الأرض، من خلال التوحيد وجعل للإنسان علاقة مع الله لتحقيق العبودية، ومع الطبيعة لخدمته والاستفادة منها؛ لأنها خلقت لتخدم الإنسان الذي سخّر لها الله له وكذلك علاقة البشر مع بعضهم البعض، من خلال فهم الشريعة لتحقيق التوازن للبشر، على أساس عادل ومسير من الله ولا لبشر تدخّل إلى الانصياع، والطاعة والقبول الجبري، لأن الإنسان غير قادر

على الاعتراض على مشيئة الله سبحانه وتعالى. (جبرون وآخرون، ٢٠١٤، ص ٢٤٠).

إن الإسلام هو العدل والعدالة هي الإسلام، والرسول ع هو الذي قام بإرساء القيم والمبادئ الإسلامية بعامّة، والعدالة بخاصّة، من خلال السنّة النبويّة في زمان كان الظلم صاحب الدور الأكبر، لم يستفد منه إلا أصحاب النفوذ والقوّة وعواقبه على الضعفاء من الناس وتطبيق العدل الكامل بحسب ما أراه الله سبحانه وتعالى (مكتبي، ١٩٩٨، ص ١١).

ونهى الرسول ع عن الظلم؛ لأن عواقبه الخراب والدمار للمجتمع، ولا يمكن أن تستقيم أمة إلا إذا نبذت الظلم وحققت العدل بين الناس لتقوم من خلاله الحياة الكريمة والأمنّة، ويفرح الرسول ع عندما يأخذ الناس حقوقهم وينصف المظلوم من الظالم وقال عنها في الحديث النبوي: "اتقوا الظلم فإنّ الظلم ظلمات يوم القيامة". (مكتبي، سابق).

كانت الدعوة الإسلاميّة في عهد الرسول ع والصحابة تهدف إلى تغيير السلوك المتبع إلى سلوك طريق الحق والعدل الذي ستقوم عليه الأمة فيما بعد من خلال توجيهات الرسول ع والصحابة وفهمهم للهدف من الدعوة التي تدعو إلى التوحيد والخضوع والعبوديّة لله وحده في جميع مناحي الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. (جبرون وآخرون، سابق، ص ٢٤٥).

كما أن الرسول شهد قبل الدعوة جلف الفضول لرفع الظلم عن الناس سواء كانوا من أهل مكة أو من خارجها، وقال الرسول ع عنه: "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت، وما أحبّ أن لي به حمر النعم، وإني نقضته، وما يزيد الإسلام إلى شدّة" (المكتبي، ص ٢٥).

ولأن الرسالة من عند الله، والرسول ع ينفذ ما أمر الله به، فقد عاتب الله الرسول ع في قضية حصلت في عهد الرسول، وهي أن أحد المسلمين سرق درعا وخبأه عند رجل يهودي وتبيّن أمره، إلا أن اليهودي أنكر الدرع، فأخذ المسلمون يقنعون الرسول ع أن اليهودي هو السارق والكف في البحث عن إحدائيات السرقة وإقامة الحد على اليهودي؛ ولكن الرسول ع تقلّب في عاطفته وبرأ اليهودي من خلال البيّنة، ولكن رب العزة لم يرد له أن يتعاطف في الحق

وأنزل الآيات الكريمة معاتباً إياه في ميل عاطفته وقال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً (١٠٥) وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (١٠٦) وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا (١٠٧) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (١٠٨) هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا (١٠٩) وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا (١١٠) وَمَنْ يَكْسِبِ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) وَمَنْ يَكْسِبِ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِينًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (١١٢) وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا (١١٣) (سورة النساء: الآيات ١٠٥-١١٣) (مكتبي، ص ٣٥-٣٦).

ولم يترك الرسول ﷺ الدنيا إلا بعد أن أرسى جميع القواعد التي تسير عليها الدنيا كما أرادها الله الذي أرسله بالهدى والعدل، ونفذ الرسول ﷺ الأمانة كما أرادها الله ولم يكن لبشر دوراً في هذه الدعوة التي جنبت كل ما له أن يؤثر عليها ولو كان لمصلحه وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية (المودودي، ١٩٨٧، ص ١٨١)

ثانياً: عهد الخلفاء الراشدين: (١١ - ٤٠هـ / ٦٣٢-٦٦١م)

لقد ترك الرسول ﷺ الدولة التي أسسها على نهج سليم مصدره القرآن الكريم وسنته الموحاة إليه من الله، على قيم ومبادئ عجزت البشرية أن تحققها من قبل ومن بعد، وترك فراغاً في السلطة استطاع الخلفاء من بعده أن يحافظوا على تلك المبادئ، وحاربوا كل من حاول أن يغيرها أو يبتعد عنها، وتمسكوا بمفهوم العدالة من بعده، أكثر من غيرهم من الناس، بسبب قربهم من الرسول ﷺ ونظرتهم إلى الإسلام كدين لله سبحانه وتعالى، وليس لمكاسب ومصالح دنيوية، وأهداف آنية ونشر رسالة أرادها الخالق للبشر كافة وليست لفئة من الناس على حساب أخرى، ودون تعصب وتطرف وإنكار الآخر، إلا ما نصَّ عليه الدين وعلمهم إياه الرسول ﷺ.

اتفق الصحابة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حاكماً لهم بعد الرسول ﷺ وكان الاختيار لمن هو أحق بها لقربه من الرسول ﷺ وشهادة الله له في القرآن

والصديق الأمين الذي صدق الرسول ﷺ عندما كذبه الناس وحكمهم بتقوى الله وبسنة نبيه وجعل العدل الذي تعلمه مباشرة من الرسول ﷺ هو الأساس للحكم، وكانت أول خطبه له بعد توليه الخلافة " أما بعد أيها الناس: قد وليت أمركم وليت بخياركم، ولكن نزل القرآن، وسنّ النبي السنن، فعلمني أن أكيس الكيس التقى، وأن أحقق الحمق الفجور، وإن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له حقه، وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق. أيها الناس: إنما أنا متبع وليت بمبتدع؛ فإن أحسنت، فأعينوني، وإذا زغت فقوموني" (مكتبي، سابق، ص ٤٣).

لم يضيف أبو بكر الصديق أثناء خلافته على الدولة شيئاً من النظام والإدارة؛ لأن ما كان في عهد الرسول كان صالحاً إلى تلك الفترة، وخصوصاً أن الدولة كانت مقتصرة على أرض الجزيرة وجميعها دانت إلى الدولة بعد الانتهاء من حروب الردّة (**). (العقاد، ص ١٢١).

وتجسّدت العدالة السياسيّة في الإسلام من خلال مقولة عمر بن الخطاب "إذا رغبت عن الحق قوموني" وكان رد المسلمين لخليفتهم وحاكمهم "قومناك بسيوفنا" ليتكون لدينا المعنى من مفهوم العدالة السياسيّة والعلاقة ما بين المجتمع ومن يحكمه في أن لكل منهم له حق على الآخر، وأن حكمه كان مباشرة دون وسيط أو وزير أو حاجب أو نائب (العقاد، ١٩٩٨م، ص: ٩٣).

عندما تذكر العدالة في الإسلام يذكر عمر بن الخطاب، وعند ذكر عمر تكون العدالة الحاضرة في الذهن لما بينهم من ارتباط، فكان إذا نهى عن شيء أو أمر به أول ما يطبقه على أهل بيته، ويقول لهم: "إني نهيت عن كذا وكذا وإن الناس ينظرون إليكم نظر الطير وأقسم بالله لأجد أحدا منكم فعله إلا ضاعفت عليه العقوبة" (حسن، ١٩٩٦، ص ٢٠٢).

وله من المواقف الكثير في مفهوم العدالة على جميع الاتجاهات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي عام الرمادة(*) لم يأكل ابن الخطاب طعاماً أفضل من أقلّ فرد من أفراد دولته، وعطل حدّ السرقة لعدم اكتفاء الشروط، وعيّن عمالاً له على

** بعد وفاة الرسول ارتدت بعض القبائل العربيّة عن الإسلام ورفضوا دفع الزكاة فما كان من أبي بكر إلى إن حاربهم (انظر البداية والنهاية، ابن كثير)

الولايات، وقال يوماً لمن كان حاضراً معه: "ارتأيتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت ما عليّ؟ قالوا: نعم، قال: لا، حتى أنظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا". (الاصبحي، سابق، ص ٣٣٥، ٣٣٤).

وكلمة عمر بن الخطاب لعمر بن العاص " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " هي ما تزال دستور العدل والحرية والمساواة بين الناس، لما حملته من معانٍ جليّةٍ لترسيخ هذه المفاهيم في أذهان الناس، لتحقيقها بشئى الطرق. (أبو سيّد، ٢٠٠٦م، ص ٣٩).

أمّا الخليفة الثالث عثمان بن عفان فقد سار على نهج أسلافه من الخلفاء الراشدين، وضمن ذلك في أول خطبه له وكأنها المنهج الذي سيسير عليه وهي " فإني قد حملت، وقد قبلت، إلى وإني متبع، غير مبتدع، ألا وإن لكم عليّ بعد كتاب الله عز وجل، وسنة نبيّه صلى الله عليه وسلم ثلاثاً: اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم، وسنّ سنة أهل الخير فيما لم تسنّوا عن ملأ، والكفّ عنكم إلا فيما استوجبتم. ألا وإن الدنيا خضرة قد شهيت إلى الناس، ومال إليها كثير منهم، فلا تركنوا إلى الدنيا، ولا تثقوا بها، فإنها ليست بثقة، واعلموا أنها غير تاركة إلا من تركها". (الاصبحي، سابق، ص ٣٤٥).

وقد جسّد مفهوم العدالة من خلال ما أوصى به عماله وقادته وكافة المسلمين في مضمون كتبه التي أرسلها إليهم يحثهم على تحقيق العدل بين الناس، حيث قال لهم: " أمّا بعد، فإنّ الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلى الحق، خذوا الحق وأعطوا الحق به، والأمانة، الأمانة، قوموا عليها ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدكم، والوفاء الوفاء، لا تظلموا اليتيم، ولا المعاهد، فإنّ الله خصم لمن ظلمهم". (الاصبحي، سابق، ص ٣٤٥).

أمّا الخليفة علي بن أبي طالب؛ فقد كان مفهوم العدالة عنده، وعلى الرغم من الفتنة والحروب الداخليّة وتشعب المسلمين وظهور فرق جديدة ونقل العاصمة إلى الكوفة، كان أول خطاب له في المدينة يحثّ الناس على يتقوا الله في جميع أمور الحياة، وأن تكون مخافة الله هي الوازع الأول والأخير، وكانت خطبته الثانية عن العدالة، وأنها هي أساس الحكم، حيث قال: " فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه

الحق، فالجور عليه أضيّق....، والمال مال الله يوزع عليكم بالسوية...." (الأصباحي، سابق، ص ٣٦١).

وبعد مقتل علي بن أبي طالب أصبح هناك واقعاً جديداً على الساحة، وتغيّراً لمفهوم العدالة من خلال بني أمية الذين قامت عليهم مسؤولية الأمة الإسلامية دون منازع، وهذا يُعدُّ مفصلاً في تاريخ الإسلام على بعامة، وعلى مفهوم العدالة بخاصة، ومن هنا كانت البداية لزيادة التي تنقص من مفهوم العدالة ولا تزيد عليه، وفي هذه الفترة ظهور أول حزب سياسي إسلامي معارض يصوغ أفكار خاصة به وينظر إلى العدالة من آراء المنتسبين إليه، وهم الخوارج.

٣- مرحلة الدولة الأموية: (٤١هـ - ١٣٢هـ / ٦٦١ - ٧٥٠م)

قامت الدولة الأموية وكانت تشمل بين أطرافها كل من كبار الصحابة وصغار التابعين، وهما جيلان في عصر واحد ولكل منهم رؤيته وفكره وأهدافه ونظراته إلى الواقع من خلال الأحداث الجارية في عصرهم، وهذا التفاوت أدى إلى ظهور العديد من المذاهب الجديدة، وكذلك الأفكار والمعتقدات الدخيلة على الإسلام.

إنَّ أول خليفة للدولة الأموية وهو معاوية بن أبي سفيان اختاره أهل الشام بعد صدور الحكم من الحكمين وبعد استشهاد علي بن أبي طالب وتسلم ابنة الحسن الخليفة، تنازل عنها لمعاوية لحقن دماء المسلمين وانصاع له الجميع من العراق والشام إلا الخوارج لم يعترفوا بخلافته، وذلك عائد إلى قضية التحكيم وخروجهم على الجميع وقتل علي بن أبي طالب على أيديهم (الخير، ١٩٨٦، ص ٤٢٥).

لقد انتهى الماضي وظهر مفهوم جديد للسلطة والحكم الجبري^(††) الذي استطاع معاوية أن يفرضه على الناس من خلال إقناعهم أن الحكم من الله، وأن الله يعطي حكمه لمن يشاء، وأن القدر^(**) هو الذي له الدور فيمن يحكم الناس، وهذا طريق جديد من خلال أول خطبه لمعاوية، وهي: "ما قاتلكم لتصلوا ولا لتصوموا،

†† الجبرية: وهم الذين غلوا في إثبات القدر، حتى أنكروا أن يكون للعبد فعل حقيقة، بل هو في زعمهم لا حرية له، ولا اختيار، ولا فعل
** القدرية: هم الذين يقولون بنفي القدر عن أفعال العبد، وأن للعبد إرادة وقدرة مستقلتين عن إرادة الله وقدرته، وأول من أظهر القول به معبد الجهني في أواخر عصر الصحابة

ولا لتحجوا ولا لتزكوا، إنكم لتفعلون ذلك، وإنما قاتلتكم لاتآمر عليكم، ولقد أعطاني الله ذلك، وأنتم له كارهون". (بشارة وآخرون، ٢٠١٤، ص ٢٤٥).

وقامت الخلافة الأموية باستحداث التوريث في الحكم على مبدأ الدّول الأخرى المجاورة لهم، وهذا مخالف للشورى الإسلامية الصحيحة، وكانت المبايعة جبرية للناس، وكذلك السّطة المطلقة في الحكم، وجعل الخليفة هو خليفة الله في الأرض، وهذا المبدأ والأمر بأمر الله ولا يحق لأحد أن ينتقد تصرّفه والتعصّب إلى العرب، والعودة إلى عصبية الجاهلية، ووضع المسلمين غير العرب في درجة أقل من العرب. (شليبي، ١٩٩٢، ص ١٦٧).

وتناوب على الخلافة الأموية أربعة عشر خليفة ساروا على نهج واحد باستثناء عمر بن عبد العزيز الذي أعاد الخلافة الراشدة في عصر النزاعات الطائفية، وأعاد المظالم إلى أهلها، ومنع سبّ علي بن أبي طالب من على المنابر، ومنح المسيحيين كنيسة توما بدل كنيسة حنا التي صادرها الوليد بن عبد الملك، وساوى بين العرب وغيرهم من الموالي من الناحية الشرعية. (بروكلمان، ١٩٧٧، ص ١٥٠).

٤- الدولة العباسية: (١٣٢-٦٥٦هـ / ٧٥٠-١٢٥٨م)

لقد قامت الدولة العباسية باسم الدّين وعلى أنقاض الدولة الأموية بثوره من بني العباس وذلك لرفع الظلم عن المسلمين من جهة، وانتقامهم من بني أمية من جهة أخرى، وذلك لأسباب اجتماعية يعود تاريخها إلى أيام الجاهلية وإعادة السّطة إلى آل البيت (حسن، ١٩٨٠، ص ٨٩).

لقد ازدهر الفكر السياسي في العصر العباسي من خلال اهتمامهم بالعلم، حيث ميزوا بين العلوم من حيث المصدر والطريقة، وهي:

أ. العلوم الشرعية " النقلية "

وقد اشتملت على علم التفسير والقراءات والحديث والفقه والكلام والنحو واللغة والبيان والأدب. إن لكل علم من العلوم النقلية دوراً مهماً في الفكر السياسي الإسلامي في العصر العباسي وعلم القراءات من العلوم التي أثرت في الفكر السياسي الإسلامي؛ لأنها أول المراحل في التفسير للقرآن، وعلم التفسير الذي اتخذ طريقتين: التفسير بالمأثور وكيفية تفسير الرسول ﷺ والصحابة للقرآن، وعلى فترات زمنية أخذ

يدخل عليه من أهل الكتاب لما وجد في كتبهم والتفسير بالرأي المعتمد على العقل الذي اشتهر الباطنية والمعتزلة به. (حسن، سابق، ص ٣٢٥، ٣٢٦).

أُعْتِنِي فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَتَدْوِينِهِ، فَكَتَبْتُ الْكُتُبَ وَالْمُؤَلَّفَاتِ بِالْحَدِيثِ، وَمِنْهَا الصَّحِيحِينَ لِمُسْلِمٍ وَابْنِ خَالْتَبَارٍ، وَصَاحِبَ "تَفْسِيرِ السُّنَنِ" لِسُجِسْتَانِي وَ"الْجَامِعِ وَالسُّنَنِ" لِابْنِ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيِّ، وَعِلْمَ الْفِقْهِ الَّذِي اتَّجَهَ فِي أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ، هِيَ/ الْمَالِكِيَّةُ وَطَرِيقَةُ النُّقْلِ، وَمِنْ كُتُبِهِ "الْمَوْطِئُ" وَالْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ الَّذِي يَأْخُذُ بِالْعَقْلِ، وَالْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ وَيَأْخُذُ بِالْعَقْلِ وَالنُّقْلِ وَلَهُ كِتَابٌ "الْمَبْسُوطُ فِي الْفِقْهِ" وَكِتَابٌ "الْأُمَمُ وَالْمَذْهَبُ" لِلْحَنْبَلِيِّ وَصَاحِبِهِ مِمَّنْ تَمَسَّكُوا بِرَأْيِهِمْ فِي قَضِيَّةِ خُلُقِ الْقُرْآنِ وَالْفِقْهِ أَبُو يُونُسَ وَكَانَ قَاضِيًا فِي الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ وَأَلَّفَ كِتَابَ "الْخُرَاجِ".

والعصر العباسي الأول، وقد تأثر في علم الكلام، ومن نتاجه ظهور المعتزلة بفكرهم في تلك الفترة وخلافاتهم مع أهل الفقه جعلهم يقومون بمحاربتهم في العقيدة واقنعوا الخلفاء بأرائهم ومعتقداتهم على أنها هي الأصلح، ليتمكنوا من مناسيتهم واستحدثوا قضيتهم التي أودت بحياة الكثيرين من الفقهاء في محنة خلق القرآن، التي أثرت على مفهوم العدالة الذي هو أساس الحكم، وبعد انتهاء هذه المحنة أطلق على جمهور الفقهاء اسم (أهل السنة والجماعة) واتهموا المتكلمة بالزندقة(§§) ومن أبرز المتكلمين واصل بن عطا وأبو هذيل الذي أدخل الفلسفة إلى مذهبه، وأبو حسن الأشعري والغزالي حجة الإسلام. (الاصبحي، سابق، ص ٣٩٤).

أمّا علم النحو الذي سمي أهله بأهل المنطق أخذوها من كتب الفلاسفة التي أثرت في الكلامية من الشيعة والمعتزلة ومن أهم علماء النحو في ذلك الزمان أبو عمر بن العلاء، وواضع علم العروض الخليل بن أحمد وكتاب "العين" وسيبويه صاحب كتاب "كتاب سيبويه" ومعلم الأمين والمأمون الكسائي والمفضل صاحب كتاب "المفضليات" (حسن، سابق، ص ٣٣٨، ٣٣٩).

وعلم الأدب من العلوم التي أثرت في الفكر السياسي الإسلامي في العصر العباسي، كان الشعراء من أصحاب الحظوة عند الخليفة ومنهم من تمادى في شعره إلى المحظورات من الغزل والخمر، مثل أبي نواس وابن قتيبة وأبي تمام الفيلسوف

§§ من أكثر المفاهيم غموضاً واطلاقاً على السبئية والمنابوية والديصانية والمزدكية والجهمية وأهل الفجور والمجون والخلاعة (انظر كتاب الزنادقة، د: سعد بن فلاح بن عبد العزيز العريفي)

الشاعر والبحتري وابن الرومي وأبو العتاهية، والنثر من علم الأدب وما قام به الجاحظ صاحب كتاب "الحيوان" و"البيان والتبيين" وابن قتيبة له كتاب "المعارف" و"الشعر والشعراء" و"أدب الكاتب" و"عيون الأخبار".

ب. **علوم الحكمة العقلية:** وهي التي اشتملت على علم الفلسفة والهندسة والنجوم والموسيقى والطب والسحر والتاريخ والجغرافيا. والعلماء في تلك الفترة نوعان منهم أهل العلم أي الاستيعاب والنقل، وأهل العقل الذين يستنبطون ويبتدعون. (حسن، سابق، ص ٣٢٣).

لقد أحب خلفاء الدولة العباسية الاطلاع على العلوم الفارسية واليونانية وكان لهم ما أرادوا من خلال ابن المقفع الذي ترجم كتاب "السند والهند" وكتاب "كليلة ودمنة" وترجم لهم حنين بن إسحاق من اليونانية بعض ما تعلق في الطب وترجم لهم أيضاً الوزير ابن سهل والفرخان والبلاذري والكندي كان هناك نصيب لترجمة كتب عن علم الجغرافيا والتاريخ.

لقد جعل أمراء الدولة العباسية من قضية خلق القرآن قضية سياسية ليتمكنوا من معاقبة مخالفيهم من الفقهاء ومن يؤيدونهم، وأن يتدخلوا في العقائد لتصاغ بحسب ما يخدم حكمهم ويستفيدوا منها على حساب الدين؛ ولكن بفتاوى شرعية ممن باع دينه بدنياه أو خوفاً من السيف الذي يقطع الرؤوس على الشبهة، ولأن المصلحة في تلك الفترة تحتم ذلك وليس الشرع. وعندما انتهت تلك المصلحة وثبات الفقهاء على رأيهم وأن هذا يعارض سياستهم؛ رأوا إن يكون القرآن كلام الله فعدلوا عن رأيهم الأول القائل: إن القرآن مخلوق ولكن بنفس الطريقة وهي معاقبة من يخالفهم الرائي وهذا أدى إلى انتهاء مذهب المعتزلة. (الدوري، ١٩٨٤، ص ٤٤).

لقد اشتهر في العالم الإسلامي الكثير من الفلاسفة والمفكرين، ولهم من المؤلفات ما عزز الفكر السياسي الإسلامي مثل ابن أبي الربيع وكتابته "سلوك الممالك وتدبير الممالك" وأبي نصر الفارابي وله الكثير من الكتب نذكر منها "أراء أهل المدينة"، "السياسة المدنية"، "تحصيل السعادة"، "إحصاء العلوم"، "الجمع بين رأيي الحكمين"، "رسالة في السياسة" وظهر "الماوردي" وهو محور هذه الدراسة ونظام الملك الطوسي صاحب كتاب "سياسة نامه".

لم يختلف العباسيون عن بني أمية في مفهوم العدالة، إلا أن بني أمية جعلوا السياسة لخدمة الدين، وبني العباس جعلوا من الدين خادماً للسياسة، وذلك من خلال خطاب المنصور الذي نفى أية قدرة بشرية، وان إرادة الحاكم من الله وما على الناس إلا الانصياع والطاعة العمياء، حيث قال: "أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه، عمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطي بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحي لأعطيكم وقسم فينكم وأرزاقكم فتحني، وإذا شاء أن يقفله أقفاني، فارغبوا إلى الله أيها الناس، وسلوه في هذا اليوم الشريف، الذي وهب لكم فيه من فضله ما أعلمكم به في كتابة إذ يقول تبارك وتعالى: ((اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً)) - إن يوفقتي للصواب ويسدني للرشاد، ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم، ويفتحي لأعطيكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم أنه سميع قريب" (حسن سابق، ص ٣٦).

لقد اتبع الخلفاء سياسة تولي الاعتماد على الوزراء من المماليك والديلمية والسلاجقة، وفي هذه الفترة أصبح الخليفة أداة بيدهم ولا حول له ولا قوة وحتى السلطة الدينية لم تسلم في وجود بني بوية الشيعة، الذين حاولوا نقلها إلى أبناء علي بن أبي طالب لولا تدخل السلاجقة والحفاظ عليها في بيت بني العباس؛ لأنهم سنة، ولكن كل هذا يدور حول مصلحة الوزراء من نهب وسلب لبيت المال وقتل وتشريد لباقي المجتمع ولكل من يقف في طريقهم، من غير حسيب أو رقيب. (الخصري بك، ٢٠٠٣، ص ٤٥٤).

وتخللت فترتهم بظهور دول أخرى منها من كان من صنيعتهم أي أمارات تابعة لهم، ولكن بحكم ذاتي مثل بني حمدان والأيوبيين والطولونية، ودول مستقلة في الأندلس، والفاطمية والمماليك في مصر، ولم يكن مفهوم العدالة عندهم أفضل منه عند العباسيين، فقد كان للفلاسفة والمتكلمة وقادة المذاهب الدينية والاختلاط بأهل البلاد دوراً في انحراف مفهوم العدالة، ليتواكب مع المكان والزمان بأهواء بشرية لا علاقة لها بالعقيدة، إلا على نطاق فردي.

٥- الفكر السياسي في دولة الأندلس (٩٢ - ٨٩٧هـ/٧١١-١٤٩٢م)

في الأندلس كان هناك صراع في البداية وخصوصاً في عهد الأماة (١٣٨-٣١٦هـ/٧٥٥-٩٢٨م) وعهد الخلافة (٣١٦-٤٠٠هـ/٩٢٨-١٠٠٩م) بين الفقه والفلسفة K وكان يطلق لقب زنديق على من يسير في طريق الفلسفة ويقتل وتحرق كتبه وكل ذلك لسيطرة ألقهاء على أمور الدولة وخوفاً من إثارة الناس على الحكام (سالم، ١٩٨٥، ص ٢٩٠).

وكان الدور للفقه من خلال المذهب الأوزاعي، ثم دخل عليهم المذهب المالكي على يد الخمي الملقب بشبظون، الذي أدخل كتاب الموطأ إلى الأندلس، ولم يكن المذهب المالكي الوحيد في الأندلس، إلا أنه كان هناك نصيباً للمذهب الشافعي وكذلك المذهب الظاهري، ومن كبار علماء الأندلس ابن حزم القرطبي وفي كتاب "نفع الطيب" للمقري يقول عن أهل تلك الفترة: "الأغلب عندهم إقامة الحدود، وإنكار التهاون بتعطيها، وقيام العامة في ذلك وإنكاره أن تهاون فيه أصحاب السلطان" (الحجي، ١٩٧٦، ص ٢٨١-٢٨٣).

وفي عهد المرابطين (٤٠٠-٥٢٠هـ/٥٩٢-١١٣٤م) كان للعلم والفكر دوراً كبيراً على سياسة الدولة وعدالتها؛ لأن تلك الفترة امتازت بالعدل، وكان للفقه دوره الأكبر، حيث أن تلك الفترة امتازت بالعدل الشامل لدرجة أن الأمير يوسف بن تاشفين كتب إلى أهل أحد البلدان التابعة لحكمة طالب المساهمة لدعم الجهاد، ولكن رفض قاضيها وفتيها أبو عبد الله بن الفراء، إلا أن يحلف الأمير أمام الناس أنه لا يوجد في بيت المال درهم للإنفاق على الجهاد. (الحجي، سابق، ص ٤٤٦).

وفي عهد الموحيدين (٥٤٠-٦٢٠هـ/١١٤٥-١٢٢٣م) تأثروا بالفلسفة وذهبوا بها إلى أبعد ما يكون، وتقربوا بها من الحكام وأثروا على سير الحياة الفكرية في نظام الحكم بشكل عام والعدالة بشكل خاص، واشتهر منهم ابن طفيل الذي له مؤلفات بالفلسفة مثل "رسالة حي بن يقظان" وهي تعني الصلة بين العقل والدين، على نهج أفلاطون، وظهر ابن رشد وشرح جميع مؤلفات طاليس في "كتاب الجوامع" (سالم، سابق، ص ٢٩١-٢٩٢).

وفي مملكة غرناطة (٦٣٥-٨٩٧هـ/١٢٣٨-١٤٩٢م) اشتهر خبر لسان الدين بن الخطيب الذي له من المؤلفات العديدة، والذي عاصر ابن خلدون وكان صديقه. (ارسلان، ١٩٨٤، ص ١١٥).

٦- الدولة الفاطمية (٢٥٨ - ٥٦٧هـ / ٩٦٩ - ١١٧١م)

أما الدولة الفاطمية فقد اهتمت بالفقه الشيعي وقامت ببناء "الجامع الأزهر" وحولوه إلى مدرسة لنشر علوم مذهبهم وتدريس كتاب "الاقتصار" الذي يحمل مسائل فقهية للمذهب الشيعي، وقام بشرحه ابن مؤلفة أبو الحسن علي بن النعمان المغربي، واشتهر في عهدهم الكثير من العلماء والكتب ونشروا الثقافة والأدب وكذلك "الرسائل الوزارية" للوزير ابن كلس في الفقه الشيعي وأقامت الدولة المكتبات المزدهرة بالكتب. (الكاشف واخرين، ١٩٩٣، ص ٣٠).

وبعد تحوّل أبي حنيفة النعمان إلى المذهب الشيعي، بعد أن كان مالكي المذهب؛ حضر إلى مصر وله مؤلف في الفقه الشيعي الذي أضاف فيه قاعدة سادسة لقواعد الإسلام، وهي: "الولاية" وكتابه "دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام والقضايا والإحكام" (الكاشف واخرين، سابق، ص ٣٣).

٧- دولة المماليك: (٦٤٨ - ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

وفي عهد الأيوبيين ظهر المذهب الصوفي، الذي انتشر بعد الاهتمام به ورعايته من قبل السلاطين وقاموا بتقديم الطعام والشراب لمعتقي الصوفية من قبل "شيخ الشيوخ ووقف الأوقاف" في أماكن خاصة يسمونها "الخانقاوات" (الكاشف، سابق، ص: ٣٨٠).

ومن اهتماماتهم الدينية أقاموا المدارس، وهي أشبه بالمعاهد التعليمية لنشر المذاهب السنية في وجه المذهب الشيعي، الذي انتشر في عهد الفاطميين وهذه المدارس تدرس بالإضافة إلى علوم الشريعة الفلسفة والنحو والعلوم الطبيعية، واهتم الأيوبيين بإنشاء "الكتاتيب" لتدريس الأطفال. (الكاشف، سابق، ص، ٣٨١، ٣٨٢).

وفي عهد السلاطين المماليك ازداد انتشار المذهب الصوفي، ووفد مشايخهم إلى مصر مثل السيد البدوي، والمرسي أبو العباس، والشاذلي، والقباري. وسلخوا طريق الزهد، وانقسموا إلى فرق، ولكل شيخه، وزهدوا في الدنيا وأقاموا الزوايا(*) وهذه الظاهرة كان لها الأثر والتأثير في المجتمع المصري (الكاشف، سابق، ص، ٤٤٦).

واهتم ذلك العصر بجميع العلوم التي أثرت على الحياة العامّة في مصر، حيث ظهرت مؤلفات سياسيّة مثل كتاب "بذل النصائح الشرعيّة فيما على السلطان وولاية الأمور وسائر الرعيّة" نجم الدّين أحمد بن الرمفة المصري وكتاب "أثار الأول في تدبير الدّول" لحسن بن عبد الله العباسي، وكتاب النويري "نهاية الأدب في فنون الأدب" وللعمري أبي فضل الله "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" وكتب الفقه لخليل بن إسحاق المالكي والسبكي (الزبيدي، ٢٠٠٣، ص ٢٥٩).

٨- الدّولة العثمانيّة (٦٩٩- ١٣٤٣هـ/ ١٢٩٩-١٩٢٤م

سار سلاطين الدّولة العثمانيّة في بدايتهم على دستور وضعة لهم المؤسس عثمان بن أرطغرل، من خلال وصيّته لأبنائه وأحفاده، وهذه الوصيّة هي دستورهم الذي سارت الدّولة عليه في بداياتها، وقد تضمّنت: ((وصيتي لأبنائي و أصدقائي أديموا علو الدّين الإسلاميّ الجليل بإدامة الجهاد في سبيل الله، امسكوا رأية الإسلام الشريفة في الأعلى بأكمل جهاد، اخدموا الإسلام دائماً؛ لأن الله عز وجل قد وظف عبدا مثلي لفتح البلدان اذهبوا بكلمة التوحيد إلى أقصى البلدان بجهدكم في سبيل الله ومن انحرف من سلّاتي عن الحق والعدل حرم من شفاعة الرسول الأعظم يوم المحشر.

يا بنيّ: ليس في الدنيا أحد لا يخضع رقبته للموت، وقد اقترب أجلي بأمر الله جل جلاله، أسلمك هذه الدّولة واستودعك المولى عز وجل، أعدل في جميع شؤونك.....) (الصلابي، ٢٠٠١، ص ٥٠، ٤٩).

إن مسيرة العثمانيين في بدايتهم هي التمسك بالشرعية الإسلاميّة من خلال العبودية الكاملة والشاملة لله وحده في جميع نواحي الحياة، ليفوزوا في الدنيا والآخرة من خلال تمسكهم بالقران الكريم والحديث النبوي الشريف، واهتمامهم بالعلوم الشرعيّة والجهاد في سبيل الله، وتحقيق العدل في النفس والرعيّة، على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم ومن ثمرة هذا؛ فتح القسطنطينيّة، التي حاول المسلمون -منذ عهد الصحابة- فتحها ليتحقق فيهم حديث الرسول (لتفتحن القسطنطينيّة على يد رجل فلنعم الأمير أميره، ونعم الجيش ذلك الجيش)، ويعود هذا الفضل إلى العلماء في تلك الفترة وما لهم من تأثير على الفكر مثل معلم محمد الفاتح الشيخ أحمد بن إسماعيل الكوراني(الصلابي، سابق، ص ٨٨).

إن الضعف الذي مرَّ على الدولة العثمانية أجبرها أن تقبل ما يفرض عليها من الخارج والداخل، مما أجبر السلطان أن يقوم في "الإصلاحات" أو "التنظيمات" ولكون النظام العثماني نظام عسكري بالدرجة الأولى حاول السلطان سليم الثالث أن يقوم في ما سماه "النظام الجديد" ولكن وجد معارضة شديدة من العلماء والعسكر، واعتبروا هذا من الضلال وليس من الإسلام من شيء، مما جعل السلطان يتراجع عن موقفه. (ياغي، ١٩٩٨، ص، ١٤٧).

وفي عهد السلطان محمود الثاني، فشل الجيش في إخماد الثورة في اليونان، فأصبحت حجة له في إدخال الإصلاحات العسكرية بحسب الطريقة الأوربية، وقام بإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، وإنشاء مدرسة طب وفرض اللباس الأوروبي على موظفي القصر والرعايا/ إلا أن الرعايا رفضوا اللباس الجديد واقتصر على الموظفين (ياغي، سابق، ص ١٤٩، ١٥٠).

لقد اهتمَّ السفير البريطاني في اسطنبول بالإصلاحات، لكي تشمل جميع نواحي الحياة للدولة العثمانية من مدنيه على النمط الأوروبي، وقام السفير بالضغط على السلطان للقبول، وكان أول مرسوم هو "مرسوم كلخان" (١٨٣٩م) (*) في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وهو أول دستور على الطريقة الأوربية، دون توسع في النظام الأوروبي. وفي عام ١٨٥٦م صدر التنظيم الثاني "مرسوم همايوني" أو "منشور التنظيمات الخيرية" (*) وهو فلسفة الإصلاح الأوروبي. (ياغي، سابق، ص، ١٥٢).

في عام ١٨٧٦م تولى السلطان عبد الحميد، وأعلن الدستور الجديد على النمط الأوروبي والذي أعطى الحقوق لجميع الرعايا على اختلاف عقائدهم وأصولهم، ولظروف الحرب الروسية، والاضطرابات الداخلية؛ توقف العمل بالدستور بعد عام من صدوره (الصلاحي، سابق، ص ٤٠١) وفي ١٩٠٨ أجبر السلطان على إعادة العمل بالدستور، وتمَّ خلع السلطان عبد الحميد (بروكلمان، سابق، ص ٥٩٩).

بعد الثورة الأوربية، وما حدث من تطوّر في فرنسا، فقد تأثر الشباب العثماني وعملوا على إنشاء جمعية "العثمانيين الجدد" ونشروا أفكارها لدى العسكريين باسم "الاتحاد العثماني" هذا يعني أن الجمعية لها جناح مدني وجناح عسكري؛ ولكن كان الجناح المدني متأثراً بأفكار اوغست كانت، الذي نصّت قاعدته على: "الانتظام

والترقّي " فأخذ الجناح العسكري كلمت الاتحاد والمدني كلمة الترقّي لتؤسس "حزب الاتحاد والترقّي" بأفكار غربيّة وعلمائيّة متحررة للنهوض بالدولة الحديثة(الصلابي،سابق،ص،٤٥٤).

في عام ١٩٢٣م أعلنت الجمعية الوطنية الجمهوريّة التركيّة، وعُيّن أتاتورك(*) رئيساً لها، وأبقي على الخلافة اسماً فقط، ولكن لخوفه من النهوض من جديد تحت شعار الدّين؛ قرر إنهاء الخلافة فعلياً في تاريخ ٣ آذار ١٩٢٤م لتنتهي بهذا اليوم الخلافة الإسلاميّة(بروكلمان، سابق، ص٦٩٦،٦٩٥).

وأثناء الدّولة العثمانيّة ظهر مفكرون إسلاميون مصلحون ومجددون، مثل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣م-١٧٩٢م) في الجزيرة العربيّة بأفكار سلفيّة ومذهبيّة متعصّبة إلى مذهبها، متأثراً بأحمد بن حنبل، وابن تيمية، وابن الجوزيّة، وظهر محمد الشوكاني (١٧٦٠م-١٨٣٤م) في اليمن ومحمد السنوسي (١٧٨٧م-١٨٥٩م) في ليبيا، ولكن كان على المذهب الصوفي ومحمد المهدي (١٨٤٤م-١٨٨٥م) في السودان، وتميز بالعودة إلى السلف الصالح ولكن بطريقة متصوّفة.

أمّا شيخ الإسلام محمد الشوكاني؛ فقد اتخذ منهجاً خاصاً ولم يكن متعصباً لأي فكر أو مذهب بعينه، ولكن استطاع أن يُنشأ مدرسة تقوم على "إسلام بلا مذاهب" وله (٢٧٨) مؤلّف في الاجتهاد وأصول الفقه وعلم التفسير والحديث والتاريخ والتراجم والإدارة والتربية والتعليم والأدب والشعر، أمّا الفكر السياسيّ فله مؤلفات، منها "رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين" و"القول الصادق في حكم الأمام الفاسق" و"العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين" و"الدواء العاجل لدفع العدو الصائد،(الأصبحي، سابق، ص٧٤٥).

يرى الشوكاني أن العلماء والحكام والكتاب والقضاة هم الذين تدور المسؤولية حولهم، لتطبيق مفهوم العدالة ونبذ الظلم، فكل منهم واجب. أمّا العلماء الذين هم المسؤولون في الدرجة الأولى، فعليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعليم الناس ما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات تجاه الدّين والدّولة.(الاصبحي،سابق،ص٧٥٤).

أمّا الحاكم، فقد عُيّن له واجبات لتحقيق العدل وإدارة الدّولة بحسب الشريعة، وهي حماية السبل والطرق، وحماية الضعفاء من الأقوياء، وجهاد أهل الكفر، وإقامة الحدود الشرعيّة

وشعائر الإسلام، وتنصيب القضاة للفصل في المنازعات بين الناس، وللقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينصب أهل الحسبة، والاهتمام بالجيش، وإنشاء المدارس والاهتمام بالتعليم، والتّصدي لأهل الفساد والمفسدين. (الاصبحي، سابق، ص: ٧٦٢، ٧٦١).

وظهر -أيضاً في فترة الخلافة العثمانية- العديد من رواد الإصلاح والفكر السياسيّ ومنهم **رفاعة رافع الطهطاوي** (١٨١٠م- ١٨٧٣م)، الدارس للفكر الإسلاميّ في الأزهر والفكر الغربي في باريس، مما جعله متأثراً بالدستور الفرنسي، وقال فيها في كتاب: **"تلخيص الإبريز في تلخيص باريز"** "أنّه لا ينكر ذوي العقول أنّها من باب العدل، وإن أكثر ما فيه ليس في القرآن والسنة، ولكن بتحكيم عقولهم عرفوا الحق وعملوا به وعرفوا الظلم وابتعدوا عنه" (الاصبحي، سابق، ص: ٧٨٨).

و**خير الدّين التونسي** (١٨١٠م- ١٨٩٩م)، وله مؤلّف **"أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"** ويرى التونسي أن القوّة تكون بإقامة دساتير على النمط الأوروبي، القائمة على الحرّية والعدل؛ اللّذين يُعدّان ركيزان رئيسان في الشريعة الإسلاميّة وهما القوّة والاستقامة في جميع الدّول، وأن العدل والأمن يجب أن يتوفران في النظام، ليتوافر النمو الاقتصادي والعمراني، وان الأصول الشرعيّة والعدل هم النظام الكوني لتحقيق أهداف السياسة الرئيسيّة من اقتصاد وقوّة عسكريّة. (الاصبحي، سابق، ص ٨١٠).

ومن روّاد الفكر الإسلاميّ أيضاً **جمال الدّين الأفغاني** (١٨٣٩م- ١٨٩٧م) صاحب فكرة الجامعة الإسلاميّة، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩م- ١٩٠٥م)، و**عبد الرحمن الكوكبي** (١٨٥٤م- ١٩٠٢م) الذي له كتاب **"أم القرى"** وكتاب **"طبائع الاستبداد"**، و**محمد رشيد رضا** (١٨٦٥م- ١٩٣٥م) الذي أصدر مجلة المنار والكثير من المؤلّفات.

أمّا الشيخ **محمد عبده**؛ فإننا سننوسع قليلاً ونأخذه كأنموذج للاطلاع على رأيه في مفهوم العدالة، التي هي مستمد من الإرادة الشعبيّة من خلال الفصل النسبي بين السلطات والدستور، حيث أنه هو المرجع الرئيس من خلال السلطة التشريعيّة التي تصدر القوانين وتنفّذ من خلال سلطة تنفيذيّة مراقبة من قبل السلطة التشريعيّة، لتحقيق العدل بين الناس. ويرى الشيخ أن مفهوم العدالة هو من أهم المبادئ الإسلاميّة، ولكن يطبق وفقاً لمقتضيات الزمان والمكان من خلال حكومة دستوريّة

برلمانية وإرادة شعبية حرّة، وحاكم مستبد عادل؛ لأن العدل هو الأساس لجميع القيم الأخرى، ومنه تتمّ السعادة للمجتمع. (مجاهد، ١٩٩٢، ص ٥٤٥).

وبعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال الأجنبي للمنطقة العربية والإسلامية؛ ظهر المفكر الشيخ حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨م) في فترة الاستعمار الأجنبي، فكان هدفه طرد المحتل بالجهاد والمقاومة وتحقيق حكم إسلامي شامل لجميع نواحي الحياة لتحقيق العدالة من خلال الشريعة الإسلامية الصحيحة ومصدرها كتاب الله وسنة نبيه، وأن الإسلام هو من يحكم الإنسان عقلاً وقلباً. وحركة والعدالة عند البنا، وبناء على ما سبق فهي عدالة بشرية بنظام رباني إسلامي، لا يتجاوزه لتقاليد الغرب؛ بل العودة إلى التراث الإسلامي السليم. (العوا، سابق، ص ٣١٦).

ثانياً: المذاهب الإسلامية:

إن المذاهب الإسلامية كان لها دور في إظهار الفكر السياسي الإسلامي من خلال فهمهم لنصوص القرآن والسنة النبوية، وكلّ له نظريته في مفهوم العدالة من خلال نظريتهم للخلافة؛ لأنها هي أساس الاختلاف في المذاهب الإسلامية. وأهم هذه المذاهب، هي:

٦- الخوارج:

شعارهم "لا حكم إلا لله" وهي القاعدة التي بني عليها أسسهم لتفرقة الأمة ليتحقق مرادهم من بعد التحكيم بين علي ومعاوية، وظهور أول حزب سياسي "جمهوري" إسلامي بأفكار جديدة مصدرها عصبية العرب، ونقمة منهم على قريش لسيادتهم على العرب وبراءتهم من عثمان وعلي ومعاوية ومن والاهم، وجميعهم من قريش، أمّا الخوارج؛ فهم من عرب الجزيرة، وهذه تدلّ على أن أول أسباب خروجهم أنهم لن تكون لهم الصدارة، ومن صفاتهم التشدد على المسلمين والتسامح مع غير المسلمين، والعنف والقتل لكل من يخالفهم، والخشونة والقسوة رفيقتهم من الصحراء؛ لأن أكثرهم من البادية، والإنسان ابن بيئته وعدم قبول الآخر إلا إذا سار على طريقهم. (زهره، سابق، ص: ٦٣).

والخوارج فرق متعددة؛ ولكن تجمعهم مبادئ، ومن أهم مبادئهم: أن الخليفة ليس شرطاً أن يكون من قريش وإنما يكون من المسلمين عربياً أو أعجمياً، ويكون

بالانتخاب الحرّ، وينتخبه عامّة المسلمين، وإن حاد عن الطريق وجب عزله أو قتله، فلا تكون له عصابة أو قبيلة قويّة تتأر له. (الشهرستاني، ١٩٩٣، ص ١٣٤).

إن تفكيرهم السّطحي بتكفير كلّ من يذنب مهما كان ذنبه ولو كان اختلاف في الرأي له دلالات عندهم، وهي كما في كتاب "شرح نهج البلاغة" لمؤلفه ابن أبي الحديد تقوم على تكفير تارك الحج؛ لأنه ذنب، معتمدين على قولة تعالى: ((ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإنّ الله غنيّ عن العالمين)) ولم يفرقوا بين منكر الحج وبين من ليس لديه القدرة على الحج، ويقولون بمن حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر؛ لأنه ذنب، لقولة تعالى: ((ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون))، والفاسق كافر لقولة تعالى: ((يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه، فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم، فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون))، ومرتكب الذنب ظالم؛ لأنه جاحد، لقولة تعالى: ((ولكنّ الظالمين بأيّات الله يجحدون)) (زهرة، ١٩٨٧، ص ٦٦).

إن مفهوم العدالة عند الخوارج صفة لهم، وهم أول من سمو أنفسهم أهل العدل، ويعتمد ذلك المفهوم على مدى فهمهم لظاهر للقران الكريم، وأن العقل يوجبه ويقتضيه، وقالوا: إن الله لا يقدر أن يظلم. ومنهم الجبريّة الذين ينفون استطاعة الإنسان. (فؤاد، ٢٠٠٣، ص ٣٤).

٧- الشيعة:

إن موطنهم الأول في العراق، أرض الحضارات والديانات والعلم والفلسفة والترجمة، مما كان له الأثر الكبير في دخول الكثير من الأفكار إلى مذهب الشيعة، وهذه الأفكار قد زادت في نفوس المعتقدين لهذا المذهب، من أن الإمامة هي أساس في العقيدة وركن من أركان الإسلام؛ لأنهم لم يعتادوا إلا على الحكم المقدس والملك بالوراثة، وقد تعددت الفرق في مذهب الشيعة؛ بسبب ما وجدوه في العراق من تعدد للثقافات. (ابو زهرة، سابق، ص ٣٦، ٣٧).

وينقسم الشيعة في ولائهم إلى آل البيت إلى ثلاثة اتجاهات، فمنهم من غالى في حبّ سيّدنا عليّ، لدرجة التقديس والألوهيّة، أو وضعة في منزلة الأنبياء، ومنهم من اعتدل في حبّ سيّدنا عليّ، ولم يتجاوز تفضيله على الصحابة، والنوع الثالث من

يعتقد بالوصاية، وأنه لا يميزه عن النبي إلا أن الوحي لا ينزل عليه، وهذا الفرق بينة وبين النبي. (ابو زهره، سابق، ص: ٣٤).

إن مفهوم العدل عند الشيعة يقوم على ما يصدر من الله العادل؛ ولكن مع ترجيح العقل لفهم المقصد من عدله بهذه الطريقة، وإن الله عز وجل يستطيع أن يظلم ولكن لحكمته -سبحانه وتعالى- لا يفعل هذا، وإن الله حسن ولا يصدر منه إلا الحسن، والظلم شيء قبيح، والله منزه عن الظلم. (السبحاني، ٢٠١٠، ص ٩).

يروى الشيعة أن العدل الإلهي على ثلاثة وجوه، هي: أولاً: العدل التكويني: وهو يتعلّق بالكون وما وجد به من مكونات، وعدم إهمالها لتحقيق عدله سبحانه وتعالى في كلّ شيء خلقه، ليسير الكون وفق ما أراد الله، ولا يتقولّ مخلوق على مخلوق آخر، أي أن كلّ شيء يسير وفق إرادته سبحانه وتعالى. ثانياً: العدالة التشريعية: هي أن جميع التشريعات التي تصدر منه هدفها سعادة الإنسان، ولم يغفل عز وجل عن كلّ ما يحقق هذه السعادة للإنسان؛ إلا وقد أنزل بها تشريع وفق قدرة الإنسان. ثالثاً: العدل الجزائي: إن الله سبحانه وتعالى خلق العقاب والثواب، ولكل ما صنع، فجزاء الإحسان إحساناً، والحسنة بعشرة أمثالها، وجزاء المسيء بحسب سيئته. (السبحاني، سابق، ص ١٩).

٨- المعتزلة:

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد: إن مذهب المعتزلة له خمسة أصول، وكلّ من تجتمع فيه هذه الأصول فهو معتزلي، وقد تأثّر المعتزلة في الفلسفة ومنطقهم فلسفي، وأصولهم الاعتقاديّة والفكريّة، هي:

أ. **التوحيد:** إن التوحيد عند المعتزلة أنّه لا يمكن رؤية الله يوم القيامة، وذلك لأن الصفات هي نفسها الذات، وكذلك إن القرآن مخلوق؛ لأن الله لا يتكلّم من وجهة نظرهم.

ب. **العدل:** إن مفهوم العدل عند المعتزلة له وجهان: الأول عدل إلهي، والثاني عدالة الإنسان، ولكل منهما تفسير عند المعتزلة، والعدل إلهي: هو أن أفعال الله كلها حسنة ولا يصدر منه إلا الحسن، والقبح ليس من صفاته ولذلك لا يصدر منه القبح ولا يوجد عنده ولا يأمر به مخلوقاته، بل ينهاهم عنها، وهو عادل لأنه خلق العدل ولم يخلق الظلم، ولو خلق الظلم لأصبح ظالماً. (الشهرستاني، سابق، ص: ٥٧).

أما مفهوم العدل بما يختص بالإنسان عند المعتزلة: فهو يكون بمقتضى التكليف بما يطاق وليس فوق طاقة الإنسان المكلف، ولهذا يكون الخير والشر من صنع الإنسان المكلف؛ لأن الله لم يخلق الشر وليس بحاجة لشيء خلقه إلا لينفع غيره، وهو عز وجل ليس بحاجة لأن ينفع نفسه ولكن الإنسان من يفعل الخير ليثاب ويؤجر عليه ويفعل الشر ليعاقب ويؤثم عليه، وهذا من صنع الإنسان المخير في الطريقين. (دغيم، ١٩٩٢م، ص ٩٤).

ج. **الوعد والوعيد:** إن هذا الأصل عند المعتزلة يقوم على أن الله لا يخلف الميعاد، حيث أنه وعد المحسنين بالثواب والإحسان ودخول الجنة، وتوعد للمسيء بالعقاب الأليم ودخول جهنم، وكل من تاب بعد معصية غفر ذنبه، وكل ارتكب إثماً بعد أن هداه الله وجبت عقوبته على ذنبه (ابو زهره، سابق، ص ١٢٨).

د. **المنزلة بين المنزلتين:** وهي أن مرتكب الكبيرة من المسلمين ليس مؤمناً، وليس كافراً، ولكن يسمى فاسق، وعليه فهو بين منزلتين؛ ليس من أهل النار، ولا من أهل الجنة، ولا يتصف بصفات المؤمنين؛ لأن المؤمن يتصف بصفات جميلة ويمدح ويعظم ولا صفات الكفار لأنهم يدفنون في مقابر المسلمين ويجوز الزواج منهم وتوريثهم. (فواد، سابق، ص ٣٧٤).

هـ. **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** وهو لنشر الدعوة الإسلامية وهداية المسلمين الذين يضلون عن الطريق الصواب، ويدافعون عن الدين من الذين يحاولون إفساده بالخط بين الحق والباطل، ولمناقشة المذاهب التي لا تتفق معهم ولو بالقوة كما في قضية خلق القرآن. (أبو زهرة، سابق، ص ١٢٩).

٩- أهل السنة والجماعة:

هم الأكثرية من المسلمين والمعتدلين في رأيهم وعملهم والتأويل وصريح القرآن والسنة النبوية الصحيحة، ولم يقدحوا في أحد من الصحابة، واحترموهم جميعاً، ومراقبة الخلفاء والأمراء والحكام، إذا لم يطبقوا أحكام الشريعة وعلى رأسها الشورى والعدل والمساواة والجهاد (الأصباحي، سابق، ص ٤٠٤).

ولكون الخلافات بين المذاهب طغى عليها الطابع السياسي ورأيهم في مفهوم الخلافة؛ لأنها هي "النظرية السياسية" عندهم؛ لأن الشيعة غلب على فكرها أن الخلافة في آل البيت وراثية، وعند الخوارج الخلافة تكون لأي مسلم، فلقد اعتمدوا

أهل السنة أن الخلافة لقريش وذلك لحديث الرسولﷺ: "الإمامة في قريش" وهو أحد الشروط الأربعة في الإمامة(ابو زهرة، سابق، ص ٨٠).

البيعة: الشرط الثاني للإمامة عند أهل السنة والحديث، وكانت في عصر الرسولﷺ، واستمرت في عصر الصحابة بحريّة في الرأي؛ ولكن في عصر الأمويين وما بعدهم أصبحت البيعة بالقوة والجبر. والشرط الثالث الشورى ولا تصلح المبايعة دون شورى؛ لأن الخليفة لا يُختار إلا بالشورى، وإذا تحوّل النظام إلى وراثي؛ أصبح النقيض هو السائد، ولا يمكن أن تكون الشورى في حكم وراثي(ابو زهرة، سابق، ص٨٣،٨٤).

العدالة الشرط الرابع وقد لخصها الحسن البصري برسالته إلى عمر بن عبد العزيز وجمع فيها كلّ ما يلزم لمفهوم العدالة وما تكون عليه من عدل مع الرعيّة والأعداء والخليفة إذا تجاوز القانون والحدود، وكذلك العدالة الاجتماعيّة من أجل تكافل اجتماعي، حيث قال: "اعلم يا أمير المؤمنين أن الله جعل الأمام العدل قوام كلّ مائل، وقصد كلّ جائر، وصلاح كلّ فاسد، وقوت كلّ ضعيف، ونصف كلّ مظلوم ومفزع كلّ ملهوف. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كراعي الشفيق على إبله الرفيق الذي يرتاد لها أطيب المراعي، ويذودها عن مراتع الهلكة، ويحميها من السباع ويكنّها من أذى الحر والقر، والأمام العدل يا أمير المؤمنين كالأب الحاني على ولده، يسعى إليهم صغارا ويعلمهم كبارا، ويكتسب لهم في حياته ويذخر لهم بعد مماته، والأمام العدل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البرّة الرفيعة بولدها حملته ووضعته كرها وربّته طفلا تسكن بسكونه، ترضعه تارة وتقطعه أخرى وتفرح بعافيته وتهتم بشاكيته، والإمام العدل يا أمير المؤمنين موسى اليتامى وخارن المساكين يربي صغيرهم ويمون كبيرهم. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح، تصلح الجوانح بصلاحه وتفسد بفساده، والإمام العدل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده، يسمع كلام الله، ويسمعهم، وينظر إلى الله ويريه، وينقاد إلى الله ويقودهم، فلا تكن يا أمير المؤمنين كعبد انتمنه سيده وستحفظه ماله وعياله، فبدد المال وشردّ العيال، فأفقر أهله وفرّق ماله، واعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزع بها عن الخباثت والفواحش، فكيف إذا أتاهم من يليها؟ وأن الله أنزل القصاص حياةً لعباده، فكيف إذا قتلهم من يقتصّ لهم؟ واذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده، وقلت أشياك عنده، وأنصارك عليه، فتزوّد له ولما بعده من

الفرع الأكبر، واعلم يا أمير المؤمنين أن لك منزلاً غير منزلك الذي أنت فيه، يطول فيه ثواؤك ويفارق أحباؤك، يسلمنك في قعره فريداً وحيداً، فتزود له بما بصحبك: ((يوم يفرُّ المرءُ من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنية))، وأذكر يا أمير المؤمنين إذا بُعث ما في القبور وحصّل ما في الصدور، فالأسرار ظاهرة، والكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فالآن يا أمير المؤمنين وإنك في مهل، وقبل حلول الأجل، وانقطاع الأمل — لا تحكم يا أمير المؤمنين بحكم الجاهلين، ولا تسلك بهم في سبيل الظالمين، ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين؛ فإنهم لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمّة، فتبوا بأوزارك وأوزار مع أوزارك، وتحمل أثقالك وأثقال مع أثقالك، ولا يغرّتك الذين ينعمون بما في بؤسك، ويأكلون الطيبات في دنياهم بذهاب طيباتك في آخرتك، لا تنظر إلى قدرتك اليوم، ولكن انظر إلى قدرتك غداً، وأنت مأسور في حبائل الموت، موقوف بين يديّ الله في مجمع الملائكة والنبیین والمرسلين ((وعنت الوجوه للحي القيوم))، وإنني يا أمير المؤمنين، وإن لم أبلغ بعظتي ما بلغت أولي النهي من قبلي؛ لم آل من شفقة ونصح، فإنزل كتابي عليك كمداءٍ حبيبته؛ يسقيه الأدوية الكريهة، لما يرجو له من العافية والصحة. والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته". (ابو زهرة، سابق، ص ٩١-٩٣).

ثالثاً: المدارس الفقهية: (نظريّة العدالة)

إن مفهوم العدالة عند الفقهاء جاء من خلال أنهم السلطة التشريعية الأولى في المجتمع، وهم الذين يصيغون القوانين وفق الشريعة الإسلامية، ولذلك كان مفهوم العدالة عندهم يدور حول النصوص التشريعية التي تهدف إلى سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وهم من جعل العدالة بنوعين الأول: "مدني" أفقي وهو يربط العلاقة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، ولا يعتدي شخص على آخر، ولكل حقه على أساس شرعي بفقهاء المعاملات والأخلاق، ولا تتدخل السلطة السياسية بهذا النوع من العدالة. والثاني: "سياسي" عمودي يقوم على صياغة تشريع الفقه السياسي، ويتعلق هذا المفهوم بالسلطة السياسية وعلاقتها بالأفراد، والحاكم رأس السلطة السياسية هو صاحب المسؤولية عن كلّ من النوعين، لترسيخ العدالة ومنع الظلم بين أفراد الدولة. (جبرون وآخرون، سابق، ص ١٦٩).

لقد اهتم الفقهاء في هذا النوع من الفقه مثل الأمام الشافعي في كتاب "الأم" والطرطوشي الذي أسماه بـ العدل الإلهي، وابن تيمية في كتاب "السياسة الشرعية" وجعل ابن القيم الجوزية العدالة المقصد الجامع لشريعة ومصدر لتشريع في كتاب "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" حيث قال: "إن الله أرسل رسوله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذا ظهرت إمارات العدل وأسفر وجهه بأيّ طريق كان، فثمّ شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم واعدل أن يخصّ طرق العدل وإماراته واعلامه بشيء، ثمّ ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين إماراة، فلا يجعل منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرّعة من الطرق، أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأبى طريق استخرج بها العدل والقسط هي من الدين، وليست مخالفة له" (جبرون وآخرون، سابق، ص: ١٧١، ١٧٢).

١- مدرسة المتكلمة: (نظرية العدالة)

إن مفهوم العدالة عند المتكلمين تتعلّق في عدالة الله سبحانه وتعالى واختلافهم الفكريّ أدى إلى مدرستين للمتكلمين.

أ. **المدرسة العقلية:** التي قامت بتحرير الإنسان من خلال نفي القدر عنة رداً على من يقرّون القدر، وأن الإنسان حرٌّ في تصرفاته، وأن الله سبحانه وتعالى لا يخلق الظلم؛ لأنه عادل. أمّا الإنسان فهو الذي يختار لنفسه، إمّا طريق الخير أو طريق الشر؛ لأن الله لم يخلق أفعال العباد، ولكل منهما عقوبة وثواب، ولكون الله عدل لا يخلق الظلم ولا يمكن أن يكون الظلم من صفاته؛ لأن العدل صفة من صفاته، وهو أعلى درجة من الصفات، وقد ألزم الله نفسه بالعدل، لذلك لا يتقابل الضدان. ومن أشهر أساتذة هذه المدرسة واصل بن عطاء، والجاحظ، وإخوان الصفا(شليبي، سابق، ص ١١٤، ١١٥).

ب. **المدرسة النقلية:** والتي تقول بالقدر خيره وشره، وتقرّه على الإنسان، وأن الأعمال تقدر له من الله عز وجل، مما يقوّي من مفهوم الجبر، وأن ينصاع الناس للمشئنة الربانية في من يحكمهم، ولا يكون لهم إلا السمع والطاعة، وليس لهم من هذا الأمر شيء ولو ظلمهم أو عدل معهم. ومن أشهر علمائهم أبو الحسن الأشعري.(جبرون وآخرون، سابق، ص ١٧٣).

٢- مدرسة الفلاسفة: (نظرية العدالة)

إن مفهوم العدل عند الفلاسفة الإسلاميين يعتمد على العقل والنقل، أي التوفيق بين الفلسفة والدين، وذلك يعود إلى قبول ما يطرح ليقبله المجتمع والحاكم من خلال الدين (تسخير الدين للفلسفة)، وستتناول مفهوم العدالة عند أبرز الفلاسفة، وهم:

أ- الفارابي:

يقول الفارابي عن العدل " إن العدل يكون أولاً في قسمة الخيرات المشتركة لأهل المدينة على جميعهم، ثم بعد ذلك- في حفظ ما قسم عليهم، وتلك الخيرات هي السلامة في الأموال والكرامة والمراتب وسائر الخيرات التي يمكن أن يشتركوا فيها؛ فإن لكل واحد من أهل المدينة قسطاً أي (حقاً) من هذه الخيرات مساوياً لاستهلاكه، فنقصه عن ذلك زيادته عليه جور، أما نقصه فجور عليه، وأما زيادته فجوره على أهل المدينة، فإذا قسّمت تلك الخيرات واستقر لكل واحد قسطه فينبغي بعد ذلك أن يحفظ على كل واحد بعد ذلك قسطه، إمّا أن يخرج عن يده، وإمّا أن يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق من خروج عن يده ضرر لا به ولا بالمدينة.

"إن الفارابي يؤصل مفهوم الاشتراكية، وما للفرد من حقوق على الدولة ليدوم العدل بين الناس وبين السلطة والأفراد، على ألا يتغول أحد على الآخر إلا بالقانون (الكتاني، ٢٠٠٣).

ب- ابن سينا:

"ولان الدواعي: شهوانية وغضبية وتدبيرية فالفضائل ثلاث: هيئة التوسط في الشهوانية، مثل لذة المنكوح والمطعم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية، وهيئة التوسط في القضبيات كلها، مثل الخوف والغضب والغم والأنفة والحقد والحسد وغير ذلك. وهيئة لتوسط في التدبيرية ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة، ومجموعها العدالة، وهي خارجة عن الفضيلة النظرية" ولتقسيمات ابن سينا لنفس البشرية؛ فقد أشار إلى مفهوم العدالة في النفس، وجعل النفس هي مقياس العدل من خلال الوسطية في كل ما تحتاجه النفس، من غير الزيادة أو النقصان. (جبرون وآخرون، سابق، ص ١٧٨).

ج- ابن رشد

"ينبغي على كل واحد من أهل المدينة ممن يسكنونها ألا يقوم إلا بعمل واحد من الأعمال التي تحتاجها، وهو العمل الذي أعدَّ له بالطبع، وهذه هي العدالة التي تمنح المدينة السلامة والبقاء طالما بقيت قائمة فيها.... ويحصل لها ذلك عندما يجتمع رأي السادة والجمهور على احترام ما توجبه النواميس....، أعني أن يعمل كل واحد العمل الذي أعدَّ له بالطبع، ولا ترغب نفسه فيما ليس له" وهذا ترسيخ لطبقيّة من منظور أفلاطوني عندما قسّم المواطنين إلى طبقات، وكلّ طبقة تعمل في المجال الذي هي أهل له، وكلّ له دوره الذي يمثله من خلال عملة لتتحقق العدالة(جبرون، وآخرون، سابق، ص ١٨٠).

د- ابن خلدون:

" ولا تحسبُ الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكة من غير عوض، ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعمُّ من ذلك، وكلّ من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجبابة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، وبال ذلك كلّه عائد على الدولة بخراب العمران، الذي هو مادتها لإذهابة الآمال من أهلها. "وهنا ابن خلون يتحدّث عن نقيض العدل، الذي إن حصل؛ فقد يتسبب بالخراب والدمار للدولة والمجتمع بشكل عام، والبعد عن الظلم هو العدل من خلال الشريعة(ابن خلدون، ٢٠٠٧، ص ١١٤).

وعليه؛ فإنّ الفكر السياسيّ الإسلاميّ قد مرَّ بعدة مراحل ومواقف مفصليّة خلال أربعة عشر قرناً؛ أدتْ إلى ازدهاره وتطوّره، واضافه أفكار جديدة عليه لا تنافي العقيدة الإسلاميّة، ولكن كانت تدرّس بعناية لتتوافق مع العقيدة من خلال الاجتهاد وتطبيقها عملياً على أرض الواقع، من خلال النظام السياسيّ، وهذه التراكمات أدتْ إلى ظهور المدارس والمذاهب والدول الإسلاميّة المتعددة والأفكار المختلفة التي أدتْ إلى الحروب الداخليّة في بين المسلمين، ولكن لم تكن حرباً على عقيدة، بقدر ما هي حربٌ على السّلطة.

المبحث الثاني : الفكر السياسي الليبرالي بين التنظير والممارسة

إن الفكر السياسي الليبرالي هو نتيجة وهدف في وقت واحد، أمّا كونه نتيجة فقد جاء ذلك لما تعرّضت إليه الشعوب والمجتمعات الأوروبية من سلطه الدّين، وتعاليم الكنيسة التي كانت تخدم فئة واحدة من الشعب، من خلال الاستبداد وحكم "الإقطاع"، وتقسيم المجتمع إلى طبقتين طبقة أقلّيّة، تملك وتحكم وتفكر بالنيابة عن المجتمع وتقرر مصير الشعوب بطابع قدسي لا يحق لأحد الاعتراض عليه، وطبقة الأغليبيّة التي لا تملك وتخدم وترضى بالواقع ليكفروا عن الخطيئة الأولى، أمّا الهدف من هذه الفكرة هو التحرر من جميع أنواع الاستبداد، وانطلاق الملكيّات الفكريّة من القيود والتوجه إلى حياة خالية من الاستبداد، وفصل الدّين عن الدّولة، إذا كان مقيداً للحريّة الفكريّة، أو مقيداً لشخصيّة الإنسان السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة.

وبناءً على ما تقدّم؛ سيتمّ دراسة الموضوع من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مصادر الفكر السياسي الليبرالي

المطلب الثاني: طبيعة الفكر السياسي الليبرالي ومفهومه.

المطلب الاول: مصادر الفكر السياسي الليبرالي

امتازت العصور الوسطى في أوروبا بنظام الإقطاع الذي أدى إلى الطبقة بين أفراد المجتمع الأوروبي، وأنتج الاستبداد والظلم في المجتمع، من خلال طبقة تحكم وتملك وهم "السادة" أو "النبلاء"، وينقسمون إلى "الكنيسة" و"السادة" و"الملوك"، وطبقة من الرقيق "الفلاحين"، لتخدم وتعمل لتلك الطبقة الحاكمة في الأرض والزراعة والخدمة.(السلمي، ٢٠٠٩م، ص ٣١).

ولكن المجتمع الأوروبي استطاع أن يكسر القيود مطالباً بالحريّة، وتحقيق الإنسانية، وبعد انفتاحها على العالم القديم من خلال المعرفة، ووصول المؤلفات اليونانية والرومانية إلى أيديهم؛ نتج عنه الكثير من الأفكار والنظريات التي كوّنت الفكر الليبرالي في جميع مناحي الحياة.

إن الفكر السياسي الليبرالي، والمذهب الليبرالي على العموم، لا ينتسب إلى أيّة مدرسة أو مصدر فكري واحد، ولكنّه حصيلة تفاعلات فكرية، ومادية، منها من توارث تاريخي ومنها ما هو وليد الظروف للمجتمع الأوروبي، وهذه المصادر المتعددة سنحاول -من خلال هذا المطلب- الوقوف على مصادره التاريخية، والعقائدية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها. وللفكر الليبرالي ثلاثة مصادر رئيسة، هي:

أولاً: المصدر اليوناني والروماني:

سعى عصر النهضة لإحياء التراث اليوناني والروماني من خلال الحركة الفكرية، فزال نظام الإقطاع، وظهرت الدولة الإقليمية، وتراجعت سلطة الكنيسة على حساب التقدّم في السّاطة الزمنية، بعد صراع طويل بين السّاطتين، وظهور حركة الإصلاح الديني(مجاهد، ١٩٩٢، ص: ٣٠٠).

يُعَدُّ عصر النهضة صاحب الفضل على الشعوب الغربية من خلال إحياء العلوم القديمة وظهور الطبقة البرجوازية، والاكتشافات الجغرافية والتكنولوجيا باكتشاف الآلة المطبوعة وتحريّ العقل من سلطة الكنيسة والملوك، مما أدى إلى ثورة على مدار قرنين أو ما يزيد لتلد بعد مخاضها الطويل المذهب الليبرالي.

١- الحركة الأدبية:

كان لهذا التراث الدّور في التحوّلات الفكرية نحو الليبرالية من خلال الانفتاح
وتحرير العقل الأوروبي بعد الانغلاق الذي فرضته الظروف الدينية والسياسية
والاجتماعية على المجتمع بشكل عام، والذي أدى إلى انحصار الفائدة المادية والعقلية
عند عدد قليل من الأفراد، وهم رجال الدين والملوك.

إن إحياء التراث الإغريقي ما هو إلا ثورة على قيود الكنسية التي فرضتها على
عقول الناس، والعودة إلى ما قبلها من انفلات فكري غير مقيد من خلال الحرية
الفكرية، وهذه الحركة دعمت الفكر الليبرالي على العموم من خلال:

أ- التحرر من الضوابط الدينية المسيطرة، وإبراز أفكار جديدة حرّة لا يقيدتها العرف
أو الدين.

ب- إن الفكر الإغريقي محمّل بالكثير من الأفكار والفلسفة، التي تُعدّ هي أصل الأفكار
الليبرالية، كالحرية المنفلتة والفردية (السلمي، سابق، ص: ٤٤، ٤٥).

مكيافلي ١٤٦٩-١٥٢٧م

يُعدّ صاحب كتاب "الأمير" ونظرية الفصل بين السياسة والأخلاق الأساس للنهج
الليبرالي، الذي يدعو علمنة الدولة والفصل بين مدينة الله ومدينة البشر، وإن البشر هم
أدرى بشؤون دنياهم، فعليهم صياغة قوانين تخدم مصالحهم؛ لأنهم الأقدر على معرفة
مصالحهم والعمل على تحقيقها بأي طريقة، مع الأخذ بأن الأخلاق لا تكون دائما مجدية
لتحقيق المصالح، وهو -بهذه الأفكار- قد وضع لبنة الأساس لفكر جديد وتحرير العقل
الأوروبي من عبودية الكنيسة والسلطة (توشار، ٢٠١٠م، ص: ٣٥٩).

لقد جاء فكر مكيافلي من اطلاعه على الفكر الروماني القديم وإحياء الكلاسيكية
القديمة في المواطنة ولا يعتبر من الإنسانيين لكونه لم يتأثر بالفكر الإغريقي بل تأثر
كثيرا بالحضارة الرومانية، وهذا يعود لكونه إيطالي ويحاول إعادة فكرة الدولة
الرومانية القديمة، التي سيطرت على من حولها في عصرها بأفكار تقليدية وملتزمة
للسلطة (توشار، ٢٠١٠م، ص: ٣٦١).

اعتبر مكيافلي من خلال نصائحه أن على الحاكم الانحلال من القيود والتحرر
من القيم الدينية والروحية، واعتبر أن الحكم المطلق هو ما يوحد الدولة من خلال
ديمقراطية شعبية ولم يشجع على الثورات، وهو من خلال ما قدم جرد السياسة

وأظهرها عارية بحقيقتها، وهذا من الأسباب التي جعلته في موقع نقد (مجاهد، سابق، ص: ٣٢٨، ٣٢٩).

إن فكر **مكيافلي** يقوم على أن الناس متساوون وهذا يكون بقوة الضعيف من خلال الحيل أو التحالف مع من يكون عدوهم المشترك، وبهذا تكون المساواة بالقوة من خلال التجمعات لضعفاء وتشكيل قوة تواجه عدوهم الأقوى، وتعطي الأمل للوصول إلى الأهداف وتدمير خصمه، وان هذه الحروب سوف " تمنع كل صناعة وكل زراعة وكل ملاحاة وكل علم أو أدب، بل كل مجتمع أو كل عمران، والأسوأ من هذا كله: الخوف الدائم والخطر الداهم من موت عنيف، يجعل الحياة منعزلة فقيرة فظة بلهاء وقصيرة في مثل هذه الحرب لا شيء مجحف ولا شيء عادل ولا يمكن أن يكون، حيث لا توجد قدرة مشتركة ولا قوة مشتركة ولا يوجد قانون، وحيث لا يوجد قانون لا يوجد إجحاف أو ظلم، إن القوة والخدعة هما الفضيلتان الرئيستان في الحرب" (الويشي ٢٠٠٧م، ص: ٨٩).

٢- الحركة الإنسانية:

وكان للأنسنة أو ظهور الحركة الإنسانية في عصر النهضة والتقدم التكنولوجي في اختراع الآلة الطابعة التي أسهمت في ازدهار المكتبات الأوروبية بالكتب والمراجع الدور الكبير في تأصيل الفكر الليبرالي، ومن خلال الباحث الايطالي "بيترارك ١٣٠٤- ١٣٧٤م" الذي أسهم في تطوّر العلوم الإنسانية من خلال توحيد السعي في الفلسفة من أجل تحقيق أهداف الفرد التي تجعل منة القدرة على العمل بكفاءة في المجتمع، وهذا يكون من خلال البلاغة والقدرة على الإقناع والتوازن، وأن التدريب على العلوم الإنسانية يوصل الفرد إلى التوازن المثالي (بروتون، ٢٠١٤م، ص: ٤٣).

ينحصر الإنسان عند الفلاسفة ما بين الإلهيات والطبيعة، أمّا الإلهيات التي من خلال العقل البشري الفعّال أو من خلال السلوك الخلقى الذي يصل به إلى التفكير بالله من خلال الطبيعة، وأمّا الطبيعة فيعود ذلك إلى أنه أفضل المخلوقات على وجه الأرض، وكذلك لجسده دور في التكوين الطبيعي الموجود (حنفي، ١٩٨٢م، ص: ٢٢).

ثانياً: "الدين المسيحي

لقد انقسمت الديانة المسيحية في بدايتها إلى اتجاهين، ومن فرق الاتجاه الأول فرقة المرقيونيين، وفرقة البربرانية، وفرقة أليان، وفرقة التثليث وتفرعاتهم، وأمّا القسم الثاني؛ فقد كون مذاهب عدّة، وهي: مذهب الابيونيين، ومذهب الشمشاطية، ومذهب الأريوسيين (كامل، سابق، ص: ٤٣).

وبعد أن نجح أصحاب الفرق التي اعتمدت التثليث في القضاء على مخالفيها؛ حصل الخلاف بينهم على طبيعة المسيح، وانقسموا إلى فرقتين، لكل منهما رأي في طبيعة المسيح، وهما: الفرقة الأولى (الأرثوذكسية)، الذين يرون أن للمسيح طبيعة إلهية، وانقسموا إلى ثلاث كنائس، هي: الكنيسة "المرقسية"، والكنيسة "السريانية"، والكنيسة "الأرمينية". أمّا الفرقة الثانية (الكاثوليكية)، الذين يرون أن للمسيح طبيعة إلهية وطبيعة إنسية، أو ما يسمونه "اندماج اللاهوت في الناسوت"، وانتشر هذا المذهب في الشام وأوربا الغربية، ويسمونه مذهب (الملكانية). وظهر مذهب آخر وهو المذهب (الماروني)، وله وجهة نظر في طبيعة المسيح مع الإقرار بأنة له طبيعتين ولكن مشيئته وإرادته واحدة إلهية (كامل، سابق، ص: ٤٥، ٤٦).

وفي بداية القرن السادس عشر وبعد فساد الكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين الذي جعلوا بأيديهم السلطتين الدينية والزمنية، وقد كان لهم الفضل في وجود الظلام في المجتمع الأوروبي؛ ظهرت حركة الإصلاح الديني المتمثلة في "البروتستنتية"، بقيادة "مارتن لوثر" "وجان كالفن"، وكان لأفكارهم واحتجاجاتهم على الكنيسة أكبر الأثر على الفكر الأوروبي (مجاهد، سابق، ص: ٣٣٣).

مارتن لوثر ١٤٨٤-١٥٤٦م

تعدّ أفكار لوثر في الإصلاح الديني البداية في التغيير من خلال ٩٥ أطروحة وضعها على بوابة "كنيسة القلعة" عام ١٥١٧م، وذلك بعد إصدار صك الغفران من البابا لبراءة كنيسة القديس بطرس وهو عبارة عن صكوك من الكنيسة مقابل المال، وهذا الصك يعفي الإنسان من العقاب ويخلصه من الخطايا مهما كانت، أيّ التوبة عن الذنوب (بروتون، ٢٠١٤م، ص: ٦٦).

ويقول لوثر في كتاب "الخطاب" عن هذا الفعل من رجال الكنيسة "فمقابل دفع المال حولوا الإثم إلى بر، وفسخوا الإيمان، والنذور، والاتفاقات وبذلك، حطموا، وعلموا تحطيم الإيمان والإخلاص، اللذين تعهدا بالتزامهما وأكدوا أن للبابا سلطة فعل ذلك، غير أن الشيطان هو الذي قال لهم أن يقولوا ذلك. فهم يحدثوننا عن عقيدة شيطانية، ويقبضون المال بحجتها؛ لكنهم يعلموننا الخطيئة ويقودوننا إلى الجحيم" (سكندر، ٢٠١٢م، ص: ٢٧).

لقد ضرب لوثر الكنيسة الكاثوليكية بعد ما تحوّلت أفكاره إلى ثورة للإصلاح الديني، الذي تشوّه من خلال رجال الدّين، وكانت أفكاره تقوم على أن العلاقة بين الأفراد والرّب علاقة مباشرة، وليس لأحد من رهبان وقساوسة أيّة علاقة بها وهم عاجزون أن يمثلوا الله على الأرض؛ لأن الله رحيم، وأن الإيمان هو الخلاص والنجاة من عذاب الله. وكفر لوثر صكوك الغفران (بروتون، ٢٠١٤م، ص: ٦٧).

وأهم أفكار لوثر لخصتها حورية مجاهد، كما يأتي:

- ١- ترجيح السلطة الزمنية على السلطة الدينية
- ٢- هاجم الكنيسة بمن فيها من رجال دين، وهاجم كذلك تصرفاتهم المنافية لتعاليم الدّين المسيحي.
- ٣- إن سلطة الحكام مستمدة من الله وليس لشعب أو رجال الدّين عليه سلطان وهو مسؤول من الله مباشرة.
- ٤- اعتماده على القومية الألمانية في مواجهة الكنيسة.
- ٥- التسامح الديني ضروري، واستخدام أسلوب الإقناع وترك العنف والقوة والدين لا يفرض على الناس، ولكن يحتاج إلى قناعة.
- ٦- ليس لرجال الدّين أيّة امتيازات، والدين المسيحي لجميع المسيحيين، وليس للبابا أيّة سلطة، إنما السلطة لله (مجاهد سابق، ص: ٣٣٨ - ٣٤١).

جان كالفن ١٥٠٩-١٥٦٤م

صاحب كتاب "الشرايع" والذي كان هذا الكتاب لدفاع عن البروتستانت في فرنسا بعد اتهامهم بالهرطقة والعداء لشعب، وتمّ حرقهم، وقد قام كالفن بالدّفاع عنهم وعن أفكارهم من خلال أن العالم مقسم بين الخيّرين والأشرار، وان على الخيّرين الصبر على البلاء الذي هو امتحان لهم، وأن البروتستانت "أناس من نوع خاص"؛

لأنهم هم من اصطفاهم الله مقابل الشر، وأن على السلطة ألا تجبر أو تقوم بالضغط على ضمائر الناس لتغيير مواقفهم وطريقهم الذي أقره المسيح، وهو "قانون الحرية الوحيد" وأن المقاومة هي الطريقة لتحقيق الحياة المدنيّة المتمثلة في العدل والحرية. (باول، ١٩٨٥، ص: ٢٩٦).

لقد اختلف **كلفن** مع **لوثر**، حيث أن الأخير يحث على طاعة السلطة الزمنية، أمّا كلفن؛ فقد عارضه وحثّ على الثورة على السلطتين ومعارض لهما وتقديم ما يمليه الضمير الإنساني على الطاعة، وأن الدولة لها مهمّة حماية حرية الأفراد داخلها؛ لأن حياة الرفاه ليست في الدولة، ولكن داخل بيوت وأماكن تعايش الصفوة من المجتمع فقط. (باول، سابق، ص: ٢٩٨).

وتلخّصت أفكار كلفن في كتاب "تعاليم الدّين المسيحي" فيما يأتي:

- ١- أصول العقيدة المسيحيّة مصدرها الكتاب المقدّس فقط.
- ٢- إن المسيح هو الشفيع عند الله، ولا أحد سواه.
- ٣- إن الأعمال دليل على حب الله، ولكن لا تبرر إلا من خلال الإيمان.
- ٤- الإيمان بالقضاء والقدر.
- ٥- فصل الكنيسة عن الدولة، وعلمنة الدولة والكنيسة للجميع، وليست حكر على أحد وواجبها هو:
 - أ. وظيفة القسّ هي الوعظ والإرشاد.
 - ب. تفسير الكتاب المقدّس هي وظيفة رجال الدّين (الدكاترة)
 - ج. إن وظيفة العلمانيين المراقبة على أخلاق الأفراد ورعاية الفقراء
- ٦- لا يهتم نوع الحكومة ما دامت تقوم بواجبها بالدفاع عن الدّين والقيم المسيحيّة. (نوار، ١٩٩٩م، ص: ١٣٩).

جان بودان ١٥٣٠-١٥٩٦م

تعتبّر الأفكار المسيحيّة الإنسان صاحب خطيئة آدم عليه السلام، وسيبقى يكفّر عنها، وأن كلّ ما يحدث له هو تكفير عن تلك الخطيئة، ولكن بودان عارض هذه الأفكار، وأقرّ أن الإنسان في حالة تقدّم مستمر، وشجع على التسامح الديني، ونبذ الرق والعبوديّة، وعارض التدخل في الملكيّة الخاصة، وعارض المساواة في توزيع الثروات ونادى بحريّة التجارة، واعتبر أن الأخلاق والعدل مرتبطان بالسياسة، ولا يمكن الفصل

بين الأخلاق والسياسة، وأن القانون الطبيعي يقيد السلطة، وأن العائلة هي أساس الدولة، وأن الإنسان اجتماعي، وأن الحروب والصراعات هي التي تنشئ الدول من خلال القوة (مجاهد، سابق، ص: ٣٤٨).

إن الأفكار التي انبثقت في **عصر النهضة** كانت البداية للفكر الليبرالي، ولكن كان هناك من الأفكار والأحداث من ثورات عزز عصر النهضة الذي أتجه إلى ظهور مفكرين، وأفكار ونظريات جديدة، من أهمها ما ظهر في البيئة الأوربيّة نفسها.

ثالثاً " البيئة الأوربيّة:

في بداية عصر الأنوار، ظهر العديد من النظريات التي أثرت في الفكر السياسيّ الليبراليّ، وكان من أهمها:

نظريّة العقد الاجتماعيّ

اتفق مفكرو العقد الاجتماعيّ وهم **توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو**، أن الأفراد يعيشون في حالة الطبيعة، ولكن اختلفوا في كيفية تلك الطبيعة ونظر كلّ منهم إلى الطبيعة من جهة نظر خاصّة، وبذلك اختلفوا في نظريّاتهم للعقد الاجتماعيّ مع الاتفاق على الأصل (مجاهد، سابق، ص: ٣٥٥).

توماس هوبز

يقول **توماس هوبز** في كتاب "**اللفياثان**": إن الطبيعة الإنسانيّة لها ثلاثة أسباب رئيسة للصدام والتنازع، هي:

- ١- **المنافسة**: وهي التي تجعل الناس يتنازعون ويتحاربون فيما بينهم من أجل الحصول على مكاسب، في مقدمتها السيادة والسلطة على كلّ من هم حولهم
- ٢- **عدم الثقة**: وهذا يجعل غياب الأمن مصدراً للتهديد، فضلاً عن أنه يضع الناس في موقع الخوف دائماً، ولا بدّ من الأمن ليحفظ لناس أرواحهم وأموالهم وكرامتهم
- ٣- **المجد**: وهذا أحد الغرائز البشريّة التي تجعل الإنسان مميّزاً عن الآخر، من خلال السمعة، وبطرق بسيطة ومجاملات سواء بشكل أو الفعل، المهمّ أنها تجعل لهذا الإنسان قيمة وتمييزاً عن الآخرين.

وهذا ما يودّي إلى أن الإنسان يعيش في حالة حرب بين كلّ إنسان وإنسان، وأن الحرب متوقعة دائماً وفي كلّ زمن، ما لم يحدث العكس، وهذا التوقع الدائم الذي يعيشه الإنسان من خوف لما سيحدث من صراع هو معطل لكل منفعة لصالح البشر ويتوقف عن الانتاج (هوبز، ٢٠١١م، ص: ١٣٤).

يقول **هوبز** عن القانون الطبيعي: إن الناس يخلطون بين الحق والقانون، وإن لكل مفهوم طبيعته ويختلف عن الآخر، حيث أن الحق يقوم على الحرية في قيام الشيء، أو عدم فعل الشيء، وهذه الحرية خاصّة بالفرد. أمّا القانون فهو محدد وملزم ويختلف الحق والقانون بدرجة الحرية والإلزام، وهما متناقضان، ولا يكونان معاً. (هوبز، سابق، ص: ١٣٩).

إن قانون الطبيعة يجعل الإنسان يسعى إلى السلم والأمان؛ ولكن إن تعذر ذلك - من خلال اعتداء الآخرين- يجب أن يكون الإنسان جاهزاً لأيّ حرب، وأن يدافع عن نفسه بكل الطرق، ولكن على الإنسان التخلّي عن حقه لتحقيق السلام، أو لدفاع عن نفسه، وأن تكون حريته مساوية لحرية الآخرين. (هوبز، سابق، ص: ١٤٠).

لقد قسم **هوبز** الحقوق كما ذكرها الدكتور إمام عبد الفتاح إمام في كتاب توماس هوبز فيلسوف العقلانية، على النحو الآتي:

١- **حق البقاء:** وهذا الحق يجب أن يتوافر للإنسان، وإذا فقدته الإنسان من خلال عدم وجود ما يقومه على الحياة من مأكّل ومشرب؛ فإنه سيتحوّل إلى وحش كاسر، ويقتل من أجل أن يحصل على ما يجعله حيّاً، إن لم يجده بالطرق السلمية، وهذا هو الحق الذي يشبع الرغبة الإنسانية، وهو أهم الحقوق الطبيعيّة. (إمام، ١٩٨٥م، ص: ٣٣٣).

٢- **الوسيلة:** وهي مكّلة لحق البقاء، فكما أن الإنسان يسعى إلى البقاء، أيضاً هو بحاجة لطريقة تبقّيه على قيد الحياة، فهو يستخدم كافة الوسائل لتحقيق هدفه (إمام، سابق، ص: ٣٣٤).

٣- **حق المحافظة على البقاء:** بما أن الإنسان يتعرض للخطر من الآخر؛ فعليه أن يحافظ على بقائه من خلال الوسائل والطرق التي تتلاءم والخطر الذي يواجهه؛ لأنّه هو الأدرى بحجم الخطر الذي يهدده. (إمام، سابق، ص: ٣٣٥).

٤- **حقّ الملكية:** وهو أن من حق كلّ إنسان أن يملك أي شيء، وكلّ شيء، وهذا ما منحت له الطبيعة من أجل البقاء (أمام، سابق، ص: ٣٣٦).

إن طبيعة العقد الاجتماعي عند **هوبز** هي أن يبرم الأفراد عقداً بينهم، ويتنازلوا من خلاله عن كافة حقوقهم الطبيعيّة تنازلاً نهائياً لشخص يتولّى أمورهم، من غير عودة عن رأيهم، ومن غير إجبار أيّ منهم، وهذا الشخص ليس طرفاً في العقد، وهو غير مقيد إلا بأهداف ذلك العقد، من خلال تحقيق حماية الحياة والممتلكات (مجاهد، سابق، ص: ٣٦٨).

جون لوك:

تُعَدُّ حالة الطبيعة عند **لوك** أنها حالة من الحرّية المطلقة التي من خلالها تسير أمورهم من غير قيود، إلا ما أوجدته الطبيعة، وان يكونوا متساوين أمام السلطة والقضاء من غير تميّز أو تحييز لفرد دون الآخر، إلا ما يميزه بإرادة إلهية على غيره من سلطة وسيادة، وهذه المساواة لا جدال عليها، وهي واضحة بحكم الطبيعة التي أوجدتها، وتقوم على العدالة والمحبة ويقول في هذا: "إن الحافز الطبيعي دفع الناس إلى الإيمان بأن واجبهم نحو حب الآخرين لا يقلّ عن واجبهم نحو حبهم لأنفسهم، وحيث أن مبادئ المساواة تقتضي من الأفراد المتساوين الخضوع لقانون واحد؛ فإنني إذا كنت لا أملك تحقيق الخير لنفسني كما يملك غيري فكيف يمكنني إرضاء أيّة رغبة من رغباتي ما لم أكن حريصاً على إرضاء الرغبات المماثلة عند الآخرين، وهي رغبات طبيعيّة حقيقيّة؛ لأنها تحمل طبيعة رغباتي. إن حصول الآخرين على ما يتعارض ورغباتهم لا بدّ أن يثير في نفسي من الحزن قدر ما يثير في نفوسهم، إذ يجب أن انتظر العقاب لو تسببت في إيقاع الأذى بالآخرين، فليس هناك ما يدعو إلى إن يهبونني من الحب أكثر مما أمنحه لهم؛ فإنّ رغبتني في أن أكون محبوباً تفرض عليّ واجباً طبيعياً وهو منح الحب بالقدر الذي منح لي، ومن هذا الحب تنشأ علاقة المساواة بيننا وبين من يتساوون معنا، فالإنسان لا يجهل القواعد والقوانين العديدة التي يملئها المنطق الطبيعي" (لوك، ص: ١٣، ١٤).

تُعَدُّ الملكية في حالة الطبيعة عند **لوك** هي الحقوق التي يتمتع بها الجميع من حياة وحرّية وممتلكات، وهذه الملكية تقوم الحرّية التي هي الأساس من أجل حماية الحياة والممتلكات، وهذه الممتلكات الطبيعيّة مصدرها الله، وقد وهبها للبشر، وعليه أن يديرها

بقدر قدراته العقلية، وأن الأرض وضعها الله مشاعاً للناس، وإن كل ما يصدر منها فهو للناس جميعاً، ولهم الحق فيه (لوك، ص: ٣١).

ولكن إذا توجه الإنسان إلى الطبيعة وعمل بها وأخرج من خيراتها واستقلها بعقله وعمله؛ فإنه قد حصل على ملكية ما أنتجه، وإن هذا المنتج سواء كان من خيرات الأرض أو صيد للحيوانات أو أي كان نوعه ولكن كانت الوسيلة للحصول عليه هي العمل فقد خرج من دائرة الشيوخ إلى دائرة الملكية الخاصة، وبهذا يحق للفرد مالك هذا المنتج أن يدافع عنه أو يبيعه بالمقابل؛ لأن عمل الفرد بهذا الاتجاه جعله يعطيه الأحقية في تملكه من غير إفساد (لوك، ص: ٣٣).

إن حالة الطبيعة عند لوك وبحكم الطبيعة هي تفاؤلية، وهي حالة سلم وود وتعاون ومحافظة على النفس، ولكن هذا ليس كافياً؛ لأن الإنسان يفسر القانون الطبيعي حسب أهوائه ومدركاته العقلية، وهذه الحالة تفتقد إلى التنظيم، وهي بحاجة إلى مجتمع مدني ليضمن على ملكيته، وهذا القانون بحاجة إلى إيضاحات كانت غامضة من خلال التوافق على القانون، ويكون مرضياً وتوافقياً بين الجميع، لكي لا يفسر القانون الطبيعي وفقاً للأهواء الشخصية وإيجاد شخص للفصل بين الأفراد وهو القاضي وكذلك بحاجة إلى من ينفذ هذه القوانين بين الأفراد وإيقاف كل عند حدوده التي وضعها له القانون (مجاهد، سابق، ص: ٣٩٠).

والعقد الاجتماعي عند لوك هو أن يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم لتحقيق الخير العام إلى شخص أو مجموعة، تعطى بموجب هذا العقد الصلاحيات لإدارة شؤون الدولة مع الاحتفاظ ببعض الحريات، وعلى الدولة أن تحافظ على هذه الحريات، وأن الطرف المتعاقد معه لإدارة الدولة طرف في العقد، فإنه إذا أخل بشروط العقد؛ فإن ذلك سبباً لفسخ العقد. وقد شرع لوك الثورة عليه، وجعلها حقاً مشروعاً (فهمي، ١٩٩٧، ص: ٨٣).

جان جاك روسو

يرى روسو حالة الطبيعة من منظور مختلف عن سبقة من الفلاسفة، حيث أن حالة الطبيعة حالة من السعادة والخير، وهي الفطرة التي خلق الإنسان عليها، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الإنسان للحصول على ما يلزمه من مأكلاً ومشرب وأمان من مخاطر الطبيعة مما جعله يتقدم إلى حالة جديدة من الطبيعة، وهي حالة

الاجتماع مع غيره من الأفراد، فيكون الأسرة وهو مخير في اختيار ما يريد، أو يرفض ما لا يريد، وتطوره هذه الحالة إلى طبيعة جديدة كان للملكية دور في عدم المساواة والمنافسة والصراع فيما بينهم، وهذه الأسباب كانت كفيلة لخروج الأفراد من حالة الطبيعة إلى تطوّر جديد، وهو المجتمع السياسي، الذي هو طبيعيّ لمثل هذه الظروف. (فهيمى، سابق، ص: ٨٩).

إن العقد الاجتماعي عند روسو يقوم على أنّ الناس في حالة من الخير والمساواة والحرية، ولكن حالة العقد الاجتماعي الجديدة لا تكون إلا من خلال تنازلهم الكامل عن هذه الحقوق للدولة، وبهذا يكونون متساوين وأحراراً بالعموم، وعلى الدولة أن تدير وتنظم لهم حياتهم بحرية ومساواة تامّتين بين جميع أفرادها ويقول: " يضع كلّ واحد منا شخصه وجميع قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة، ونحن نتلقى كهيئة- كلّ عضو كجزء خفيّ من المجموع" (روسو، ١٩٩٥، ص: ٤٥)

والإرادة العامة عند روسو، هي ثلاثة أنواع:

- ١- الإرادة الفردية: وهي إرادة الفرد وتتصف بالأنانية.
- ٢- إرادة المجموع: وهي التي تعبّر عن الاختلافات من خلال إرادة الجميع.
- ٣- الإرادة العامة: وهي إرادة الأغلبية في شخصية اعتبارية واحدة، تذوب من خلالها إرادة الأفراد والمجموع، لتكون إرادة تعاقدية وغير أنانية، وهي صاحبة السيادة المطلقة. (مجاهد، سابق، ص: ٤١٤).

إن المفكرين سابقى الذكر، كان لكل من أفكارهم دور في تدعيم نوع من أنواع السلطة والحكم في المجتمع الغربي المتخبط في تلك الفترة، وهي الفترة الانتقالية من وضع سياسي قائم على مبادئ تحدّ من الحريات إلى وضع جديد يتخبط المجتمع فيه للوصول إلى برّ الأمان الذي يحلمون إليه، وكانت نظريات العقد الاجتماعي تحلّل الطبيعة القديمة وما سيصار إليها، بعد القبول بما هو قادم من سلطه ونظام جديدين، فقد عبّر هوبز عن الحكم المطلق والاستبداد الذي يرى أنّه الأصلح.

أمّا لوك فيرى أن المجتمع بحاجة إلى حكم برلماني، يقف في وجه الحكم المطلق، أمّا روسو فقد استخدم نظريته للحكم المطلق، ولكن يختلف عن هوبز بأنّه جماعيّ وإرادة عامة (مجاهد، سابق، ص: ٣٥٦).

مبدأ الفصل بين السلطات

إن هذا المبدأ ليس بالجديد، بل لقد كان في العصور القديمة وقد تطرّق إليه كلّ من أفلاطون وأرسطو، وكان لوك ينادي بها وقال عن هذا المبدأ: "ينطوي إسناد تنفيذ القوانين إلى الأشخاص ذاتها، المختصين بسنّها على تحريض وإغراء للنفس البشريّة التي تميل إلى الطموح"، ولكن تبلورت الفكرة على يد "بارون دي مونتسكيو ١٦٨٩-١٧٧٥م" في كتاب "روح الشرائع"، الذي يقول فيه: "إنّه من المتعيّن أن تحدّ السلطة فكل شيء يضيع إذا زاول شخص واحد أو هيئة واحدة السلطات الثلاث" ويقول أيضاً في هذا الربداء "لا تتحقق الحرّية حين يجمع شخص واحد أو هيئة واحدة السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة ذلك أنّه يخشى أن يسنّ الملك أو الهيئة تشريعات مستبدّة وينفذها على وجه استبداديّ ولا تكون هناك حرّية إذا لم يتحقق الفصل بين سلطة القضاء والسلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، فإذا ما انضمت السلطة القضائيّة إلى السلطة التنفيذيّة قد يحوز القاضي سلطاناً طاغياً" (مجموعة باحثين، ١٩٩٠م، ص: ٣٠٢).

لقد قسم مونتسكيو القوانين إلى:

- أ. القانون الطبيعي: الذي يستمد من الطبيعة للأفراد، وهذا قبل تأثرهم بالمجتمع المدني، وهي عقلانيّة وعادلة وتحقق المساواة بين الأفراد، ولكن لشعورهم بالنقص والجبين كان يسيطر عليهم الخوف الدائم.
 - ب. القوانين الوضعيّة: تتكون من دخول الأفراد إلى المجتمع وابتعادهم عن مصادر الرعب، ومن خلاله تبدأ القوّة السياسيّة بالاستخدام لتحسين من وضعهم، وهي نتيجة لعوامل جغرافيّة وتاريخيّة.
 - ج. قانون الشعوب: وهو ما يسمى اليوم بالقانون الدّولي، ويتعلق في العلاقات الخارجيّة لدولة في أوقات الحرب والسلام.
 - د. القانون السياسي: وهو الذي يحدد العلاقة ما بين الحكومة والمحكومين.
 - هـ. القانون المدني: وهو القانون الذي يحكم العلاقات بين الأفراد داخل الدّولة ويعاقب المعتدين لتحقيق الأمن العام بين أفراد المجتمع. (مجاهد، سابق، ص: ٤٢٧، ٤٢٨).
- والحكومات عند مونتسكيو هي أربعة أنواع:

- أ. **النظام الجمهوري الديمقراطي:** وهو أن السلطة بيد الشعب وتقوم على الفضيلة السياسية أي أنها تقوم على العمل والخدمة من أجل الوطن
- ب. **النظام الجمهوري الأرستقراطي:** وهو أن الشعب يملك جزءاً من السلطة وليست السلطة كاملة، وتنهار هذه الحكومة إذا اختلّ توازن الاعتدال بها.
- ج. **النظام الملكي:** وهو حكم الفرد، ولكن بقوانين محددة وهو بهذا لا يكون حكماً استبدادياً، وهي حكومة الاعتزاز والشرف، ولكن تنتهي إذا اعتدى الملك على الامتيازات وأعاد كلّ أمور الدولة إلى شخصه.
- د. **نظام الحكم الاستبدادي:** وهو حكم الفرد من غير قوانين، ولكن حسب أهوائه وتقوم على مبدأ الخوف وهي في حالة فساد دائم، (فهيمى، سابق، ص: ٩٨، ٩٩)

لقد قسم السلطة إلى ثلاثة أقسام، هي:

- أ. **السلطة التشريعية:** وهي التي تصدر القواعد العامة والتي تحدد السلوك للأفراد والمجتمع بنصوص عامة أو قوانين داخل الدولة
- ب. **السلطة التنفيذية:** وهي السلطة التي تنفذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية لتحقيق الأمن والاستقلال وسلامة الوطن وحماية أراضيها.
- ج. **السلطة القضائية:** وهي التي تقوم في الفصل بين الأفراد في حال الخصومات ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وهي تنفذ القوانين، ولكن بشكل مختلف عن السلطة التنفيذية.

وهذه السلطات الثلاث تتواجد في الدول الديمقراطية ولكن بمسميات تختلف (فهيمى، سابق، ص: ١٠٠).

دور الطبقة البرجوازية في الفكر السياسي الليبرالي:

اقتترنت الطبقة البرجوازية بالفكر السائد الذي يدعو إلى الحرية والفردية والمساواة فكان لها الدور في دفع الاقتصاد إلى الأمام، وكذلك في تطور الفكر السياسي الليبرالي من خلال الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية والثورات على الحكم والمتمثلة في الثورة الإنجليزية والأمريكية والفرنسية لتحقيق ما يريدون (مجموعة باحثين، سابق، ص: ١٩٢).

١- الكشوف الجغرافية:

ظهرت الطبقة البرجوازية بعد الحملات الصليبية على الشرق والانفتاح الأوروبي على البحر الأبيض المتوسط، الذي من خلاله ازدهرت التجارة بين أوروبا والشرق وأدى هذا الانفتاح إلى ازدهار المدن الساحلية وسيطرة الأثرياء عليها، ولكن النظام السياسي وقف عائقاً في تقدم التجارة لصالح النظام الإقطاعي، والذي أدى إلى تقدم المجتمع والدولة بعد ظهور البرجوازية وما قامت به من مدن اقتصادية وتقدم في اقتصاد الدولة ولكن قام الملوك بدعم هذه الطبقة والاقتصاد بشكل عام لتقدم الدولة وتأمين احتياجاتهم المالية وحثهم على الاكتشافات الجغرافية والبحث عن مصادر جديدة لرأس المال من مناجم ذهب وفضة وغير ذلك من المعادن الثمينة (غنيم، ١٩٥٧م، ص: ٨٤، ٨٥).

إن التوسع الإمبريالي التي شهدته المعمورة في بدايات العصر الحديث جاء نتيجة حب السيطرة على خيرات الأرض والسيطرة على الطرق التجارية واكتشاف مصادر جديدة لجني الثروات والذهب بعدما أصبح النظام الإقطاعي لا يفي بالغرض لدول أوروبا، التي أصبحت دولاً نهمّة، لا يكفيها ما هو داخل حدودها (نوار وجمال الدين، سابق، ص: ٥٤).

وأهم نتائج الكشوف الجغرافية كانت كالاتي: (نوار، جمال الدين، سابق، من ص: ٧٨ إلى ٨٢).

أ. **اقتصادية:** تحوّل طريق التجارة من البحر المتوسط إلى شواطئ المحيط الأطلسي، وتدفق الذهب والفضة من المستعمرات الجديدة واستثمار رأس المال في المستعمرات، من حيث أنها مناطق يتواجد فيها المواد الخام، وهي كذلك سوق للمنتجات الأوربية بعد إعادة تصنيع تلك المواد وإنشاء المؤسسات المالية وتدهور للمناطق ذات النفوذ العربي، بعدما تحوّل طريق التجارة إلى رأس الرجاء والساحل الأفريقي.

ب. **نتائج سياسية:** ظهر التنافس بين الدول الاستعمارية في المناطق الجديدة للسيطرة على خيرات تلك المناطق.

ج. **نتائج ثقافية:** أدت هذه الاكتشافات إلى تطوّر علمي جغرافي وتاريخي وزراعي وغيره الكثير، وكذلك نشر الدين المسيحي ونقل تلك المناطق من عصرهم

القديم إلى العصر الحديث، ونقله نوعيّة حياة الأفراد في تلك المستعمرات بما يخدم مصالح المستعمر.

د. نتائج اجتماعيّة: إن الكشوف الجغرافيّة أظهرت مفهوم العنصريّة بين العرق السامي والعرق الحامي واستعبادهم، وكذلك كان السكان الأصليون من القتل كما حصل للهنود في أمريكا واضطهاد للاندونيسييين من الهولنديين وإجبار المسلمين اعتناق المسيحيّة من قبل البرتغاليين وأمريكا الجنوبيّة حصل اندماج بين المستعمر وأهل الأرض الأصليين.

وكان لطبقة البرجوازيّة دور في الثورات التي أدت إلى تعزيز الفكر السياسيّ الليبراليّ، وأهم هذه الثورات، هي :

٢- الثورة الصناعيّة:

يُعَدُّ الحديد والفحم والطاقة والآلات والمصانع والنقل من أهم مقومات الثورة الصناعيّة، وذلك بجلب الحديد والفحم إلى أوروبا وأولها بريطانيا، وقد قام البريطانيون بصهر الحديد وتنقية الفحم ليتخلصوا من الشوائب العالقة فيه، ليبدأ عندهم عصر جديد وهو عصر للصناعة والآلات والازدهار الاقتصاديّ (ديورانت، ١٩٨٨، ص: ١٣)

إن هذه الثورة كان لها نتائج جليّة على الفكر السياسيّ والاقتصاد والمجتمع والثقافة في القارة العجوز، وأهم هذه النتائج كما ذكرها "ديورانت" في كتاب "قصة الحضارات"

- ١- التغيير المستمر في الصناعة لكثرة المخترعات والآلات
- ٢- سيطرة الرأسماليّة على الاقتصاد والمشاريع الحرّة على حساب النظام التجاري والصناعيّ التقليديّ.
- ٣- استخدام الآلة والمواد الكيميائيّة في تطوير الزراعة، لتصبح في مناطق وأراضي شاسعة للقدرة الصناعيّة الجديدة.
- ٤- العلم والبحوث العلميّة أصبحت هي ميزة هذا العصر
- ٥- رسم الخارطة الجغرافيّة الجديدة بنفوذ بريطاني على الممرات البحريّة والاستعمار الجديد لسيطرة على خيرات البلاد والعباد في أصقاع الأرض
- ٦- أحدثت الثورة الصناعيّة تغييراً في التركيبة السكانيّة للمدن الأوروبيّة الجديدة والتي ساهمت الصناعة والتجارة في ازدهار القديم منها واستحداث مدن جديدة.

- ٧- جعلت الحرب تدار بالآلات التي تقتل دون وعي منها وزيادة من القدرة البشريّة على القتل والتدمير.
- ٨- أوجدت تكتلات صناعيّة كبيرة من خلال سهولة المواصلات بين الدّول والقارات لتدار برأس مال واحد.
- ٩- أوجدت الثورة الصناعيّة التزاوج بين السياسة ورأس المال فأصبح رجال الأعمال هم أيضاً رجال سياسة من خلال الديمقراطية والسيطرة على وسائل الإعلام.
- ١٠- التمويل للمدارس والجامعات لتدريب الذكاء التغمي لإيجاد عمال ومدراء على قدرٍ عالٍ من العلم والكفاءة.
- ١١- أوجدت الثورة الرفاه عند نسبة من السكان.
- ١٢- هبوط الفن والأدب واختفاء معالم الطبيعة من خلال المدن الجديدة ولكنها تفتقد الجمال.
- ١٣- فسرت الاقتصاد على أنّه عامل تاريخي وان المادة هي الأصل في الاقتصاد.
- ١٤- تراجع وإضعاف للعقيدة والدين وتغيير الأخلاق البشريّة (ديورانت، ١٩٨٨م، ص: ٢٩٣١).

٣- الثورة الإنجليزيّة: ١٦٨٨م:

ثار البرلمان الإنجليزي والذي يتكوّن من حزب "الهويج" وهم ثوريون ولهم أسبقية في الثورة وحزب "التوري" ويمثله المؤيدون للملك على الملك جيمس الثاني بعد أن قام بإصدار لائحة التسامح عن الكاثوليك وتعيينهم في المناصب الحكوميّة وكان للملك بنت من أم بروتستنتية اسمها "ماري" متزوجة من حاكم هولندا "وليم اورنج" قاموا بدعوتها وحضرت مع زوجها على رأس جيش ليخلعوا الملك وتتولّى الحكم هي وزوجها وسمّوها "الثورة المجيدة" لتثبت أن الشعب هو مصدر السلطات (نوار، عبد المجيد، سابق، ص: ٢١٧، ٢١٨).

وبناءً على ما سبق؛ فإنّ للثورة الإنجليزيّة خصائص، هي:

- أ. المجالس النيابية
- ب. تركيز الحياة النيابية في مجلسين
- ج. التمثيل النيابي حسب الدوائر الانتخابية

- د. الوعي السياسي للأفراد
- ه. نظام الحزبين
- و. نظام مجالس الوزراء
- ز. تطوّر نظريّات جون لوك السياسيّة.
- ٤- الثورة الأمريكيّة ١٧٧٥م:

لكل ثورة أسبابها، وعلى رأس هذه الأسباب غياب العدالة، وفيما يتعلّق بالثورة الأمريكيّة؛ فإنّ أسبابها هي:

- ١- أسباب سياسيّة: وهي التوتر وعدم التوافق بين حكام الولايات والجمعيات العامّة للمستوطنين وعدم تحمل سلطة حكام الولايات.
- ٢- أسباب اقتصاديّة: تنازع التجار الإنجليز والمستوطنين وفرض ضرائب من البرلمان الإنجليزي على المستوطنين الأمريكيين لحرب السنوات السبع.
- ٣- أسباب دينيّة وفكريّة: لقد قامت الثورة الأمريكيّة في شكل ممانعة لدفع الضرائب للبرلمان الإنجليزي الذي لا يوجد لهم ممثلين فيه والحقوق الطبيعيّة وحقوق المستوطنين وامتيازاتهم، وقد نجح الأمريكيون من تحقيق مرادهم من خلال ثورتهم باستقلال المستعمرات وإيجاد قوّة اقتصاديّة جديدة (توشار، سابق، ص: ٥٩٧، ٥٩٨).
- ومن أهم نتائج الثورة الأمريكيّة:

- إعلان الاستقلال: أعلن الاستقلال لأمريكا في ٤-٧-١٧٧٦م في المؤتمر القاري الثاني تمّ الإعلان معتمدين على أفكار جون لوك الليبراليّة وجاء في إعلان الاستقلال "إننا نؤمن بأنّ الناس جميعا خلقوا سواسية وان خالفهم وهبهم حقوقا لا تقبل التنازل منها حق الحياة وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة، وإنما تقوم الحكومات بين الناس بضمان هذه الحقوق وتستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين، وإذا قوضت الحكومة هدفا من هذه الأهداف أصبح من حق الشعب ان يغيرها ولكن إذا ما تكرر سوء استعمال السلطة واغتصابها وتبين ان الغرض هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد فمن حق الشعب بل من واجبة ان يسقط مثل هذه الحكومة وان يستعيز عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله" (السلمي، سابق، ص: ٧٢).

- الدستور الجديد وثيقة الحقوق: ١٧-٩-١٧٨٧م: أعلن هذا الدستور الليبراليّ بسبع مواد دون تفسير وجعلوا المحكمة الدستوريّة من يفسره وهذه المواد هي ان السلطة مستمدة من

الشعب الفصل بين السلطات الثلاث وتقييد السلطة بحدود لا تتجاوزها والحقوق الدستور بوثيقة الحقوق والتي صاغها "توماس جيفرسون" التي تبدأ بكلمة "لا يجوز" لتقييد النظام وتمنع الاستبداد وقد اشتملت الوثيقة على عشر تعديلات مثل الحرية والكلام الصحافة العبادة والاجتماع واقتناء الأسلحة عدم استقلال الجنود لمنازل السكان وضمانات المحاكمات العادلة للمتهمين واستعانتهم بمحاميين لدفاع عنه وعدم اعتقال عشوائيين ولكن بقرار من الهيئة المختصة وهذا أثر الفكر الليبرالي في المجتمع الأمريكي (السلمي، سابق، ص: ٧٤، ٧٣).

٤- الثورة الفرنسية ١٧٨٩م:

كان المجتمع الفرنسي قبل الثورة مقسم إلى طبقات وكل من هذه الطبقات له وظيفته في النظام وهذه الطبقات هي: أولاً: طبقة الإشراف التي تتمتع بجميع الامتيازات الموروثة من عصر الإقطاع ثانياً: طبقة رجال الدين والذين يتمتعون بامتيازات الكنيسة ثالثاً: الطبقة العامة وهم عامة الشعب الكادح المضطهد من قبل طبقة الإشراف ورجال الدين.

إن ما تعرض إليه المجتمع الفرنسي من ظلم، نعرضه في مجالات عدّة، وإن من أهمها:

- ١- التفرقة بين الطبقات: والذي عبّر عنه أهالي منطقة "كاركاسون" في رسالة وجهوها إلى الملك ليوقف على ما يتعرض إليه المجتمع الفرنسي من ظلم وكان من مطالبهم
- ٢- اختصار الشعائر الدينية العلنية على المذهب الكاثوليكي مع احترام حقوق باقي الطوائف
- ٣- إيقاف ما تدفعه الدولة إلى البابا من مخصصات
- ٤- لا تفرض الضرائب على الشعب إلا بعد موافقته
- ٥- وضع نظام لانعقاد الجمعية العمومية
- ٦- حق التصويت الفردي لدفاع عن مصالح الطبقة الثالثة
- ٧- يكون نظام الضرائب على الجميع دون استثناءات أو اعتبارات دينية أو اجتماعية
- ٨- السماح لأبناء الطبقة الثالثة من تولي المناصب والوظائف في الدولة على اعتبار الكفاءة
- ٩- إيقاف العمل بنظام "الخطاب المختوم" (جلال، ١٩٢٧م، ص: ٣٣، ٣٤)

حق الصيد:

وحرمت الطبقة الثالثة من حق الصيد، ومنعوا من تعرض كل ما يفسد الصيد لتكون ممتلكات الأفراد ومزارعهم محميات لأبناء الطبقة الأولى ولكن يمنع عليهم ممارسة الصيد أو العبث في كل ما يفسد وجود الحيوانات في مناطق صيدهم، وهو في المختصر تعاسة العامة وبذخ الإشراف: (جلال، سابق، ٣٩).

الفوضى العامة

كانت فرنسا -في تلك الفترة- تعيش في حالة من الفوضى العامة، سواء في مجلس نيابي لا يجتمع وفوضى مجتمعية، وكذلك كانت الفوضى في القانون، حيث لكل منطقة أو ولاية قانونها الخاص، وكذلك فوضى في التجارة وفوضى في تحصيل الضرائب، وهي أقسى أنواع الفوضى، حيث كانت الطبقة تدفع ٨١% من إنتاجها ضريبة لدولة والأشراف والكنيسة (جلال، ص: ٤٤، ٤٦).

إن ما سبق كان مقدمة لقيام ثورة على النظام الفرنسي في عام ١٨٧٩م، وإنهاء النظام الملكي، والمطالبة بحكم ديمقراطي، وإنهاء الاستبداد والامتيازات الخاصة، وإن الشعب هو صاحب السيادة وتحرير التجارة ورفض الدين، وقد كان للفلاسفة دور كبير بهذه الثورة مثل روسو وفنتير الذي كانت ثورته على الدين ومنتسكيو الذي يعظم النظام النيابي الانجليزي وكانت من أهم نتائج الثورة الفرنسية وثيقة إعلان حقوق (السلمي، سابق، ص: ٧٦).

وعليه؛ فإن مصادر الفكر السياسي الليبرالي تقوم على عاملين، النظري من أفكار اليونان والرومان وأفكار عصر النهضة والتجديد الفكري المستمر بحسب الصروف التي تخدم الليبرالية، وعمليا من خلال الثورات والثروات والحروب المتجددة التي ترى الليبرالية أنها تخدمها وتحقق مقاصدها.

المطلب الثاني: طبيعة الفكر السياسي الليبرالي ومفهومه:

تكوّن الفكر الليبراليّ منذ ثلاثة قرون تقريباً، وذلك بعد ان انطلق العنان للعقل البشري في أوروبا بالتفكير، والتحرر من الماضي، واخذ المفكرون الليبراليّون بدراسات جادة وعميقة للوقوف على كنهه من خلال طريق الحريرة الفردية وإعلاء شأن الفرد، لأن الإنسان أقدم من الدولة ولا يمكن ان تتقدم صنيعته "الدولة" عليه إلا لخدمته وبارادته (خضر، ٢٠٠٨، ص: ٥٥).

إن الحكم في الفكر الليبراليّ لا علاقة له في الحكم الطبيعي، أو غيره من أنواع الحكم ونظريّاته، بل هو التوافق بين الأفراد من خلال ضوابط التي وضعوها لأنفسهم لتقييدها والذي يتمركز في الفصل بين السلطات على مبدأ "السلطة توقف السلطة" من خلال اللامركزية والبرلمان وعدم تدخل الدولة في اقتصاد السوق، وترك الأفراد يعملون ما يبغي رغباتهم لتنمية المجتمع، من خلال المنافسة والتبادل والعقلانية من الأساسيات في الأفكار المختلفة، من خلال النقاش بشرط ان تطوّر الحريرة وتقييد السلطة التي وظيفتها تأمين النظام العام والدفاع عن البلاد، وان يلمس الجميع العدالة في ظلها (خضر، سابق، ص: ٥٧).

ولذلك سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المحورين الآتيين:

أولاً: مفهوم الليبرالية

بعد حكم الكنيسة الديني والفكري على المجتمع الأوروبي، وتحكم السلطة السياسية والاقطاعيين بأرزاق المواطنين ومصائرهم، ظهر مفكرون في المجتمع الأوروبي لطرح أفكار دينية وسياسية واقتصادية لتخليص المجتمع و"تحريره" من تلك السلطات والقيود، وخصوصاً بعد ظهور الطبقة البرجوازية والاستكشافات الجغرافية والاطلاع على العالم الخارجي ظهر مصطلح "Liber" "أحرار" وتطوّر هذا المصطلح ليكون مفهوم "Liberty" "أي" "التحرر" (كامل سابق، ص: ٣١).

الليبرالية مذهب فكريّ يركز على حريرة الأفراد في جميع نواحي الحياة، ويرى ان الأفراد لهم الحق في حريرة الاختيار ولا توجد سلطة على هذه الحريرة إلا ما يقيد الإنسان به نفسه، وهي شاملة لكل ما يخص الفرد، ويرى ان الدولة هي من تحمي هذه الحريرات بوضع القيود على السلطة (السلمي، سابق، ص: ١٠١).

وداخل الفكر الليبراليّ العديد من الاتجاهات ولكل منها غاية وهدف لتعزيز الفكر الليبراليّ وهذه الاتجاهات متعددة، هي:

١ - الليبرالية السياسية (الديمقراطية): والتي تقوم على مبادئ فصل السلطات والتعددية الحزبية والثقافية والديمقراطية من خلال حكم الشعب بالشعب، وهي جوهر الليبرالية السياسية (كامل، سابق، ص: ١٥٠).

إن الليبرالية السياسية تتحاز إلى التغيير، ولكن على الا يكون ثوريّ، وإلغاء الامتيازات على أساس الجنس واللون أو العقيدة والرأي أو اللغة أو المكانة الاجتماعية أو الفقر والغنى أو الرق والحرية، وتقوم على توزيع الفرص بين أفراد المجتمع على أساس متساوٍ من حرية فردية للجميع دون تمييز، وهذه المعايير القيمة والمعارية لها قواعد واقعية وصفية، وهي التطور المستمر للبشرية والخير المتأصل في الطبيعة البشرية وامتلاك الإنسان لنفسه وحرية بها (ملكيان، ٢٠١٠م، ص: ٤٦، ٤٥).

وقد ورد في موسوعة "اللاندر" في تعريف الليبرالية السياسية على أنها "مذهب سياسي، يرى ان من المستحسن ان تزداد إلى أبعد حد ممكن استغلاية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية (التنفيذية) ، وان يعطى للمواطنين اكبر قدر من الضمانات لمواجهة تعسف الحكم (اللاندر، ٢٠٠١م، ص: ٧٢٥).

٢ - الليبرالية الثقافية: وهي التي تعنى بسلوك الفرد الشخصي والذي من خلاله يقوم بكل ما يريد من حرية على إلا يتولد من تصرفه ضرر على المجتمع وهي حرية التفكير والعقيدة والأعمال التي يرى أنها تنفعه هو نفسه ولا أحد يشترك معه بمنفعتها (مل، ص: ١٢٨).

٣ - الليبرالية الاقتصادية: وهي التي تمثل المذهب الكلاسيكي والتي تبلورت من خلال أفكار "ادم سميث" ١٧٢٣ - ١٧٩٠م بعد ظهور الطبقة البرجوازية والاكتشافات الجغرافية والتي تنادي بحرية التجارة وان الحرية الاقتصادية هي التي تحقق الرخاء من خلال "نظام السوق الحر" (منصور، ٢٠٠٨م، ص: ٨٣).

٤ - الليبرالية الاجتماعية: والتي ظهرت بمسمى الطريق الثالث لتوافق بين الرأسمالية المنفلتة، والاشتراكية المتسأطة، في مؤلفات "تشيلا ركيونس" السويدي، و"جنتنز" البريطاني، التي أصبحت تنادي بالعدل الاجتماعي (كامل، سابق، ص: ١١٧).

يقر الكثير من المفكرين على ان مفهوم الليبرالية، مفهوم ينتابه الغموض وذلك لتعددية في دور الدولة والأفراد والاقتصاد والمجتمع واعتمد بعض مفكرين الليبرالية على المنهج العقلي، والبعض الآخر على المنهج المادي ويقول "جون ديوي": "ان

الليبرالية اليوم ليست أكثر من مجرد حالة فكرية، يطلق عليها بغموض اسم التطوع إلى الأمام دون ان تكون واثقة من الاتجاه الذي تتطوع إليه، أو الأشياء التي ترمي إليها ولا ريب، إن في هذه الحقيقة بالنسبة للكثيرين من الأفراد وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية ليست أقل من مأساة لا يحس بها الجماهير تماما، ولكنهم في انجرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها، بينما ينزعج المفكرون منها بصورة واعية؛ لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك أمرها إلا إذا وجدت أهدافا تستطيع ان تربط نفسها بها" (السلمي، سابق، ص: ١١٣).

لقد مرّ الفكر السياسيّ الليبراليّ بأربعة مراحل رئيسية، ومن خلال هذه المراحل تبلورت فكرة الليبرالية وكان لكل مرحلة مفاهيمها التي تركز على طبيعة السلطة وما يدور حولها من حقوق وواجبات، وهذه المراحل هي مراحل التطور التي من خلالها نستطيع ان نحدد طبيعة الفكر السياسيّ الليبراليّ (العروي، سابق، ص: ٣٩).

ويذكر لنا العروي في كتاب "مفهوم الحرية" ان كلّ مرحلة ركزت وشددت على مفهوم خاص به، هي:

١- **مرحلة التكوين:** والتي تركز على الإنسان بأنه هو الفاعل الرئيس من خلال الفلسفة.

٢- **مرحلة الاكتمال العاقل والمالك لنفسه** وركزت المرحلة الثانية على العقل وظهور علم الاقتصاد الحديث نقيض النظام الإقطاعي، وكذلك علم السياسة العقلانية من خلال التعاقد.

٣- **مرحلة الاستغلال:** وهي المحافظة على الحقوق الموروثة والتطور ببطء، من أجل البقاء أكثر فترة؛ لأن السرعة في التطور تؤدي إلى الطفرة، أي الفرد الواقعي هو الهدف وليس الخيالي.

٤- **مرحلة التوقع:** لأن الاختلاف في الرأي والجدلية تنمي الفكر ولكن لا بدّ من حفظ الحقوق للمخالفين مع احترام المخالفين لرأي الأغلبية السياسية والاقتصادية. (العروي، سابق، ص، ٤١، ٤٠).

إن هذا الذكر السريع لتطور الليبرالية للتأكيد على عدم الاستقرار على مفهوم واحد جامع وشامل لليبرالية، وان كلّ فترة زمنية كان لها من الخصوصية وتهدف إلى لبرالية مختلفة عن غيرها.

ثانيا: طبيعة الفكر السياسيّ الليبراليّ

إن طبيعة الفكر السياسي الليبرالي يعتمد على مجموعة من المرتكزات الجامعة للفكر الليبرالي ومن دونها يكون الخلل في الفكر ويخرج من إطار الليبرالية وهذه المكونات هي المركبة لطبيعة الفكر الليبرالي، وهي:

١- الحرية:

إن الحرية هي المبدأ والهدف والغاية والنتيجة والأصل في الحياة الإنسانية، وهي التي تهدف إلى الحرية الإنسانية وتحريره من كل القيود مهما كان نوعها ومصدرها، وعدم الرضوخ إلى إرادة الغير إلا من خلال حريته بقبول هذا الرضوخ. (العروي، ١٩٩٨، ص: ٣٩).

لقد اهتم الفكر السياسي الليبرالي في مفهوم الحرية وقام كثيرا من المفكرين بوصف الحرية من خلال الظروف ومتطلبات العصر والبيئة التي عاشوها ومفهومهم الشخصي للحرية، فمنهم من رأى ان الحرية الإرادية هي جوهر الحرية البشرية ومنهم من اهتم في الحرية المدنية؛ لأن الفرد هو الهدف ويرى آخرون ان الحرية السلبية هي من تعزز الفردية واتجه مفكرون إلى ان الحرية الايجابية هي الطريق الصحيح ويقول (بوسيه ١٦٢٧-١٧٠٤ م) ((إنني بحثت في ذاتي عن السبب الذي يدفعني إلى العمل فإنني اشعر بأنه ليس هناك من عله لأفعالي سوى حريتي ومن ثم فإنني اشعر بوضوح بان حريتي إنما تنحصر في مثل هذا الاختيار) (السلمي، ٢٠٠٩، ص: ١٢٣).

يرى بعض المفكرين ان الإرادة لا تسير لوحدها ولكنها مجبرة من قوّة خارجيّة تقيدها ولا تستطيع الخروج عن إرادتها ولا تفعل إلا من خلالها، ونجد هذا عند الفلاسفة المقربين بالجبرية أمثال (سبينوزا ١٦٣٢-١٦٧٧ م) الذي يؤكد الجبرية في قوله " ان النفس لا تنطوي على أية إرادة حرة أو مطلقة، بل هي مجبورة على ان تريد هذا أو ذاك بمقتضى علة، هي مشروطة بعلة أخرى، وهذه العلة بدورها محددة بعلة أخرى وهكذا إلى ما لا نهاية" (السلمي، سابق، ص: ١٢٤).

ان العجز الذاتي للإنسان هو من يقيد الحرية عند الإنسان الحر المختار لما يريد بحرية ذاتية، والقوانين الخارجية لها دور في الجبرية الهينة ان هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩ م وهيوم ١٧١١-١٧٧٦ م من أكثر المفكرين الذين يرون هذا المفهوم من خلال أقوال هوبز الذي ينكر أي وجود للحرية الإرادية، ولكن الحرية هي طبيعية ويقول "هيوم" " ماذا نعني بكلمة "الحرية" في سياق الحديث عن الأفعال الإرادية؟ من الثابت أننا لا نقصد القول بأن ليس للأفعال ارتباط بالدوافع والظروف والميول أو ان الواحد منها لا يتبع الأخر بدرجة معينة من الانتظام" ويضيف أيضاً "ليس بوسعنا إذا ان نعني بالحرية

سوى القدرة على الفعل أو عدم الفعل وذلك حسب تحديد إرادتنا أي: إذا اخترنا السكون سكنا وإذا اخترنا الحركة تحركنا" (السلمي، سابق، ص: ١٢٦).

يرى (جان لوك ١٦٣٢-١٧٠٤م) ان الحالة الطبيعيّة للمجتمع تقوم على الحرّية والمساواة الكاملتين، وان الإنسان الطبيعي والعقل لا يضر غيرة ولا يعتدي على حياته وحرّيته وممتلكاته، مادام أنهم متساوون، والعقاب لردع المعتدين من خلال الحق الطبيعي، وان يكون عقاب عقلائي ويكون بمستوى الخطأ ويكون رادعاً للغير، بالأ يكرروا نفس الخطاء (محفوظ، ١٩٩٠ ص: ٩١).

إن الفطرة الإنسانيّة حسب رأي لوك ليست بالمتوحشة ولا بالسلمية ولكنها واقعية، وإن الحرّية والسعادة لا يمكن الفصل بينهما، ويعول السعادة على ما تقدمت السياسة من ضمانات وغاية الفلسفة والسياسة هي البحث عن السعادة التي توجد في السلم والأمن والانسجام بين الأفراد (توشار، سابق، ص: ٥٠٨).

أمّا الحرّية عند (مونتسكيو ١٦٨٩-١٧٥٥م) فإنها تكون من خلال الأمن الذي يراه هو الامتياز الذي يكون في شعب دون شعب آخر والفصل بين السلطات تحقق الحرّية السياسيّة ولكن الحرّية هي نوع من الحقوق التي ينصّ عليها القانون ولا تتجاوز الحرّية القانون أي تقييد الحرّية بالقانون (توشار، ١٩٨٧، ص: ٣١٣).

تقوم نظريّة (فولتير ١٦٩٤-١٧٧٨م) للحرّية من الواقع الذي يحتاج إلى إصلاح، وان الحرّية لا يحكمها إلى القانون من خلال خضوع الأفراد إلى هذا القانون وشدد فولتير بدفاعه عن الحرّية والمطالبة بها، لأنها هي التي تحيي العقول وعندها يكون الإنسان قادراً على اختيار ما يريد من عمل ودين وثقافة وتعبير عن ما يدور في وجدانه والنظام الذي يقوم على الحرّية والملكيّة والمساواة أكثر عدلاً من غيرة. (محفوظ، سابق، ص: ١١٨).

تعتبر الحرّية الإيجابيّة عند (هيغل ١٧٧٠-١٨٣١م) بان الفرد هو من يختار ما يريد من تحقيق لطاقاته الكامنة من خلال نموه ومحاربة الجهل والعبوديّة التي تولد التوحش لدى الفرد وتكون حرّيته ناقصة بالنسبة للفرد المقيد بقانون دولة والحرّية عند هيغل ليست مطلقة بل هي لتحقيق الإمكانيات الطبيعيّة للفرد (سترومبرج، ١٩٩٤م، ص: ٣٦٦-٣٦٧).

ركز (جون مل ١٨٠٦-١٨٧٣م) على الحرّية المدنيّة والتي بنظرة هي المشكلة لأن الحرّية الإرادية تقوم على الفلسفة أمّا الحرّية المدنيّة فهي الواقع المعاش والمراد للمجتمع الليبراليّ ويقول "للفرد سلطان مطلق على نفسه وجسمه وفكره" وهذا

السلطان يحتاج إلى حماية من الدولة بعد ان رجحت كفة المجتمع على كفة الفرد، وان الدولة عليها ألا تدافع عن الأفراد، ولكن عليها ان تضمن للأفراد ان يدافعوا عن أنفسهم.(العروي، سابق،ص:٤٣).

يرى ميل ان هناك حريات لا يجوز المساس بها وخصوصا عندما يكون المجتمع ديمقراطياً، ويكون هناك رأي أغلبية فإن الأغلبية عليها ان تحافظ على حرية الأقلية، وهذه الحريات التي لا يجوز الحد منها أو المساس بها، وهي حرية الضمير، وحرية الذوق والعمل، وحرية التجمع بين الأفراد.(محفوظ، سابق، ص: ٢١٤).

تعد الحرية عند (ريمون بولان ١٩١٠م) بأنها من القيم العليا والقيم بعمومها، وهي نسيج الحرية، وان الإلزام والحرية هما من يرسخان مفهوم النظام السياسي وفي كتاب "الأخلاق السياسية" يقول: إن الحرية مصدرها الأخلاق ولا يمكن الفصل بينهما لأنهما أساس العلاقات الإنسانية (بولان، ١٩٩٣، ص:٢٦).

ويقول "بولان" في كتاب "الحرية في عصرنا" "ان الحقيقة تجثم في تعددية المذاهب والمواقف المتوافقة والمتسقة من جراء الاعتراف المتبادل بحريتها، وهي تؤمن حق الإيمان بتعايش العقائد سلمياً ضمن تسامح كلي، بحيث يبدو لها رفض التعايش العقائدي رفضاً منهجياً على أنه طارئ مسيرة، غياب تربية جدير بتمتة تربيوية، بدل ان يبدو تناقضاً محتملاً خالياً من روح المصالح الممكنة مع أية ليبرالية، وذلك بشكل، مع ذلك، عائقاً مانعاً لا يدع مجالاً إلا لصراع مميت بين طرازين من طرز الإيمان والحياة يتعذر التوفيق بينهما بحال من الأحوال... ان مفهوم الحرية الفلسفي، وهو مفهوم معقد، غامض، خفي، قد أصبح كلمة صالحة في كل مكان، كلمة لازمة متكررة، في أي خطاب، في أية منافسة، في أي مطلب يتصل بالأخلاق وبالسياسة، وباسم الحرية دوماً، ومن أجل إنقاذها أو إقامة((الحرية الحقيقية))، يختم كل إنسان كلامه، ويمنح نفسه الصواب"(بولان، سابق،ص:٢٨).

ان الحرية الفردية في الفكر السياسي الليبرالي يقيد القانون الذي هو نفسه مصدر الحرية من خلال التشريعات التي تصاغ من الأفراد، ليحدوا من حريتهم بتقييدها من قانون وضعي هم من يصنعه لأنفسهم، وذلك عائد لطبيعة البشرية الأنانية والنهمة.(السلمي، سابق،ص:١٢٨).

٢- الفردية:

لقد كان الفرد في العصر الذي سبق ظهور الفكر الليبرالي دون قيمه ولا يملك من الحقوق شيء، وهذا ما أدى إلى النزعة الفردية كحق من حقوق الإنسان وتحرره من كل

القيود في القرون الوسطى، والفرديّة مفهومان، مفهوم تقليدي وهو الأنانية، ومفهوم برجماتي يقوم على الاستقلالية للفرد والعمل من خلال الاعتماد على الذات (السلمي، سابق، ص: ١٤٧).

اعتبرت الفرديّة في البداية التمرد على الاتجاهات التي تعارض الانسجام الاجتماعي وبعد ظهور الليبراليّة أصبحت من أهم سماتها التي اعتنت بالفرد على حساب الاجتماع من خلال تقديس الأنانية الإنسانيّة، التي تهتم في السيطرة والاستحواذ على كلّ ما يستطيع الإنسان ان يحصل عليه من خلال الحرّيّة المطلقة التي لا يوقفها إلا التصادم (الويشي، ٢٠٠٧، ص: ٢٣١، ٢٣١).

ان الإنسان فردي النزعة والمجتمع مفروض عليه والتفكيك هو الحل الأنسب لبروز الفرديّة والحرّيّة الشخصيّة دون قيود اجتماعيّة وعادات تقيده وتتحكم في مسيرة حياته وصوابه وخطأه شأن شخصي لا يحق لأحد ان يتدخل به، والسعي لتقديس الفرد وهذه وجهة نظر أصحاب المذهب الفردي. (مكي، ٢٠٠٨، ص: ١٢).

تقوم النزعة الفرديّة على عدة مسلمات، هي: الاتفاق الإرادي بين الأفراد والمحافظة على حقوقهم الطبيعيّة والسعي خلف المصلحة الخاصة لكل فرد يتحقق الخير العام والذي يحقق الصالح العام من خلاله واقتصاد السوق هو من يحقق النظام والتوازن التلقائي والقيم فرديّة والمجتمع محايد اتجاه هذه القيم (منصور، ٢٠٠٨، ص: ١٩٨، ١٩٩).

ان الفرديّة هي الأساس للفكر السياسيّ الليبراليّ واقترن بالحرّيّة ولها اتجاهان وهم:

أ- الفرديّة التقليديّة:

ان الفرديّة في الفكر السياسيّ الليبراليّ التقليديّ انبثقت في فترة الحكم المطلق والمناداة بالحقوق الطبيعيّة، ودعا لها العديد من المفكرين في تلك الفترة، ويقول هوبز إن الأنانية المستتيرة والحكم المتسلط هم الذين يحافظون على البقاء للفرد وتكون السعادة والمتعة والرفاه والمصلحة من خلال هذا المفهوم للفرديّة (توشار، سابق، ص: ٤٥٢).

أمّا الفرديّة التي نادى بها لوك ان الطبيعة أعطت الإنسان حقوق طبيعيّة مشتركة ومنها الملكية والتصرف الفردي بما يملك، لكن لا يكون التملك إلا من خلال العمل في الأرض وجني الثمار وبعدها استملاك الأرض، أي ان الحق في التملك يكون من خلال الجهد الفردي " يملك الإنسان ملكا خاصا به بقدر ما يستطيع ان يفلح ويبذر ويزرع من مساحات الأرض ويستطيع ان يستهلك ثمارها من أجل بقائه" (محفوظ، سابق، ص: ٩٣، ٩٤).

ان النظرية الأخلاقية (لكانت ١٧٢٤-١٨٠٤م) تقوم على استقلال الفرد بإرادته من مقولته " ان الأخلاقية تنحصر في معاملة الأفراد كغايات" ويركز كانت على الاستقلالية الفردية بحرية كاملة مستقلة، ويقول فيها: اعمل دائما بحيث يكون في استطاعتك ان تجعل من قاعدة فعلك قانونا كليا لطبيعة، و اعمل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي أشخاص الآخرين كغاية لا بمجرد وسيلة، و اعمل بحيث تكون إرادتك باعتبارك كائنا ناطقا هي الإرادة المشرعة الكلية" (السلمي، سابق، ص: ١٤٨).

ان (جيرمي بنتهام ١٧٤٨-١٨٣٢م) مؤسس مذهب المنفعة يرى ان العامل الذاتي للإنسان هو الإحساس باللذة والألم تجاه سلوكه، وان الإنسان يبحث عن السعادة في اللذة ويتعد عن الألم وان كلاهما من يقومان في تحديد سلوك الإنسان من خلال تصرفاته ويقول عن هذا: "لقد وضعت الطبيعة الجنس البشري تحت حكم سيدين مسيطرين الألم واللذة، إن لهما وحدهما حق الإشارة إلى ما ينبغي ان نعمله وأيضاً إقرار ما سنعمله، ويلتصق بعرشهما معيار الصواب والخطاء من جهة وسلسلة من الأسباب والنتائج من أخرى" (محفوظ، سابق، ص: ٢٠١، ٢٠٢).

ان المشرع عند بنتهام يقوم بوظيفة التوفيق بين الفرد والمجتمع لتحقيق السعادة للفرد والمجتمع من خلال المصلحة لكل منهما من خلال العمل النافع والابتعاد عن ما يضرهم، وذلك بالقانون وإيجاد عقوبات لمن يخالف وتكون التشريعات الرادعة لهم طبيعياً ودينية ومعنوية من خلال تقييد المشرع بتشريعات التي يصدرها (خضر، سابق، ص: ٤٨).

يرى (همبولدت ١٧٦٧-١٨٣٥) ان الفردية والاهتمامات الشخصية للفرد على الدولة ان تساعد على تنميتها بين أفرادها وتحقق الدولة ما يعجز الأفراد من تحقيقه بأنفسهم ويقول في هذا الأمر: "ان هدف الدولة يجب ان يقوم على تنمية قدرات جميع الأفراد فيها من المواطنين في فردانيتهم الكاملة حتى أنه يجب عليها لذلك ألا تسعى لتحقيق أي هدف آخر سوى ما لا يستطيعون تحقيقه بأنفسهم" أي "الأمن" (نصر، سابق، ص: ٢٢٨).

ويرى آخر المفكرين التقليديين ومن أهم دعاة المذهب الوضعي جون مل ان الفردية تكمن في حرية الاختيار الخاص؛ لأن كل فرد لديه القدرة على اختيار ما يناسبه وليس ما يناسب الجميع، حيث يقول مل "ان الحرية الوحيدة التي تستحق الاسم هي حرية السعي لتحقيق خيرنا الخاص بطريقتنا الخاصة، طالما لا نحاول ان نحرم الآخرين أو نعيق جهودهم عن الحصول عليها، فكل فرد هو الحارس المناسب لصحته

الخاصة، سواء كانت بدنية أو عقلية وروحية، وان البشرية لتكسب كسبا اكبر بالسماح لكل فرد ان يعيش حسبما يبدو صالحا لنفسه عما تصيبه من إجبار كل واحد على ان يعيش حسبما يبدو صالحا للباقيين" (نصر، ١٩٨١، ص: ٢٢٧).

ب- الفردية البرجماتية:

يُعدُّ (جون ديوي ١٨٥٩ - ١٩٥٢) من أهم منظري المذهب البرجماتي والذي يرى ان التكنولوجيا والعلم قد احداثا نقلة نوعية في العالم، ولا بدّ ان تتغير أفكار الأفراد ونظرتهم إلى الفردية التقليدية لمواكبة العصر الذي أصبحت الآلة تحل مكان الأفراد، ولكن على الفرد ان يندمج مع المجتمع والتخلص من الفردية التقليدية، وان الوعي والإدراك للفرد هما الطريقتان لتقدمة وتحقيق الأهداف المادية الذاتية للفرد (ديوي، ص: ٨٦).

يرى ديوي في ان تفاعل الفرد مع المجتمع هي الأخلاق التي يجب على الأفراد ان يصلوا إليها من خلال نظرتهم إلى الفرد أنه عضو فعال في المجتمع ومكمل للآخر، والفردية ليست من أصل البشر ولكنها مكتسبة بسبب المؤثرات الاجتماعية والظلم هو الوسيلة أو الطريقة التي يستخدمها الفرد للمكاسب الخاصة الأنانية التي تعزله عن المجتمع برقم من أنه لا يستطيع العيش منفردا (ديوي، ١٩٦٣، ص: ٣٣٠).

١ - العقلانية:

هي " النظرية التي تعتقد ان العقل هو المصدر الأول للمعرفة والأداة الأساسية في الإثبات والبرهنة والمقياس الذي يميز به بين الأفكار الصحيحة والأفكار الخاطئة، وبين الأفعال الخيرة والأفعال السيئة، والمنبر الوحيد الذي نطل به على الحقيقة" أي ان العقل هو الجوهر للمعرفة وهي تتناقض مع التجريبية وهي من أساسيات الحركة التنويرية ولا تتفق مع الموروث الأوروبي خلال عصر الظلام والإصلاح والحوار والديمقراطية ونبذ العداة والقوة من أهم مبادئها (كامل، ٢٠١٥، ص: ٩).

وحاربت العلمانية الدّين من خلال المذهب العقلي باستقلال العقل عن القوّة اللاهوتية، وجعل الإنسان لديه ملكة تفكير بما يدور حوله ويحقق المصالح والنفع لنفسه ويقلق الأبواب أمام أي معتقد ديني يسيطر على العقل البشري ويطلق له العنان ليتفكر ويفعل ما يريد دون قيود (السلمي، سابق، ص: ١٥٣).

يعد (رنيه ديكارت ١٥٩٦ - ١٦٥٠م) صاحب النقلة لفلسفة العقلانية من الكلاسيكية صاحبة الأصول اليونانية إلى الفلسفة الحديثة من خلال المذهب الشكّي الذي عبر عنه في افتتاحية كتابه "تأملات في الفلسفة الأولى" والذي قال فيه "قبل بضع

سنوات صدمني عدد كبير من الأكاذيب التي كنت أقرّ في طفولتي أنها حقيقة، وصدمتني الطبيعة المشكوك فيها بشدة لكامل الصرح الذي قد أقمته بعد، إذ عليها وأدركت أنه كان ضروريا مرة في أثناء حياتي ان أدمر كل شيء تدميرا كاملا، وان أبدا فورا من جديد من الأسس، إذا أردت ان أبرهن على أي شيء في العلوم مهما كان نوعه بحيث يكون ثابتا ومن المحتمل ان يبقى" (كوتنغهام، ١٩٩٧م، ص: ٤٩).

ويقوم منهجه على أساسين، هما:

أ- **البداهة:** وهي المعرفة المباشرة للأشياء والتي تنقل العقل من المعلوم الظاهر الجلي إلى المجهول من خلال الوضوح للفكرة التي لا تقبل الشك، وهي مفسرة لنفسها وواضحة في الذهن والتميز، وهي الفكرة التي لا تختلط مع غيرها من الأفكار أي فكر بحد ذاتها.

ب- **الاستنباط:** وهي اكتشاف المجهول والكامن في الفكرة البديهية من أفكار أخرى غير ظاهرة ولكنها حتماً سيصدر عنها أي استدلال رياضي ينقلنا من فكرة إلى اكتشاف حقائق كامنة وأفكار بداخلها (فضل الله، ١٩٩٦م، ص: ١٠٤-١٠٦).

ولدى ديكارت أربع قواعد ينطلق منها، هي:

أ- **قاعدة اليقين:** وهي التيقن من الأشياء من خلال العقل وعدم الشك به من خلال التأي في صدور الحكم على الفكرة والنظرة التجريدية للفكرة وقبول الشيء البديهي.

ب. **قاعدة التحليل:** وهي تقسيم ما يصعب استيعابه إلى عناصر متعددة وفهمها

ج- **قاعدة التركيب:** وهي ترتيب الأفكار تصاعدياً من السهل البسيط إلى أكثرها تعقيداً.

د- **قاعدة الإحصاء:** والتي من خلالها يتم النظر إلى جميع أجزاء المشكلة محور البحث وتكرارها لكي لا أنسى منها شيء. وهذه القواعد هي التي نستطيع من خلالها إدراك الحقيقة بحسب وجهة نظر ديكارت (كامل، سابق، ص: ٨٢)

أمّا الفيلسوف (ايمانويل كانط ١٧٢٤-١٨٠٥م) الذي يرى ان العقل له ثلاث قوى، وهذه القوى، هي:

أ- الإدراك والذي أفرغها في كتاب "نقد العقل الخاص" وهي الفلسفة النظرية لكانط والتي تدور حول الطبيعة والمعرفة للقيم والمبادئ القبلية، التي على أساس معرفتها نكون قد أدركنا الأخلاق التي ما هي إلى طريق نتجاوزه للوصول إلى الواجب والتي بدورها تكون المحفزات للإدراك، وهي بالمحصلة الحكمة للعقل الخالص (كانط، ص: ٥٦).

ب- **فعل الإرادة** التي خصص لها كتاب "**نقد العقل العملي**" بان العقل العملي هو موضوعي وذاتي ومدخل إلى الروح البشريّة والمؤثر عليها؛ ولأن العقل البشري يتلقى الكثير من الأفكار لا بدّ من منهجيّة علميّة لتحقيق منظومة للعقل، وهذه هي مبادئ الإرادة التي بدورها تتيح المجال للأخلاق ان يكون لها دور فعّال على مخرجات العقل التي يعطيها صفة الضرورة الواجبة للفعل وإعطائه صفة شرعيّة أخلاقيّة، وهي فلسفة كانط العمليّة (كنت، ٢٠٠٨م، ص: ٢٥٣).

ج- **الخيال** الذي خصص له كتاب "**نقد ملكة الحكم**"، الذي من خلاله قام كانط بالوصل بين المؤلفين السابقين والوصول من خلال الفهم والعقل إلى ملكة الحكم؛ لأن لنفس البشريّة ملكات ثلاث رئيسية، هي "**ملكة المعرفة، الشعور باللذة والألم، والرغبة**" (كانت، ٢٠٠٥، ص: ٧٤، ٧٥).

ومن وجهة نظر (هيغل ١٧٧٠-١٨٣٠م) وكتاب "**فنومينولوجيا الروح**" فإنّ العقلانية المثالية تقول "**ان العقل هو إيقان الوعي من كونه كلّ واقع**" وفي مقولته "أنا هو أنا" التي تكون موضوعا مقترن بالوعي الذي له واقع وحضور لذاته، والعقل يبحث من خلال الظن والإدراك الحسي عن الحقيقة وانشغاله في العلم الذي هو جزء منه وهذا هو العقل المعايين والحواس هي الدالة على معاينة الطبيعة وسعيد الحظ من يستطيع تعقب الموضوع من داخله وتفكيكه وتجزئته واكتشاف ما هو جديد من جنس أو نوع يستحق المعاينة وملفت لنظر.

لقد دمج هيغل فكرته للعقلانية من آراء الفلاسفة الذين سبقوه وخاضوا ميدان التبصر والنظرة للعقلانية من خلال طبيعة كلّ منهم، فالجدليّة اكتسبها من فكر أفلاطون لصعود بالعقل وتقدمة، وأخذ من ديكارت "المحاجة المفارقة" التي تكشف ما يسبق التجربة من فهم لها، وأخذ من **سبينوزا** الدمج للحوادث بنظام واحد شامل عام واستقراء لهذا النظام (كوتنغهام، سابق، ص: ١١٥).

يعتبر **الحدس** نوع من أنواع التجربة عند (هنري برجسون ١٨٤٩-١٩٤١م) وهو الذي من خلاله أي الحدس تنتقل لنا حياة أي شيء دون تحليله وهو من خلال العاطفة والرؤيا الباطنية التي من خلالها نرى الحقيقة للأشياء من خلال الديمومة للزمان الذي لا نلمسه، ولا يقاس وهو متجدد باستمرار ولا يعود إلى الماضي وهو الإدراك المباشر للباطن من حياة الإنسان، وكلّ ما هو مطلق يكتشف من خلال الحدس وما عداه بحاجة إلى تحليل و"**الديمومة الخالصة**" هي أصل كلّ شيء غير مادي (كامل، سابق، ص: ١٣٥، ١٣٦).

١ - المساواة:

تعدُّ المساواة في الفكر السياسيِّ الليبراليِّ من الأمور الشائكة، ولكن يرجعها مفكرون إلى الطبيعة من خلال أفكار هوبز ولوك الذين يقولون: إن البشر متساوون، وبكونهم متساوون فلهم الحق في الحفاظ على حياتهم ويحققوا منافعهم الخاصة من خلال السعي ورائها، ولكن هذا المطمع البشري يؤدي إلى صدام بين البشر فيقتلون بعضهم بعضاً، وكما قال هوبز عن هذه الطبيعة إنها "حرب الكل ضد الكل" وهذا الأمر يحتاج إلى سلطة، والبشر من يحدد نظامها لتتحقق المساواة والحرية (منصور، ٢٠٠٨م، ص: ٣٣).

أمَّا المساواة عند روسو الملقب بابي الثورة الفرنسيَّة التي نادى بالمساواة؛ فإنه يرى ان من خلال الانتقال من الحالة الطبيعيَّة إلى الحياة المدنيَّة؛ فإنَّ على الإنسان ان يروِّض نفسه لتقبلها، والمساواة من الأمور التي على الإنسان ترويضها لتقبل بالوضع الجديد، فمن الصعب ان تكون هناك مساواة كاملة في ظل الملكية الخاصَّة، ولكن يشدد على التقريب بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة من خلال التشريعات، حيث يقول "أتريدون ان تعطوا الدولة التماسك؟ قربوا بين الدرجات القصوى ما أمكنكم ذلك، لا تقبلوا بوجود الأثرياء الكبار، ولا المعوزين لأن الحالتين، وهما مما لا يمكن فصله، بالطبع مضرتان بالخير العام، فالحالة الأولى تخرج صانعي الاستبداد، والحالة الثانية تخرج المستبدين" (الاصبحي، ٢٠٠٠م، ص: ١٣١٥).

ان الإيمان بالملكية الخاصة عند فولتير جعله ينظر إلى المساواة إلى أنها مساواة بين البشر من حيث الحقوق الطبيعيَّة أمَّا المجتمع لا يتساوى، وذلك لاختلاف القدرات بين البشر، وهي غير متساوية بملكيتها، ويعبر عنه في قوله: "من المستحيل في عالمنا التعيس ألا ينقسم البشر الذين يعيشون في مجتمعنا إلى طبقتين، طبقة أغنياء يأمرؤن وطبقة فقراء يخضعون" وتعود هذه الأفكار إلى ان فولتير من الطبقة الغنيَّة فهو يجرد الطبقة الفقيرة من كلِّ الحقوق السياسيَّة (الاصبحي، سابق، ص: ١٢٩٠).

ويقسم لنا "اللانند" في موسوعته المساواة إلى:

أ- مساواة شكلية: وهي حقوقية وسياسية، أمَّا الحقوقية فهي المبادئ التي تكون القاعدة الرئيسة لجميع الأفراد دون تميّز بنصوص قانونية أو قانون عقوبات. والسياسية هي القواعد للحقوق السياسية والوصول للوظائف بحسب القدرة لكل فرد ودون النظر إلى الطبقة الاجتماعيَّة أو الاقتصاديَّة.

ب- مساواة واقعية (مادية): وهي تكون بين شخصين أو أكثر، بحيث القدرة المادية أو الصحيَّة أو العقليَّة. (اللانند، سابق، ص: ٣٢٨)

٢- العدالة:

تعدُّ العدالة من اسمى القيم الإنسانيّة على الإطلاق وهي أعلا الفضائل الاجتماعيّة ولا يمكن ان تتحقق السعادة إلا من خلالها، وهي صاحبة الأسبقية في الاستجابة لباقي القيم، ومن خلالها تتحقق السعادة والخير العام لا يتحقق إلا من خلال العدالة، وهناك وجهات نظر متعدد في الفكر السياسي الليبرالي للعدالة وكلّ مفكر يراها من وجهة نظر من حيث النتائج (ساندل، ٢٠٠٩م، ص:٣٦).

فمن جهة يرى هيووم العدالة على أنها المنفعة التي من خلالها تتحقق السعادة لأكبر عدد من البشر، وان الروابط الأسرية هي من أقوى الروابط بين الأفراد، ولكن هذه الروابط الطبيعيّة تتعارض مع الواجبات تجاه المجتمع المدني الذي يعيش الفرد معه، ولكن عليه ان يكون فضيلة "مصطنعة" تتبلور مع الوقت إلى ان تسمو على الأسرة؛ لأن فيها منافع لناس من خلال احترام الملكية الخاصّة وتبادل المنفعة والعقود بينهم، والعدالة تتكوّن من الأعراف التي تسود بين المجتمع وتكون نافعة لهم ويقول هيووم في "بحث في مبادئ الأخلاق" " تشكل ضرورة العدالة في دعم أو اصر المجتمع الأساس الفريد الذي تستند إليه تلك الفضيلة (أي فضيلة العدالة) ولأنه لا توجد صفة أخلاقية تحظى بالتقدير أسمى من العدالة، قد نستنتج ان هذا الظرف الذي تتحقق فيه اكبر منفعة ينطوي عموما على أقوى الطاقات التي تجعلنا نسيطر على مشاعرنا الوجدانية وهو شيء يتوافق تماما مع قواعد الفلسفة وحتى المبادئ العقلية المعروفة، حيث ان أي مبدأ أو قانون نرى ان له قوة وتأثيرا إلى حد كبير في حالة معينة، يمكن ان ينسب إليه تأثير مماثل في حالات أخرى" (جونستون، ٢٠١٢م، ص:١٥٠، ١٥١).

ادم سميث وكتابة "نظريّة الشعور الأخلاقي" إن البشر لا يمكنهم العيش منفردين ولكن الطبيعة جعلتهم يحتاجون ويكملون بعضهم، ولكن سيؤذون بعضهم ولكن المشاعر الطيبة ستجعل من الحب والصداقة والاحترام طريقا لسعادتهم، وإذا لم يكن هناك أي انسجام بين أفراد المجتمع تجبرهم المصالح والمنفعة على التماسك ولكن المجتمع خليط من سيء وحسن والظلم سيدمره؛ فإنه لا بدّ من العدل الذي يحمي المجتمع بجميع فئاته من بعضة البعض (بوز، ٢٠٠٨م، ص:٢٧، ٢٧).

ومن جهة أخرى فالعدالة عند كاتن مرتبطة بالأخلاق والحرية هي أساس الأخلاق وهي العدالة التي سنّ قوانينها الإنسان من خلال العقد الاجتماعي وعليه المثول إلى قبولها وهي من أعلى الفضائل الاجتماعيّة ومن خلالها تتحقق السعادة للبشر (ساندل، سابق، ص:٣٦).

ولن نتطرق كثيرا في هذا الموضوع لأنه محور الدّراسة.

وتخلص الدّراسة إلى ان الليبراليّة في مفهومها المعاصر الآن تركّز على شقين أولهما اقتصادي يقوم على حرّيّة الأسواق المفتوحة وحرّيّة التجارة والاستيراد والتصدير وإطلاق يد القطاع الخاص واقتصار دور الدّولة على وظيفة الحكم وفي شقّة السياسيّ تقوم على الديمقراطيّة بمؤشراتها المعروفة وهي التداول السلمي لسلطة والانتخابات الحرة الدورية النزيهة والتعددية السياسيّة الاجتماعيّة وحكم الأغلبية واحترام حقوق الأقلية وسيادة القانون وحرّيّة الصحافة والأعلام وأن تكون الحكومات خادمة لشعب.

الفصل الثاني : مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

يعتبر مفهوم العدالة من المفاهيم الرئيسية في الفكر السياسي، ومهما كان نوع هذا الفكر؛ لأن العدالة من القيم الإنسانية التي يحتاجها كل فرد، وكل مجتمع، لتستمر الحياة، ويؤمن كل فرد على ماله، ونفسه، وحقوقه، ويقدم ما عليه من واجبات تجاه دولته ومجتمعه، الذي هو جزء منه.

لقد حاولت الدراسة ان توضح هذا المفهوم، في الفكر السياسي الإسلامي، بنموذج الماوردي كأحد مفكري هذا الاتجاه والفكر السياسي الليبرالي، من خلال صاحب نظرية العدالة جون رولز وتحديد نقاط التلاقي والافتراق، بين الفكرين لهذا المفهوم.

وسيتيم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين، هما:

المبحث الأول: نظريات العدالة في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.

المبحث الثاني: التلاقي والافتراق في مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.

المبحث الأول : نظريّات العدالة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ والفكر السياسيّ الليبراليّ

لقد تعددت النظريّات المتعلّقة في مفهوم العدالة من بدايات الفكر السياسيّ سواء كان عقائدياً أو وضعياً، وذلك لما لهذا المفهوم من أهميّة على جميع نواحي الحياة وبجميع اتجاهاتها التي تسعى إلى سعادة الإنسان من خلال تحقيق العدالة بالطبقة التي تتلاءم وطبيعة كلّ مجتمع

ومن هنا، سيتم بحث هذه النظريّات من خلال التعرّض إلى المطالبين الآتين:

المطلب الأول: نظرية العدالة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ (الماوردي)

المطلب الثاني: نظرية العدالة في الفكر السياسيّ الليبراليّ (جون رولز)

المطلب الأول: نظرية العدالة في الفكر السياسي الإسلامي (الماوردي)

حياته:

هو علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي أبو الحسن أفضى القضاة الماوردي نسبة إلى بيع الماورد المولود في ٣٦٤هـ/ ٩٧٤م والمتوفى ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م.

عاش الماوردي في زمن تعدد الدّول الإسلاميّة التي دان بعضها اسماً للخلافة العباسية، وانفصل بعضها كلياً عن الخلافة، ولكن كانت فترة ازدهار فكري للتناقص بين الأمراء والملوك وتقريب العلماء والأدباء، فكانت فترة نشاط عقلي للعلوم بجميع فروعها وعمل الماوردي قاضياً وسفيراً بين الخليفة وبنو بويه فترت وبين الخليفة والسلاجقة.

إن الفترة الزمنيّة التي عاشها الماوردي كانت فترة تسلّط بني بويه على الحكم العباسي، وكان الخليفة رمزاً دينياً ولا يتدخل في الحكم لتجريد الصلاحيات السياسيّة من قبل أمراء بني بويه الذين استقلوا في الحكم وسيطروا على زمام الأمور لدرجة خلعهم من يريدون من بني العباس، وهذه الأحداث جعلت من الماوردي توجيه الخطاب إلى الخليفة والأمم والملك والأمير والسلطان لكثير تغيير الألقاب في تلك الفترة وبحسب الرغبة لكل من يتقلد منصب من بني بويه، وما كان للخليفة إلا القبول لما يريدون بسبب الضعف في نهاية الدولة العباسية (طقوش، ٢٠٠٩م، ص: ٢٢٤. ٢٢٥)

مؤلفاته:

- ١- تفسير القرآن (النكت والعيون)
- ٢- الحاوي الكبير:
- ٣- الإقناع:
- ٤- أعلام النبوة
- ٥- الأحكام السلطانية والولايات الدينيّة:
- ٦- الحاوي
- ٧- نصيحة الملوك:
- ٨- قوانين الوزارة وسياسة الملك:
- ٩- تسهيل النظر وتعجيل الظفر:

- ١٠- أدب الدنيا والدين
 ١١- كتاب الأمثال والأحكام
 ١٢- كتاب في النحو:

نظرية العدالة عند الماوردي:

يعتمد الماوردي على الدور الطبيعي للإنسان أنه مدني بطبعه ويقول "اعلم ان الله نافع قدرته، وبالغ حكمته وخلق الخلق بتدبيره، وفطرهم بتقديره، فكان من لطيف ما دبر، وبديع ما قدر، ان خلقهم محتاجين، وفطرهم عاجزين، ليكون بالغنى منفردا، وبالقدرة مختصا، حتى يشعروا بقدرته أنه خالق، ويعلمنا بغناه أنه رازق فندع بطاعته رغبة ورهبة، ونقر بنقصنا عجزا وحاجة" وليس مثل الحيوان الذي يستغني عن غيره من جنسه، ولكن الإنسان هو عاجز ان يستغني عن غيره، ولا تكتمل حياته إلا من خلال الاجتماع والتكامل بين البشر؛ لأنهم أحوج إلى بعضهم والذل إلى الحاجة وعجزه يمنعانه من الظلم إذا اغتني والبغي إذا قدر فلا بد من رادع لهذا الظلم من طبيعة الإنسان التي فطر عليها (الماوردي، ٢٠٠٥م، ص: ٢١٠).

يعتمد فكر الماوردي على نظرية العقد الاجتماعي التي من خلالها تتم المبايعة لسلطان أو أمام من قبل أهل الحل والعقد لحماية الدين وسياسة الدنيا بموجب القرآن والسنة النبوية والإجماع والقياس فلا بد وتكون البيعة هي العهد بالسمع والطاعة بما لا يتعارض مع العقيدة، وعلى السلطان ان يقيم الحدود على نهج القرآن والسنة وتكون المبايعة برضا الرعية (رسالن، ١٩٨٣م، ص: ١٨٤).

لقد نظر الماوردي إلى مفهوم العدالة بأنها هي صلاح الدنيا، وأن تكون العدالة هي النظام العام في الإمام والوزير والقاضي والفرد والمجتمع فلا بد ولكل منهم رؤية في كيفية العدالة عنده في صلاح الدنيا، ولها ست قواعد أساسية، هي:

- ١- **الدين المتبع:** لأنه هو الدين القويم وأقوى قاعدة لصلاح الدنيا والآخرة، والذي من خلاله يراقب الإنسان نفسه وغيره للقيام بما أمر الله، وكما أراد الله وليس كما يريد الإنسان، ويقول الماوردي على لسان بعض الحكماء: "إن الأدب أدبان: أدب شريعة وأدب سياسة، فأدب الشريعة ما أدى الفرض، وأدب السياسة ما عمر الأرض، وكلاهما يرجع إلى العدل الذي به سلامة السلطان، وعمارته البلدان، لأن من ترك الفرض فقد ظلم نفسه، ومن خرب الأرض فقد ظلم غيره. (الماوردي، سابق، ص: ٢١٦، ٢١٧).

٢- **سلطان قاهر:** وهو السلطان المهاب والجامع للناس على مصير واحد والزاجر لمن يعتدي منهم، ولأن النفوس البشرية متنافسة وقاهر القوي منهم الضعيف؛ لا بُدَّ لهم من سلطان ذي شكيمة وقوة مهابة تنصاع إليه النفوس، وتكف عن الأذى للغير وقد قال الرسول "السلطان ضل الله في الأرض يأوي إليه كلّ مظلوم" (الماوردي، سابق، ص: ٢١٨، ٢١٧).

يشترط في من يتولّى الإمامة أو الخلافة عشرة شروط، أوردها لنا الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية، وهي: (الماوردي، ٢٠١٤م، ص: ٢٥، ٢٦).

أ. حفظ الدّين: على الأمام حفظ الدّين وحراسته من كلّ عابث، وعليه ان يقيم الحدود والحقوق بالعدل.

ب. تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين من الرّعيّة بالعدل فلا يظلم منهم أحد.

ج. حماية المسلمين والدفاع عنهم بنشر الأمن للجميع والمحافظة على أموالهم وأعراضهم.

د. إقامة الحدود وتنفيذها لتصان المحارم والدين.

ه. تحصين الحدود ومنع الاعتداء على المسلمين ومن بينهم معاهدة من الخارج.

و. الجهاد في سبيل الله ليتم الدّين كما إراد ÷ الله ويظهره على الدّين كله.

ز. جباية ألفي والصدقات على أساس شرعي ودونما خوف أو ظلم.

ح. تقدير العطايا دون إسراف أو بخل ودفعة في أوقاته المحددة.

ط. توظيف الأمين وتقريب الناصح لتكون الأمور المائيّة عند الأمين الحافظ والإعمال عند الناصح الضابط لها بكفاءة.

ي. على الإمام مباشرة ومراقبة أمور الدّولة بنفسه لينهض بدولته ويحرس أمّته.

وعلى الإمام أو الملك ان يطيع الله سبحانه وتعالى وان يعدل بنفسه قبل كلّ شيء من ترفعه عن صغائر الأمور ويعلو في نفسه لتقتدي به الرّعيّة ويقول في ذلك: "من الواجب على الملك الفضل والسانس العادل ألا يكون على أحد من رعيته ولا ممن في ضمن مملكته وجملة حاشيته في تحسين أدبه، وقمع شهواته المفسدة الضارة، اقدر منه على نفسه، فإنّ من عجز عن سياسة نفسه وتقويم أخلاقه، كان خليقا ان يكون عن تقويم غيراً أعجز" (الماوردي، ١٩٨٨، ص: ٧٠).

إنَّ الملك إذا عدل بنفسه؛ كانت النتيجة العدل وحفظ الرّعيّة من النقص والعيوب ويعدل المائل ويحمي العرض ويرد الحق ويسير بهم على الشريعة الإسلاميّة ويحمي حدودها، لأنه رأس الهرم في الدّولة؛ فإن صلح صلحت الرّعيّة والدّولة، وحلّ الأمن والأمان، وان فسد فسدت الدّولة والرّعيّة وأصبحوا أهل الفضل والخير من الرّعيّة أعداءه وهذا النوع سيكون زواله سريعاً (الموردي، سابق، ص: ٨٠).

٣- **عدل شامل:** وهذا العدل يكون شاملاً لكل الرّعيّة دون تمييز أو تحييز؛ لأن بالعدل تعمّر الأرض وتأمين الرّعيّة على أموالهم وأعراضهم وأنفسهم والظلم هو الخراب للبلاد والعباد، وان على الإنسان ان يعدل في نفسه قبل كلّ شيء، والآ يتجاوز على غيره فيجور، ولا يقصر بحق نفسه فيظلمها ويظلم غيره، لأنه عجز عن إقامة العدل في نفسه فكيف يعدل مع غيره وعدل الإنسان مع الآخرين (الموردي، سابق، ص: ٢٢٥).

وللعدل ثلاث أوجه، هي:

أ- عدل السلطان مع الرّعيّة: وهو عدل من السلطان أو الملك لباقي الرّعيّة.
ب- عدل الرّعيّة مع السلطان: أي عدل الرّعيّة مع من يحكمهم ويكون بثلاث طرق، بإخلاص الطاعة، وبذل النصرة، وصدق الولاء.

ج- عدل الرّعيّة فيما بينهم: وهو عدل الإنسان مع باقي الناس وجمعها سيدنا عيسى عليه السلام جمع أدب العدل في جميع نواحي الحياة في مقولته " لا تتكلموا بالحكمة عند الجهال فتظلموهم، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم ولا تكافئوا ظالماً فيبطل فضلك يا بني إسرائيل الأمر ثلاث: أمر تبين رشده فاتبعوه، وأمر تبين غيّة فاجتنبوه، وأمر اختلفتم فيه فردوه إلى الله تعالى" (الموردي، سابق، ص: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨).

٤- **أمن عام:** هو الطريقة التي تحقق العدل بين الناس وتأمين به الرّعيّة وغياب الأمن يولّد الخوف والأمن نتيجة لوجود العدل فلا عدل دون أمن (الموردي، سابق، ص: ٢٣٠).

٥- **خصب دار:** أي الرفاه في العيش، والذي إن وجد يعمّ الخير بين الناس وتقلّ الشحاء والبغضاء والحسد بينهم، والخصب له وجهان، خصب مكاسب نتيجة الأمن وخصب للمواد ونتيجته العدل (الموردي سابق، ص: ٢٣٢، ٢٣٣).

٦- أمل فسيح: إن الأمل يعطي الإنسان الدافع للقدوم على الحياة ويعمّر الأرض ويزرع الشجر، فلولا الأمل لبقى الناس على حالتهم الطبيعيّة وقال الرسول " الأمل رحمة من الله لأمتي، ولولاه لما غرس غارس شجرة، ولا أرضعت أم ولدا" (الماوردي، سابق، ص: ٢٣٤).

يقول الماوردي: إن للملك أعداء ولهم مطامع، ولكي يسلم الملك من أطماعهم فيه وفي ملكة؛ عليه ان يجمع كلمتهم ويتألف قلوبهم بالعدل والإنصاف والفضل والإحسان وأن تكون هذه هي أسباب العمار للدولة ولا يأخذ شيء من الرعيّة إلى بحق، وعلى الملوك الترفع عن الرذائل والسمو لكسب الفضائل من خلال طرق متعددة من ضمنها العدل (الماوردي، ١٩٨٨، ص: ٩٧).

وعلى الملك تقوى الله وهي عند الماوردي خمسة أقسام كما ذكرها في كتاب نصيحة الملوك، وهي:

- ١- معرفة الله حق معرفة: من خلال توحيد الله وعدم الشرك بالله ويعرف الله أنه رحيم وعادل
- ٢- الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما أمر الله من اعتقاده.
- ٣- أداء الفرائض واجتناب الكبائر.
- ٤- إقامة حدود الله من خلال إقامة العدل والحكم بالحق والابتعاد عن الظلم أو الاعتداء على الرعيّة واكل حقوقهم والافتداء برسول الله كما أمر الله عز وجل
- ٥- التأدّب بأدب الله ورسوله. (الماوردي، سابق، ص: ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨)

وعلى الملك أن يختار من الأمور أوسطها والابتعاد عن الأطراف؛ لأن الطريق الوسط هو الطريق المحمود فما زاد أو نقص فهو مذموم وقال الماوردي عن التوسط " الشجاعة بين التهور والتحرز، والعبادة بين الهتك والتبتل، والحزم بين الاستقصاء والإهمال، والجود بين التقتير والتبذير، والحلم بين الطيش والتذلل، والتواضع بين التملق والتكبر، والغنى بين الإكثار والإقتار" (الماوردي، سابق، ص: ١٩١).

وعلى الملك ألا يتعجل في اتخاذ القرارات إلا بعد صبر وتأنٍ وتفكير لأن التعجل في اتخاذ القرارات قد يفسد أمورا كثيرة ومنها تنحي العدالة ولكن لا يكون التأنى في اتخاذ القرارات لشؤون الرعيّة من باب الكسل، وقال الله عز وجل (ان جاءكم فاسق بنبأ

فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) (الحجرات اية ٦)
(الموردي سابق،ص:١٩٤)

وعند الموردي شروط لتحقيق العدل والصلاح في سياسته العامة، هي:

- ١- ألا يفرق بين العامة والخاصة من الرعية وحثهم على تطبيق العقيدة في كل مناحي حياتهم ولا يجور أحدا على الآخر من خلال الرشد والنصح ومعاينة من يتجاوز الحدود التي حرمها الله أو نشر الفساد والفجور (الموردي، سابق، ص: ٢٥٧)
- ٢- لا يحل الأمن في العامة من الرعية إلا من خلال الحماية من خلال التشريعات التي يتكفل الملك بتطبيقها ومنع الاعتداء على الرعية ويتفرقون لشؤون دنياهم وآخرتهم، الذي من نتائجه ازدهار وتطور للدولة (الموردي، سابق، ص: ٢٥٨)
- ٣- تطبيق القانون وفق الشريعة بين أفراد الرعية وعدم أخذه الرأفة في حدود الله من قتل وسلب ونفي وحبس أو قطع، ولا يتعدى الحدود التي أمر الله بها وتكون عقوبته تأديب وتدين، وأن يقتدي بالله والرسول من خلال الآية الكريمة (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) النور(٢):
(الموردي، سابق، ص: ٢٥٩)

ومن يحبس من الرعية لذنوب اقترفه، فعلى الملك ان يتحرى من خلال ثلاثة أمور، هي:

- أ- أن يؤمنهم في المأكل والملبس؛ لأن "السلطان ولي من لا ولي له"
- ب- على الملك متابعة أمر من في الحبس على فترات زمنية علها تستجد مستجدات من توبة للمذنب أو ظهور حقائق في قضية وذلك رحمة فيمن اخلف من الأهل والولد
- ج- أن يحكم بينهم بشرع الله وسنة الرسول.
- ٤- إنزال الناس منازلهم من خلال التعرف إلى طبيعتهم، وكل مهنته وصنعتهم ومكانته بين أقرانه من أهل العلم والمال والأنساب، وهذا يجعل منهم أهل صلاح لدوله وتؤكد هذا الآية الكريمة (واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين) (الشعراء الآية ٢١٥) (الموردي، سابق، ص: ٢٦٥).
- ٥- على الملك ألا يظلم الرعية؛ لأن الظلم هو الفساد والعدل هو الصلاح، ولا يسمح لأحد ان يظلم باسمه لأن ذلك يصبح عادة بين الناس، لأن الناس على دين ملوكها

وقد قال الرسول عندما تقاضى عنده أحدهم، وكان منه التجاوز في القول: " دعوه فإنَّ لصاحب الحق يداً ولساناً" (الماوردي، سابق، ص: ٢٦٩).

٦- على الملك ان يكون له عيون وجواسيس ينقلون له أخبار العامّة والخاصة، لكيلا يكون كمن لا يعلم شيئاً عمّا يدور في ملكة ومن خلفه يفرع بهذا القلوب ويجبرهم على الطريق الصحيح منه خوفاً فهم بما يصل إليه من عيونهم. (الماوردي، سابق، ص: ٢٧٦).

٧- على الملك أن يعين على بابه حاجب ليّن في التعامل مع الناس، والألا يمنعوا من الدخول على الملك صاحب حاجة أو مظلمة، وان الحاجب الذي يمنع الناس عن الملك جعل الخاصّة يتصرفون في العامّة بحسب أهوائهم؛ لأنهم على علم بأنه لا يصل إلى الملك من خبرهم شيء وهذا هو العدل الذي من خلاله تصلح العامّة والخاصة (الماوردي، سابق، ص: ٢٧٨).

٨- على الملك ان يأخذ ما تقدم ذكره بعين الاعتبار للوقوف على حقائق الأمور ومعاقبة من أساء وتكريم من أحسن، ولا تكون للتسلية واللعب (الماوردي، سابق، ص: ٢٨٣).

٩- على الملك ان يجعل الأمور جميعها بيده ويد من انتمهم على خلافته في مكان أو لحادثة من وزراء وأمرأ مناطق أو قضاة، فلا يترك العامّة تتسلط على بعضها البعض؛ فإنَّ في ذلك الفساد والظلم (الماوردي، سابق، ص: ٢٩١).

وترى الدّراسة ان ذلك قريب من فكرة (المستبدة المستنير)، أي السلطان القوي الأقرب إلى الحكم المطلق، لكن دولته تخلص من الفساد، والدين هو مشروع نهضوي يرى ضرورة تنفيذه.

ان للملوك مجموعة من الناس يسمون الخاصّة وهم المقربون من الملك، ويعيشون في كنفه وهم ولده وخدمه وعبده ووزرائه وكتابه ومن يقومون بالإعمال الخاصّة بشخص الملك، ويأتي من بعدهم الجيش بقاتته وجنوده وأمرائه على المناطق البعيدة عن مركز الدّولة (الماوردي، سابق، ص: ٢٠٨).

خاصة الملك:

ان لخاصته، وبشكل عام على الملك عشر خصال يقوم بها تجاههم، وهي في كتاب نصيحة الملوك (من ص: ٢٢٥ إلى ٢٣٧):

- ١- ألا يرضى منهم إلى ما يرضاه لنفسه.
- ٢- صرف مستحقاتهم من غير تأخير، ولا تكون لهم حجة في ظلم الناس واخذ أموالهم، وتكون هذه المستحقات كافية لهم ولكل ما بحوزتهم من حيوانات وخدم وغيره.
- ٣- ألا يقوم بتقديم أو تأخير أحدٍ منهم بغير حق أو بحسب أهوائه.
- ٤- ألا يسمح لأحد منهم في ظلم أحد من الرعيّة، وان على الملك ان يخبرهم بأنه لا فرق بين أحدٍ منهم، أو أي من الرعيّة، فهم سواسية أمام القانون، والعدل هو الحكم بينهم وكلّ له حقه بحسب ما أراد الله.
- ٥- ان يعفو عنهم إذا صغرت الذنوب أو بالخطاء ويكون هذا من خلال:
 - أ- ان يكون على علم بما يصنعه الخاصة من معاصٍ وغيرها، ويعلم مذاهبهم وطريقة عبادتهم ولا يسكت عن شيء بعيد عن الشريعة الإسلاميّة.
 - ب- ان يغض النظر وكأنه لا يعلم عن ما يجوز التسامح به.
 - ج- ان تكون عقوبته لخاصته بالحد الأدنى ولكن تكون رادعة.
- ان لم تكن الجريمة من الكبائر أو تؤثر على الملك يكون العفو اقرب من العقاب فيها
- هـ- ان يؤخر العقوبة عليهم لكيلا يظلم أحداً، أو يتوب مرتكبها.
- ز- ان حدود الله من الخطوط التي لا يسمح لأحد في تجاوزها ومعاقبة من يتجرأ عليها.
- ٦- ان يشغل خاصته باستمرار ولا يجعلهم يستريحون إلا ضمن المعقول؛ لأن الراحة عواقبها العجز والكسل والفتل والضعف، فعليهم ان تكون أجسادهم دائماً مهيأة للقتال والعمل.
- ٧- ان يختار من خاصته من يشاورهم في أمره ومعاونين له على الآخرين منهم.
- ٨- ألا يسمح بانتشار الفسق من شرب للخمر والميسر عند الخاصة والجيش.
- ٩- ان يكون لينا عليهم، ولا يحتجب عنهم كلّ الوقت، وان يقضي لهم حوائجهم.
- ١٠- ان يكون لهم دائماً السند من خلال مساعدة المريض والكبير في السن واليتيم والمحتاج، وهذه المعاملة ينتج عنها الإخلاص في العمل وإقامة العدل في العامّة والخاصة.

إن الوزير -في فكر الماوردي- هو حبل الوصل بين الراعي والرعية، وهو "السائس المسوس"، بحيث هو من يسوس الناس في الدولة ويجبرهم على الطاعة، ولكن هذه السياسة مشروطة بإرادة السلطان الذي يكون الوزير مطيعاً له (الماوردي، ١٩٩١، ص: ٤٢)

وللوزارة عند الماوردي أسس، هي:

- **الدين:** ان أساس الحكم الدين الإسلامي والحق الذي نزل من الله عز وجل ويوصي الوزير في مقولته " فاجعل الدين قانداً، والحق رائداً، يذل لك كل الصعب، ويسهل عليك كل خطب، لأن للدين أنصاراً وللق أعداء" (الماوردي، سابق، ص: ٤٤)
- **العدل:** هو للوزير دافع وقوة، ومن خلال العدل يتم الدوام، وهو ليس محصوراً في أمر ما، ولكن العدل الشامل في المال والفعل والقول.
- **عدل في المال:** ان على الوزير المؤمن على الرعية ان يحصل الأموال مما تجب عليهم ان يدفعوها، وان يدفعها في أبوابها بحسب ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وليس بحسب أهوائه، ويقول الماوردي في هذا: **فعدلك في الأموال، ان تؤخذ بحقها، وتدفع إلى مستحقيها، لأنك في الحقوق سفير مؤتمن، وكفيل مرتهن، عليك عزمها وغيرك غنمها**" (الماوردي، سابق، ص: ٤٦).
- **عدل في القول:** والمقصود في هذا النوع من العدل ان على الوزير ان يزن كلامه ولا يضعه في غير موضعه، فالعالم كلام يليق به، ولا يخاطبه كما يخاطب الجاهل فلك منزلته وعلى حسب المنزلة يكون الكلام ويستشهد على هذا من أقوال الحكماء، حيث يقول احدهم " جعل الله الإنسان أفضل حيوان، وأفضل جارحة فيه اللسان، فجعله لضمائر ترجمان، ولما جمعته العقول، والبصائر تبيان، وبين الحق والباطل فرقانا" (الماوردي، سابق، ص: ٤٦).
- **عدل الفعل:** وهو الآ عقبه إلا بذنب والعمو لا يكون في الحدود وأن تكون محسن ولكن حازم في أمر الدين والدولة وان تولي من هم على قدر الأمانة ويستشهد في قول أحد البلغاء "لا تصطنع من خانة الأصل ولا تستصحب من فاته العقل، لأن من لا أصل له يغش من حيث ينصح، ومن لا عقل له يفسد من حيث يصلح وذلك مما يعسر توقيه ويفوت تداركه وتلافيه" وعلى الوزير ان يوفي بعهوده (الماوردي، سابق، ص: ٤٨، ٤٩).

أنواع الوزارة:

١- **وزارة تفويض:** وهي الوزارة التي تجمع بين كفاية السيف والقلم، وهي المطلقة لما تحتويه من اختصاصات واسعة للوزير من استيلاء على تدبير الدولة من خلال العقد والحل، فأما العقد فشروطه تنفيذ وإقدام، وأما الحل فشروطه دفاع وحذر (الماوردي، سابق، ص: ٥٨، ٥٩).

٢- **وزارة تنفيذ:** وهي مخصصة وليست مثل وزارة التفويض الشاملة، وهي مقتصرة على أربعة قوانين عند الماوردي، فهو الوسيط بين الملك والرعية ويقدم الرأي والمشورة للملك ان طلب منه، ويهتم بأمر الملك الخاصة والاعتناء بالملك فهو عينه وسمعه (الماوردي، سابق، ص: ٣٦).

الأمرء:

ان لاتساع الدولة في تلك الفترة كان لا بُدَّ من تعيين الأمرء على البلاد البعيدة، التي تتبع لمركز الحكم والخليفة/ ولكن الذين يأمرهم الملك هما نوعان:

١- **عامّة:** وهما نوعان:

أ- **استكفاء:** وهي ان يقوم الخليفة باختيار من يريد ليتولى الأمانة، ويقوم بأعمال الخليفة نيابة عنه، ولكن يرى الماوردي ان الأمير يجب ان تكون فيه سبعة شروط، هي:

- تدبير الجيوش وتوزيعهم على المناطق وتحديد رواتبهم، وإذا كانت محددة الرواتب من الخليفة ما على الأمير إلا ان يدفعها لهم.

- يعين القضاة في أمارته ويتابع القضايا بين الناس.

- جمع الزكاة والخراج وجميع المصادر المالية التي سنتها الشريعة الإسلامية وتوزيعها بحسب الاستحقاق.

- حماية الدين والأعراض والمراقبة على السلوك الديني ومنع أي استحداث فيه أو تغيير.

- إقامة الحدود بين الأفراد بحسب الشريعة الإسلامية.

- ان يكون الإمام في الصلاة أو يستخلف من ينوب عنه.

- تسيير قوافل الحجاج وحمايتها من الأعداء وتسهيل الطريق عليهم.

- ان كان من وضع الأمير في منسبة وزير التفويض بعد استئذان الخليفة، فلا يحق له عزله، ولو عزل الوزير؛ يبقى في مكانة.(الماوردي سابق، ص: ٤١)

ب- استيلاء: وهي التي تكون عن حاجة واضطرار من خلال الاستيلاء أو فتح منطقة بالقوة، يقوم الخليفة بتفويضه إمارتها، فمثل هذا النوع يكون مستبداً في إدارة وسياسة هذا الجزء الذي يحكمه، وهذا يجوز له ما لا يجوز لأمير الاستكفاء، وذلك للاستطاعة والعجز في تحقيق الهدف من حفظ وحراسة للدين والشريعة(الماوردي، سابق، ص: ٤٤).

وضع الماوردي شروطاً بمن يتقلد أمانة الاستيلاء، هي:

- حفظ منصب الخليفة وإدارة الأمانة بحدود الشريعة.
- الطاعة الدينية والتي من خلالها تروّض النفس فلا تعاند ولا تظاهر.
- ان يجعل كلمة المسلمين موحدة لكيلا يتفرقوا ويذهب ربحهم.
- استيفاء المال بحق وليس بباطل وبحسب ما ورد في الشريعة.
- إقامة الحدود كما أمرت الشريعة وحمايتها كما أرادت الشريعة وتطبق على من خالف الشريعة.
- ان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.
- ان يبقى على العقود الدينية ولا يبطلها أو يسقطها.(الماوردي، سابق، ص: ٤٥)

أمانة الجهاد

وهذه كما الإمارة، فإنّ فيها العامة والخاصة، وهي مختصة في القتال، وأما الخاصة فهي التي تعنى في قيادة الجيش وأمور الحرب، والعامة وهي التفويض من الخليفة إلى أمير الجهاد بكل شيء يدور في فلك الإمارة من صلح وتقسيم المغانم وغيرها من أمور الحرب والجهاد ولها من الأحكام عند الماوردي.

أولاً: تسيير الجيوش ولها حقوق، هي:

- ١- على الأمير ان ييسر بجيشه على مهل ويسر ويقدر ظروف الجنود ودوابهم.

٢- على الأمير تفقد الخيول ولا يجعل جنوده يستخدمون من لا تقوى إلى التحمل وكلّ بحسب ظرفها ولا يحملها مالا تطيق وهذا الرفق بالحيوان من وجهة نظر إسلامية عند الماوردي.

٣- مراعاة الجنود الذين تحت إمرته من متطوعين ومرترقة.

٤- ان يعرف الجنود بعضهم ببعض ويحدد القادة منهم.

٥- ان يتفقد الجنود ويتعرف على المجاهد الحق أو من هو متناقل أو جاسوس للعدو.

٦- ان يجعل لكل فرقة منهم شعاراً خاصاً بهم.

٧- ألا يجعل النديّة في النسب أو الرأي شحناء وعداء بينه وبين من هم بمنزلته في الحسب والنسب في مثل هذا الموقف. (الماوردي، سابق، ص: ٤٧، ٤٨، ٤٩)

ثانياً: إن من الناس الذين تنسب إليهم هذه الإمارة نوعين، أمّا من بلغتهم الدعوة الإسلامية ولم يسلموا فإنّ لأمير الحرب ان يحاربهم أو ينذرهم بالتهديد والوعيد، وذلك بحسب الحالة التي يرى من خلالها مصلحة الدّين والجيش. وأمّا الثانية فهم الذين لم تبلغهم الدعوة ولم يسمعوا بها، وهذا النوع يحرم قتالهم حتى تبلغهم الدعوة. (الماوردي، سابق، ص: ٤٩).

ثالثاً: ما يكون من الأمير تجاه الجنود، وهي عشر (الماوردي، سابق، ٥٥، ٥٦، ٥٧) :

١- حراسة الجيش من خلال العيون وان يسلك بهم الطرق الآمنة.

٢- اختيار الموقع المناسب لملاقاة أعدائهم.

٣- توفير المواد التموينية للجيش وما تحتاجه الخيول من علف.

٤- العمل الاستخباري من مهام أمير الجيش لكي يعرف عدوّه ويأمن مكره.

٥- تعيين قادة لكل مجموعة وتحديد مواقعهم مع الانتباه لهم باستمرار لكيلا يميل العدو على جهة منهم وان حدث يزودهم بجنود.

٦- ان يمددهم بالمعنوية والحالة النفسية الجيدة ليلاقوا عدوهم بحاله نفسية جيدة

٧- على الأمير ان يذكرهم بأجر المجاهد والصابر والشهيد والمكاسب من الغنائم لمن يبقى حياً.

٨- أن يشاور أهل الرأي.

٩- أن يعلمهم بأنهم طلاب دين وليسوا طلاب دنيا، وان يحاربوا عدو الله وعدوهم من أجل إقامة العدل على الأرض وليس لأهواء شخصية.

١٠- لا تجارة ولا عمل لمن في أرض الرباط والجهاد.

رابعاً: حقوق الجهاد، وهي نوعان عند الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية ص(٥٦ إلى ٦٠)

١- **حق الله:** وهو الصبر أمام العدو وعدم الانهزام من المعركة ويكون الهدف نصرة للدين، وان توزع الغنائم على الجيش بحق الله وشرعة ولا يبخس أحداً من الجنود حقه وهذا من عدل الأمير في جنوده وان لا يساير أحد من الأعداء لأي ظرف كان قرية أو نسب أو صحبة أو تجارة على حساب الدين.

٢- **حق الأمير:** التزام الطاعة، والأمر أمره، ولا أمر بعد أمره، لكيلا يتفرقوا بسبب كثرة الآراء وان يمثلوا لتنفيذ ما يؤمرون وينتهوا عما ينهاهم، وان يتقبلوا قسمة المغنم إذا كانت بالتساوي، ولا يتشاحنوا عليها(الماوردي، سابق، ص: ٦١).

خامساً: ان يصبر الجيش مع أميرة ويصبروا بصبره على محاربة أعدائهم، وهي حق من حقوق الجهاد ويجب الالتزام به حتى تنتهي بواحدة من الأربع إمّا ان يسلموا وإمّا ان ينتصر المسلمون عليهم مع بقائهم على الشرك ويغنموا منهم أو المسالمة بدفع المال أو الهدنة لفترة زمنية محددة، وكلّ هذه بحسب ظروف المعركة(الماوردي، سابق، ص: ٦٢، ٦٣، ٦٤).

سادساً: على الأمير ان يسير في جنوده إلى أرض أعدائه ومحاصرتهم وهدم منازلهم وحرق بيوتهم وقطع شجرهم؛ ان كان فيه الصلاح، وان لم يكن به من الصلاح فلا يفعل هذا الأمر فإنه مشروط في الفائدة والصلاح(الماوردي، سابق، ص: ٦٥).

القضاء:

ان القاضي هو الذي يقيم العدل بين الناس، ويقول الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية: إن لهذا القاضي شروطاً إذا توافرت فيه صلح توليه لمنصب القضاء وهي(الماوردي، سابق، ص: ٨١، ٨٢)

- ١- الرجولة في البلوغ والذكورة
- ٢- ان يكون على قدر عالٍ من التعقل والوعي والفتنة والذكاء.
- ٣- الحرّية: ألا يكون مملوكاً لأحد.
- ٤- الإسلام: ولا يجوز القاضي أن يكون على دين غير دين الإسلام.

- ٥- العدالة: وهي من أهم الشروط والمقصود به عدالته مع نفسه قبل عدالته مع الناس.
- ٦- سلامة السمع والبصر ليتمكن من سماع المتحاجين ويرى حركاتهم ومن خلالهما يستطيع ان يميّز بين الحق والباطل.
- ٧- العلم بالأحكام الشرعيّة من أصول وفروع.

والقضاء منه العام ومنه الخاص، والعامّة تقوم على الأحكام الآتية كما ذكرها لنا الماوردي في الأحكام السلطانيّة، وهي: (الماوردي، سابق، ص: ٨٧، ٨٨)

- ١- المنازعات: على القاضي ان يفصل في الخلافات بين الناس وإنهاء الخلافات إمّا بالصلح أو بالجبر.
- ٢- تحصيل الحقوق ممن ماطل بها، وردها إلى أصحابها، ويكون إثباتها إمّا بإقرار أو ببينة.
- ٣- السماح لمن منع من ان يتصرف بشؤونه لصغر في السن أو مرض وشفي منه والحجر على من عجز عن التصرف لمرض أو كبر في السن.
- ٤- إدارة الأوقاف والتصرف بها بحسب الشريعة.
- ٥- تنفيذ الوصايا وبحسب ما اشترط صاحبها.
- ٦- زواج من وصل إلى سنّ الزواج من ذكور وإناث، وإن لم يكن له وليّاً فالقاضي وليّ من لا وليّ له.
- ٧- إقامة الحدود كما أمر الله، ولكن ان كانت من حقوق الله فعليه تنفيذها بنفسه، وان كانت من حقوق الناس فتكون بحسب طلب المستحق إليها.
- ٨- النظر في المصالح العامّة ومنع من يعتدي على الطرق.
- ٩- ان يختار من ينوب عنه من أهل الأمانة والعدل.
- ١٠- المساواة بين الناس في مجلس القضاء والحكم، فالناس سواسية في هذا المكان ولا يفرق بين أحد منهم لمكانة اجتماعيّة أو غيرها.

أمّا الخاصّة فتنتهي بانتهاء الفصل بما كانت له ولا يكون لها عمل غير ما كانت له، ولا يجوز للقاضي ان يقبل الهدايا من أحد، ولا يؤخر البت في القضايا من غير عذر أو يحتجب عن الناس، ولا يحكم لواليه أو أولاده ولا يشهد بما هو لصالحهم، ولكن يحق له ان يشهد عليهم، والعكس مع عدوه، ويحكم له أيضاً ويقول الماوردي في هذا "لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية" (الماوردي، سابق، ص: ٩٣).

الاقتصاد:

إن الزكاة والصدقات والخراج والفيء والغنائم والجزية والركاز جاء الأمر في توزيعها بالعدل الذي أراده الله، وهي نوعان: ظاهر وباطن، فأما الظاهر في كل شيء ظاهر للعيان من زرع وماشية وأما الباطن من ذهب وفضة وأموال نقدية لا يعلم بها إلا مالكةا، وليس للوالي يد على المال الباطن، وعليه ان يحاربهم عليها ان امتنعوا عن دفعها، وعلى من يتولى أمر الزكاة ان يكون عادلا ومسلما وحرا وعالم بأحكامها(الماوردي،ص:١٣٣).

وليس لبشر أي دور في تقسيم الصدقات لما أمر الله به في قوله تعالى(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة: ٦٠) وقال الرسول بعد نزل هذه الآية: (ان الله تعالى لم يرص من قسمة الأموال، بملك مقرب، ولا بنبي مرسل، حتى تولى قسمتها بنفسه) (الماوردي،سابق،ص:١٤٣)

الرعية:

إن على العامة من أفراد الدولة الطاعة للملك بشرط العدل بين أفرادها، ولا يجعل من بيده السلطة ان يعدل بحسب أهوائه الخاصة، ولكن عليه ان يكون ميزان العدل عنده ضمن حدود الشريعة الإسلامية، ومن مصادرها الرئيسية ويستشهد بقول الحسن البصري: " إنما جعل السلطان ناصر لدينه فكيف بمن استحل به الظلم"(الماوردي،سابق،ص:٢٥٧).

وفي كتاب أدب الدنيا والدين يضع لنا الماوردي القواعد التي تقوم بإصلاح الدنيا من خلال إقامة العدل الشامل في جميع الأحوال، وأما الإنسان فصلاحه يكون من خلال:

أولاً: **نفس مطيعة:** يستطيع من خلالها ان يتحكم في تصرفاته، وهي نوعان طاعة نصح وهي عقلانية وراشدة والتي يرى من خلالها الحسن والقبيح وتصدق النفس إذا سلمت من هواها " **من تفكر أبصر**" وطاعة انقياد وهي التي تتجه إلى الخير إذا أمرت وتنتهي عن الشر إذا نهيت (الماوردي،سابق،ص:٢٣٦،٢٣٧).

ثانياً: **ألفة جامعة:** وقال الرسول عنها: **المؤمن ألف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، وخير الناس انفعهم لناس**" وهي المحبة والمودة بين الإنسان والإنسان دون التمييز عن الغير والنظر بعين النقص للآخرين والتي تثير الشحنة والحسد والشر بين

الناس، وأسباب الألفة هي الدّين والنسب والمصاهرة والبر والمودة والتي من خلالها يحدث الترابط الاجتماعي بين الناس(الماوردي، سابق،ص:٣٧،٣٨).

ثالثاً: مادة كافية: وهي القوّة الاقتصاديّة التي من خلالها يتقدّم المجتمع ويزدهر ومن خلاله يعيش الأفراد حياتهم بشكلٍ مرضٍ ودون مرارة وحسد.(الماوردي،سابق،ص:٢٣٦)

ومما سبق يتبين لنا ان الماوردي كان يذهب مباشرة إلى الموضوع ويناقشه وفقاً للشريعة الإسلاميّة، ويرى ان العدالة هي اصلاح النظام السياسيّ برمته ولا يجوز اصلاح جزء وترك الآخر؛ لأن النظام السياسيّ، وبحسب ما ترى الدّراسة، هو ليس جزءاً، بل كلّ يتمم كلّ منه الآخر، وحدوث اي خلل في أحد اجزائه يعطل النظام ويفسده وهذا هو الظلم.

المطلب الثاني: نظريّات العدالة في الفكر السياسيّ الليبراليّ(جون رولز)

حياته

ولد جون بوردلي راولز سنة ١٩٢١م في ولاية "ميراند" الأمريكية ومن خلال دراسته الأساسيّة كان راولز مهتماً في مفهوم العدالة، من خلال نوعية الكتب التي يطالعها، وحصل على بكالوريوس في الفلسفة من جامعة برينستون في سنة ١٩٤٣م وحصل على تجربته العمليّة من خلال التحاقه في القوات البحريّة الأمريكيّة، أثناء الحرب العالميّة الثانيّة، وانتقلت فرقته إلى جنوب آسيا، وكانت الحرب بمثابة مدرسة لجون راولز، ليكتشف الماسي التي يتعرض إليها البشر، من ويلات الحروب وشهد انحراف النازية وسماها "الديانة المنحرفة" واستخدام السلاح النووي، لقتل المدنيين والأبرياء في اليابان، من قبل دول التحالف، وهذه الويلات جعلته يرفض الاستمرار في الجيش، ويعرض عن المذهب المنفعي ويبحث عن مذهب جديد، يكون الأمن والسلم هما غايته، وكانت نتائج الحرب بالنسبة إليه جعلت الشك يسيطر عليه تجاه المدنيّة الحديثّة، وحصل في سنة ١٩٥٠م على الدكتوراه وعمل أكاديمياً، وله من المؤلفات في نظريّة العدالة وتوفي في سنة ٢٠٠٢م.(غريب،٢٠٠٩م،ص:١٤-٢٠)

آثار راولز

يعتبر جون راولز من أهم فلاسفة الفكر السياسيّ الليبراليّ المعاصر، الذي تدور في أروقه قضايا ساخنة حول موضوعات مهمة، مثل الأنصاف، والليبراليّة السياسيّة،

وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والديمقراطية، والعدالة، التي كانت من أهم ما اشغل فكر رولز والتي يعتبرها أهم قيم المجتمع المدني، والتي طرحها ضمن نظرية العدالة، والتي سماها نظرية "العدالة كإنصاف" وحول هذه النظرية ألف رولز العديد من المؤلفات، تدور أفكارها حول نظرية للعدالة الجديدة، والتي تتناقض مع المذهب النفعي، ففي عام ١٩٧١م ألف كتاب (نظرية في العدالة) الذي كان له تأثير على تطوّر الفكر السياسي الليبرالي (راضي، ٢٠١٣م).

وفي ١٩٩٣ ألف كتاب (الليبرالية السياسية) الذي اهتم في الاتفاق بين الأفراد المتساوين، ولكن يختلفون في الدّين، والفكر، والأخلاق، وي طرح فكرة (الإجماع المتشابك) للعدالة من خلال إجماعهم على مبادئ للعدالة رغم اختلافاتهم، وفي كتاب (قانون الشعوب) عام ١٩٩٩م طور رولز مفهوم الحق، والعدالة ليشمل القانون الدولي من خلال الليبرالية السياسيّة، ونقده لمذهب المنفعة، وتحديد مبادئ مفهوم العدالة، عنده وحجاب الجهالة وأتمّ في قانون الشعوب من ماهية ومبادئ هذا القانون، والعلاقة بين الشعوب الليبرالية وغيرها (راضي، سابق).

وله من الأعمال والمؤلفات:

- "الخطوط العريضة للإجراء المقرر الأخلاقي"، مراجعة فلسفية
- "مفهومان للقواعد"، مراجعة فلسفية
- "العدالة والإنصاف"، مقال في الفلسفة
- "في حس العدالة"، مراجعة فلسفية.
- "الحرية الدستورية ومفهوم العدالة
- "الالتزام القانوني واجب الحفاظ على العب النظيف"، في القانون والفلسفة
- "عدالة في التوزيع"، في فلسفة السياسة والمجتمع،
- "تبرير العصيان المدني"،
- "العدالة والمعاملة بالمثل"،
- "بعض أسباب ماكسيمين الفرقان"،
- "الإنصاف إلى الخير"،
- "تصور كائز إلى المساواة"
- "البنية الأساسية والموضوع"،

- "نظريّة البنائية في فلسفة كانط الأخلاقية".
 - "الحريات الأساسيّة وأولوياتها"، محاضرات عن القيم الإنسانيّة
 - "الوحدة الاجتماعيّة الأساسيّة والسلع".
 - "الأولوية للحق والأفكار العظيمة"
 - "ان المجال للتوافق والتداخل السياسيّ"،
 - "الموضوعات المدرجة في الفلسفة الأخلاقية كانط"،
 - مقال، "قانون الشعوب"،
 - "الليبرالية السياسيّة"،
 - "مجموعة ورفات"،
 - "محاضرة حول تاريخ الفلسفة الأخلاقية"،
- نظريّة العدالة عند راولز

(العدالة كإنصاف)

يقول رولز: إن العدالة هي أولى فضائل المؤسسات الاجتماعيّة، مثل الحقيقة بالنسبة إلى المنظومات الفكرية ان أي نظرية مهما بدت منسجمة واقتصادية يجب رفضها أو مراجعتها إذا كانت غير صحيحة، وعليه فإنّ القوانين والمؤسسات مهما كان مستوى أدائها وتنظيمها ينبغي ان تصلح أو تلغى إذا كانت غير عادلة، وإن الحقيقة والعدالة بما هما من أوليات فضائل النشاط الإنساني لا تسمحان بأية مساومة" ويضيف رولز " لقد حاولت ان أضع نظرية تمكننا من فهم تلك الآراء حول أولوية العدالة وتقدير قيمتها العدالة كإنصاف هي نتيجة أنها تبرز هذه الآراء وتدعم اتجاهها العام" (ساندل، سابق، ص ٥٧، ٥٨).

يقول رولز في كتاب نظرية في العدالة: إن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعيّة، وان أية نظرية غير صادقة ترفض، وكذلك القوانين والمؤسسات إذا كانت غير عادلة فلا بدّ من إصلاحها أو إبطالها، وان الحقوق غير قابلة للمقايضة لا سياسيا ولا اجتماعيا، وان غياب العدالة يشترط بغياب اكبر للعدالة والذي يشكل ضرر اكبر في حال غيابها، والعدالة والحقيقة من أهم الفضائل البشريّة ولا مساومة بشأنهما (رولز، ٢٠٠٥م، ص: ٣٠).

ان للعدالة ظروفاً هي عند رولز الشروط التي من خلالها تكون العدالة فضيلة، وهذه الفضيلة التي توصل المجتمع إلى التشارك والتعاون وتبادل المصالح؛ لأن المجتمع يتصارع ويتحدى من أجل تحقيق مصالحه، وهذه الظروف نوعان عند رولز وهي: موضوعية وذاتية ويقول رولز عنها: إن ظروف العدالة تسود كلما كان هناك أشخاص لا تهمهم المصلحة المتبادلة، وي طرحون مزاعم متنازعة حول تقاسم المنافع الاجتماعية في ظل ندرة نسبية، وفي غياب هذه الظروف تفقد العدالة مناسبة تجليها، تماماً مثلما لا تكون هناك مناسبة لتجلي الشجاعة البدنية إلا بوجود خطر محقق بالحياة" (ساندل، سابق، ص: ٧٧).

ويذكر رولز ان هناك ثلاث طرق للعدالة التوزيعية، وهذه الطرق هي:

- ١- الأسلوب الكامل المحض: وهو الطريق الذي يهدف إلى الغاية المحددة وبأسلوب حتمي النتائج مثل تقسيم كعكه بين أشخاص بالتساوي
- ٢- الأسلوب الناقص المحض: وهو ان الغاية والأسلوب ظاهران، ولكن غير حتمي النتائج مثل الإجراءات في القضايا الجنائية فهي ظاهرة في الأسلوب وكشف الجاني ولكن غير حتمية في النتائج لخلل في الأساليب.
- ٣- الأسلوب المحض: وهو منهج رولز الذي تبناه من خلال تحديد الأسلوب وكذلك قبول النتائج مهما كانت هذه النتائج (غريب، ٢٠٠٩م، ص: ٤١)

يعتبر رولز وجود العدالة لتقسيم الخيرات بين الأفراد من خلال احتياجاتهم ورغباتهم والتي يتحمل الفرد من أجل تحقيقها العمل والمسؤولية، ويتم توزيع الخيرات من خلال المؤسسات الرسمية التي توزع الخيرات والوظائف بشكل عادل، والعدالة في الفكر السياسي إما عدالة إصلاحية أو عدالة توزيعية، واختار رولز العدالة التوزيعية الاجتماعية (غريب، ٢٠٠٧م، ص: ٤٣).

يضع رولز فكرة مجتمع حسن التنظيم من خلال مفهوم العدالة العام ويكون مجتمعاً منصفاً وحسن التنظيم من خلال ثلاثة أمور، هي:

- ١- قبول الآخر، أي مجتمع يقبل كل فرد فيه الفرد الآخر ومن خلال قبول الآخر يقبل مبادئ العدالة السياسية، وهي معرفة متبادلة من خلال الاتفاق العام على المبادئ
- ٢- ان البنية الأساسية للمجتمع من خلال المؤسسات الرئيسة هي نظام تعاوني ومن خلالها تحقق مبادئ العدالة

٣- للمواطنين حس فعّال للعدالة ويأتي من خلال تطبيقهم للواجبات والالتزامات من خلال مكانتهم في المجتمع وفهمهم للعدالة من العموم

ومن خلال هذه النقاط يستطيع أفراد المجتمع ان يتفاضوا بين بعضهم البعض أو ان يقاضوا مؤسساتهم للمطالبة بحقهم السياسي (رولز، سابق، ٩٧).

ويقول رولز عن المجتمع كأساس لنظريّة العدالة: التركيبة الأساسية للمجتمع هي الموضوع الرئيس للعدالة، لأن تأثيراتها تكون عميقة وهي حاضرة منذ البداية... يولد الناس الذين يحتلون مواقع اجتماعية مختلفة، وقد نشأت لديهم توقعات مختلفة في الحياة... ان مؤسسات المجتمع تفترض وجود نقاط انطلاق محددة تعتبر أفضل من نقاط أخرى... هذه الأشكال من التفاوت تؤثر في فرص الناس الأولية في الحياة، غير أنه لا يمكن أبدا تبرير كل ذلك بالاحتكام إلى الاعتقادات بشأن القيمة الاعتبارية أو الاستحقاق" (جونسون، سابق، ص: ٢٤٣).

والبنية الأساسية للمجتمع عند رولز تتكون من القانون الأساسي السياسي والاعتراف بالملكية قانونا وبنية اقتصادية، وكذلك الأسرة كل ما سبق ذكره يعتبرها رولز هي البنية الأساسية لمجتمع حسن التنظيم، والذي تدور من خلاله النشاطات للأفراد والجمعيات، وهي أولى موضوعات العدالة كإنصاف (رولز، سابق، ص: ٩٩).

إن العدالة عند رولز ثلاثة مستويات، هي:

- ١- العدالة المحلية: وهي المبادئ التي يتم تطبيقها على المؤسسات والجمعيات.
- ٢- العدالة الأهلية: وهي التي تنطبق على البنية الأساسية للمجتمع وهي العدالة كإنصاف لأنها تنطلق إلى الخارج لتشمل القانون الدولي (قانون الشعوب) وتدخل في القانون المحلي.
- ٣- العدالة العالمية" وهي المبادئ التي تنطبق على القانون الدولي (قانون الشعوب).

انتقد رولز مذهب المنفعة من خلال وجهة نظره ان هذا المذهب لا يقدم الضمانات الكافية للحريّة والذي يقدم السعادة إلى الأغلبية من الناس على حساب حريّة الأقلية منهم، وهذا لا يعتبره رولز إنصافا ولا يحقق السعادة القصوى المرجوة من هدف مذهب المنفعة (جونسون، ٢٠١٢، ص: ٢٣٦).

يرى رولز ان مذهب المنفعة لا يرى تصورات متعددة لمفهوم الخير، ولكن تصوره أحادي، وهذه الأحادية لا تتصور الاهتمامات المتشابكة لدى الأفراد والسعادة لا تكون سوى أحد هذه الغايات المتشعبة لديهم، وان البشر لديهم أولويات، وهذه الأولويات هي التي تحدد مفهوم العدالة عند كلّ منهم، وان مذهب المنفعة لا يأخذ بعين الاعتبار التنوعات لأهداف البشر(جونسون، سابق، ص: ٢٣٧).

الوضع الأصلي:

لا يمكن وصف نظرية العدالة عند جون رولز إلا من خلال التطرق إلى مفهوم الوضع الأصلي، الذي هو بمثابة العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويقول رولز: إن الشروط المنصفة في التعاون الاجتماعي هي حاصل اتفاق بين أولئك المنخرطين فيه. وان أحد أسباب حصول ذلك هو ان المواطنين، استناداً إلى فرضية وجود تعددية معقولة، لا يتمكنون من الاتفاق على أية سلطة أخلاقية، مثلاً، نص مقدس أو مؤسسة دينية أو تقليد من التقاليد، ولا يمكن الاتفاق على نظام من القيم الأخلاقية أو ما يأمر به قانون طبيعي وفق ما يراه البعض، لذا، هل يوجد بديل أفضل من اتفاق بين المواطنين أنفسهم يتوصلون إليه في شروط منصفة لهم جميعاً" وهذا الاتفاق يجب ان يكون وفق شروط معينة تضع الأفراد في وضع منصف دون تمييز أحدا منهم عن الأخر من خلال الحرية والمساواة ودون تهديد وإكراه(رولز، ٢٠٠٩م، ص: ١٠٦).

ويقول رولز: إن الأطراف في الوضع الأصلي هم نظراء ومتساوون في العدالة السياسية الأساسية ولهم شخصيتهم القوية التي من خلالها يتمّ تشاركهم في التعاون الطبيعي والمتكامل مدى الحياة وهم متساوون ومتشابهون بجميع النواحي ذات العلاقة، ويجب على من يمثلهم ان يكون متواجداً في الوضع الأصلي، وعكس ذلك لا يكون هناك إنصاف أو تساوي بين المواطنين.(رولز، سابق، ص: ١١١)

تأتي أهمية الوضع الأصلي عند رولز من خلال:

- ١- صياغة الشروط المنصفة لتعاون وتنظيم البنية الأساسية بين من يمثل المواطنين الأحرار والمتساوين.
- ٢- لقبول مبادئ العدالة المنصفة وترك غيرها من المبادئ الأخرى لا بُدَّ من صياغة قيود يقبلها العقل ولا تتنافى مع الطبيعة للمواطنين.(رولز، سابق، ص: ١١٠).

يعتبر مفكرو العهد الكلاسيكي ان مذهب المنفعة يقوم على تحقيق السعادة للناس من خلال الثروات والدخل المرتفع، أمّا رولز فإنه يرى ان المعيار هو " منافع اجتماعية أساسية" وهي عبارة عن مجموعة من العناصر تكون الحريات والحقوق والدخل والثروات وضوابط اجتماعية لاحترام الذات (جونستون، ٢٠١٢م، ص: ٢٥٣).

هناك شروط لا بُدَّ ان تتوافق عليها الأطراف المعنية في الوضع الأصلي وهي مبادئ النظرية عند رولز:

- ١- ان لكل إنسان حق في الحريات الأساسية المتساوية يكفل الحريات للجميع.
- ٢- ان الغاية من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في أفراد المجتمع يكون من خلال:
 - أ- يجب ان تكون الوظائف بناءً على الكفاءات وتكون متاحة للجميع دون تمييز، بل على العكس يكون الإنصاف هو المعيار للأخذ به.
 - ب- تحقيق المنفعة للأفراد الأقل حظاً. (جونسون، سابق، ص: ٢٥٤)

يعتبر الوضع الأصلي عند رولز بأنه وضع افتراضي ولكن شروطه مقبولة اجتماعياً وقابلة لتفكير العقلي من خلال أطراف العقد، وما هي مطالبهم من خلال الشروط القابلة لنقاش نظرياً، للوصول إلى الشراكة الاجتماعية وهي نقطة رئيسة للانطلاق بفكرة العدالة كإنصاف في مجتمع ديمقراطي (رولز، ٢٠١١م، ص: ٥٠، ٥١).

يضع رولز مجموعة من الشروط على الأطراف في الوضع الأصلي ان يتصفوا بها أثناء التفاوض، وهي:

- ١- العقلانية: وأكد ذلك في قوله: لقد افترضت دائماً ان الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيون"
- ٢- الإنصاف: وهو وضع جميع الأشخاص الأحرار والمتساوين في وضع منصف دون امتيازات لأحد على حساب الآخر، وعدم استخدام أي نوع من أنواع الضغوطات على المشاركين في التفاوض.
- ٣- توافر خطة عقلانية عند الأطراف المتفاوضة لتحقيق مفهوم الخير في العالم الواقعي.
- ٤- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الوضع الأصلي.
- ٥- عليهم ان يختاروا ما يتفق ومبادئ الآخرين من الأشخاص الذين يتسببون في أذاهم من اختياراتهم الخاطئة.

- ٦- الإحساس بالعدالة من أهم الشروط لضمان سلامة ما يصدر من اتفاق فيما بينهم.
- ٧- يجب ان يكون المتفاوضون متساوين في المعلومات، التي يمتلكونها ولا يكون هناك معلومات مخفية على بعضهم. (راضي، ٢٠١٣).

وللوضع الأصلي وجه آخر أقره رولز وهو حجاب الجهالة:

حجاب الجهل

المقصود من حجاب الجهل عند رولز ان الأطراف لا يعرفون بعض الحقائق من حيث مكانتهم الاجتماعيّة أو طبقتهم الاجتماعيّة أو وضعيتهم أو يجهلون حصتهم من التوزيع للموارد الطبيعيّة، ويجهلون مكانتهم العقليّة من ذكاء وقوّة بدنيّة، ويجهلون الخير وفق لتصوراتهم العقليّة ويجهلون الأطراف ظروف مجتمعهم من حيث السياسة والاقتصاد والثقافي وعليهم الجهل بالظروف التي تضعهم دائما في حالة من النزاع، وعليهم اختيار مبادئ يتعايشون معها مهما تكون عواقبها، والحقيقة التي يعرفونها أنهم يعيشون في مجتمع عادل. (رولز، سابق، ص: ١٨١، ١٨٢).

يقوم حجاب الجهل الذي يمنع الأطراف من التعرف إلى ذاتهم من خلال حواجز مصدرها المبادئ المتأصلة في المجتمع من المساومة للحصول على ما يريد من مكاسب مادية وغيرها بعيد كلّ البعد عن العدالة، ولكن بطرق أخرى متعددة تجعل نظرتهم إلى ما حصلوا عليه هو العدل بذاته، مع عدم الاعتبارات للآخرين الذين ليس لهم القدرة على الحصول للمكاسب إلا من خلال الإنصاف (جونسيون، سابق، ص: ٢٥٣).

يخفق المجتمع في ظل حجاب الجهل تبني قيم جديدة من ادخار للأجيال القادمة وذلك لما ورثوه من أسلافهم من عدم ادخار لهم وهذا الإخفاق في تحقيق نتائج تقوم على العدل بين الأجيال وعليهم تحفيز المجتمع لتعديل وإضافة قيود جديدة وينصهر من خلالها الفرد مع الجميع (رولز، سابق، ص: ١٨٥).

مبادئ نظريّة العدالة عند رولز

- ١- مبدأ حفظ الحريّات الأساسيّة والمتساوية:

تعتبر المحافظة على الحريّات السياسيّة وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والملكية والحرية الشخصية من أهم المبادئ في نظريّة العدالة عند رولز، والمنفعة لكل

فرد من خلال السلطة ومراكز المسؤولية التي تفتح أبوابها للجميع ومتاحة للجميع، ولا يوجد بدائل لهذه الحريات من خلال التعويضات أو غيرها، فالحريات هي الأساس لبناء مجتمع ونظام سياسي عادل (رولز، ٢٠١١م، ص: ٩٣، ٩٤).

ويعتبر الأشخاص متساوين، أي التمتع بالحد الأدنى بالقوى الأخلاقية التي تجعلهم مساهمين في حياة اجتماعية دائمة كمواطنين متساوين في القوى من خلال ممثليهم في الوضع الأصلي، والذين من خلال مساواتهم يتمتعون بالقدرة على اتفاق من خلال الإجراءات الهادفة لتحقيق العدالة المطلوبة في مجتمع ديمقراطي (رولز، سابق، ص: ٢١٤).

ويميز رولز بين مجتمع سياسي ومجتمع منخرط في تنظيمات اجتماعية أخرى مثل الجمعيات والجامعات والكنائس، والتي تربطهم بها ارتباطات جزئية، أما في نظرية رولز للعدالة ينفي هذه القيم، لأن الدستور في المجتمع السياسي والقيم السياسية هي اسمى من غيرها من الاعتبارات الجزئية (رولز، سابق، ص: ١١٤).

ويعتبر المواطنين أحراراً في المجتمع الديمقراطي، الذي تعنيه نظرية العدالة كإنصاف والمشتق من الثقافة السياسية للمجتمع وتكون علاقته من خلال الحرية الإرادية من وجهين عند رولز، وهما:

أ. المواطنون أحرار من خلال تصوراتهم لأنفسهم ولغيرهم أنهم يملكون القوى الأخلاقية التي من خلالها يتصورون تكوين مفهوم للخير ولديهم القدرة على تغيير المفهوم من خلال أسس عقلانية، ولا تتغير شخصيتهم القانونية أو العامة كأحرار بطبيعتهم في حال تغير مفهوم الخير على مر الزمن (رولز، سابق، ص: ٢١٦).

ب. المواطنون أحرار من خلال أنهم مصادر التصديق الأصلية الذاتية على مطالبهم الصحيحة، أي أنهم يعتبرون مؤهلين للمطالبة بمفهوم الخير بشرط تقييد المطلب بما يسمح به مفهوم العدالة وهذه المطالب ليست مستمدة من الواجبات والالتزامات بحسب مفهوم العدالة وتكون ذاتية من جهة سياسية إذا كانت منسجمة مع مفهوم العدالة (رولز، سابق، ص: ١١٩).

وفي كتاب العدالة كإنصاف يقول رولز ان الحرية تعود إلى ثلاثة بنود رئيسية، وهي الأشخاص الأحرار باختيارهم والقيود التي يضعها القانون من واجبات ومحظورات ونوع الحرية التي يمارسونها كنوعية لفعل الحرية والحرية المرتبطة بالقانون عند رولز يوضحها في قوله: إن الحرية بنية معينة من المؤسسات، نظام

معين من القواعد العامة المحددة للحقوق والواجبات، بوضعها في هذه الخلفية يكون الأشخاص في حرية القيام بشيء ما حين يكونوا أحراراً من قيود معينة إما للقيام به أو عدم القيام به حين يكون قيامهم به أو عدم قيامهم به محمياً من تدخل أشخاص آخرين" (رولز، سابق، ص: ٢٥٩).

ان أي حظر لا اعتناق أو نقاش موضوع سياسي أو ديني أو أخلاقي هو تقييد للحريات، وعلى المشرع ان يأخذ بعين الاعتبار آراء الأطراف في مفهومهم للحريات، وان يقرروا بأنفسهم كيفية هذه الحريات بما يتلاءم مع مبادئهم، وان يفرقوا بين القيود والتنظيم لممارسة الحريات للوصول في النتائج إلى نظام كامل للحرية (رولز، سابق، ص: ٢٦٠).

يعتبر رولز ان حرية الضمير المتساوية ومن خلال العقلانية تكون حرية الضمير المتساوية هي الأساس لباقي الحريات من خلال إيجاد مبادئ يوجدها الأطراف للمحافظة على الحرية الدينية والأخلاقية التي يجهلونها ويبني جهلهم على الاعتقادات من خلال الالتزامات التي يقومون بها، ولكن لصالح من تكون هذه المعتقدات لا علم لهم به، لأنهم بجهلهم لا يعلمون، أهم ضمن معتقدات الأغلبية، أو ضمن معتقدات الأقلية، وتحديد المبدأ الذي يتوجب عليهم اتباعه في اهتماماتهم السياسية، والدينية، والفلسفية (رولز، سابق، ص: ٢٦٤).

يقر رولز ان حرية الضمير المتساوية هي ما يجب إقراره في الوضع الأصلي من خلال عدم السماح لمعتقداتهم باضطهاد الآخر ولو كانت من معتقدات الأغلبية وهذا يبين ان الأشخاص لا يتعاملون بجدية مع معتقداتهم (رولز، سابق، ص: ٢٦٤).

لا يحبذ جون رولز الدولة الدينية ولا الدولة العلمانية، لأنه ومن وجهة نظره ان الدولة ليس لها الحق ولا عليها واجب القيام بما تريده هي أو ما تريده الأغلبية، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع الدين والأخلاق، وان وظيفتها حماية الحريات المتساوية ووضع الشروط الخاصة بالأخلاق والدين (رولز، سابق، ص: ٢٧١).

يعتبر الدستور هو الذي يحدد العدالة السياسية بين أفراد المجتمع من خلال أولاً: يجب ان يكون الدستور اجراءً عادلاً يلبي المتطلبات الخاصة بالحرية المتساوية. ثانياً: ان تكون صياغته بطريقة عادلة قابلة لتطبيق من خلال نظام تشريعي عادل وفعال وتقييم عدالة الدستور في جميع بنوده وهو المشاركة لجميع المواطنين في صياغته لإيجاد قوانين يطيعونها وتكون عادلة لهم في نفس الوقت (رولز، سابق، ص: ٢٨١).

تقيّد الحرّية من أجل الحرّية من خلال نوعان، هما: حرّية أقلّ توسعا وتكون متساوية وتكون للمواطن حافز لإيجاد توازي أو حرّية غير متساوية فيجب حماية الحرّيات لمن لديهم حريات أقلّ من غيرهم في المجتمع (رولز، سابق، ص: ٣٠٨).

ويقول رولز عن مبادئ الحرّية في نظريّة العدالة إنّه: يجب ان يحصل كلّ شخص على حقّ متساوٍ بالنظام الكلي الأكثر اتساعا من الحرّيات الأساسيّة المتساوية بشكل متوافق مع نظام مماثل من الحرّية للجميع" (رولز، سابق، ص: ٣١٥).

ان الحرّيات الأساسيّة التي يقصدها جون رولز يجب ان يتمتع به الجميع في المجتمع العادل بالتساوي، ولا يجوز تمتع البعض بالحرّيات دون غيرهم فهذا هو الظلم عند رولز، لأن التكوين الاجتماعي للمجتمع والمؤسسات كالدستور والنظام السياسي والاقتصادي وغيرها من المؤسسات هي موجودة لحماية العدالة من خلال تثبيتها وتقويتها وتأمينها بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة المجتمع (غريب، سابق، ص: ٤٥).

ج. مبدأ عدم المساواة:

وهو المبدأ الثاني عند رولز وهو مبدأ التمايز وهو لا يتفق كما المبدأ الأول مع مبادئ الليبراليّة مما جعله عرضه لنقد من مفكرين الليبراليّة، ولهذا المبدأ شرطان:

أ- طبيعيّة: بحيث تقوم على تحقيق أكبر مصلحة للمواطنين الأقلّ مركزا من صحة وفكر ان المواطنون يتمتعون بهذه الخيارات، وهي ليست من الوضع الأصلي لأنها خارجة عن إرادة الإنسان (غريب، سابق، ص: ٤٩)

ب- اجتماعيّة: ترتبط بتقسيم الوظائف والمناصب التي هي في الأصل للجميع بحسب الكفاءات وبشرط المساواة، وهي من الوضع الأصلي عند رولز لأنها بالاتفاق بين المواطنين (غريب، سابق، ص: ٤٩)

إن هذا المبدأ يجعل هناك توافقاً ما بين الحرّيات الأساسيّة من جهة وتكافؤ الفرص والدخل والثروات والاحتياجات الطبيعيّة للمجتمع، وكذلك مواقع السلطة من جهة وهذه المبادئ هي الأكثر تصورا للعدالة من خلال توزيع القيم الاجتماعيّة بالتساوي، إلا في حالة ان التوزيع غير متساوي يكون لصالح كلّ شخص، واللامساواة هي الظلم التي لا تكون لمنفعة الجميع (رولز، سابق، ص: ٩٥، ٩٤)

يؤكد رولز على مصطلحين رئيسيين في هذا المبدأ وهما "مصلحة كل شخص" و"مفتوح للجميع" ولهم عند رولز أربعة تفسيرات، هي:

١- نظام الحرية الطبيعية: الذي من خلاله يتكون مبدأ الكفاءة، ويطبق على البنية الأساسية للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى يفتح الأبواب للمواهب في المهن والوظائف (رولز، سابق، ص: ٩٩)

ويقول رولز عن هذا التفسير: إن التوزيع الطبيعي للموجودات لأية فترة زمنية يتأثر بشكل قوي بالظروف الطبيعية والاجتماعية، وان التوزيع الموجود لدخل والثروة، لنقل، هو الجهد التراكمي للتوزيعات السابقة للموجودات الطبيعية أي المواهب والإمكانات الطبيعية، كما تم تطويرها أو تركها دون ان تدرك وكما يتم تفضيلها أو عدم تفضيلها على مر الزمن بواسطة الظروف الاجتماعية والاحتمالات الطارئة مثل الصدفة والحظ الجيد، بدهياً ان الظلم الأكثر وضوحاً لنظام الحرية الطبيعية هو السماح بتأثر الحصص التوزيعية بمثل هذه العوامل الاعتباطية من وجهة نظر أخلاقية" (رولز، سابق، ص: ١٠٦).

٢- المساواة اللبيرالية: وهو الذي يضيف شرط تكافؤ الفرص إلى المواهب في الطبيعي السابق، ويجب ان يحصل الجميع على فرص منصفة ومتساوية بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، دون تأثر بالطبقة الاجتماعية التي يعيشونها (رولز، سابق، ص: ١٠٧).

تسعى المساواة اللبيرالية إلى "تخفيف تأثير الطوائف الاجتماعية والحظ الطبيعي على الحصص التوزيعية" من خلال إيجاد سياسات وقوانين تنظم الاقتصاد وتحافظ على المبادئ الاجتماعية مع أهمية المساواة في التعليم الذي يكون متاحاً للجميع دون تمييز طبقي لأفراد المجتمع الواحد (رولز، سابق، ص: ١٠٧).

٣- المساواة الديمقراطية: وهو دمج كل من مبادئ الكفاءة المنصف مع مبدأ الفرق ويحدد مبادئ العدالة في المجتمع من خلال تحسين توقعاته للأفراد الأقل حظاً في المجتمع، أي يتوجب على النظام الاجتماعي ان لا يحسن من وضع الطبقة الأفضل حظاً من خلال حماية الوسائل المؤدية لنجاحهم، إلا إذا كان الهدف من هذه المنفعة هم الأقل حظاً (رولز، سابق، ص: ١١٠).

وعند تطبيق هذا المبدأ؛ علينا ان نميّز بين حالتين، هما أولاً: وهي مثالية والتي تقوم على تعظيم توقعات الأقل حظاً وثانياً: وهي التوقعات عند جميع طبقة الأفضل حال بالمساهمة على اقل تقدير لرفاه الأقل حظاً. (رولز، سابق، ص: ١١٤)

وبما ان المجتمع يتكون من طبقات؛ فإن رولز يرى ان على النظام الديمقراطي واجب التقريب بين هذه الطبقات من أجل الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة المنصفة بين أفراد المجتمع المتفاوتين طبيعياً، ومن خلال مبدأ الفرق يقول رولز: إن الفرق الكبير بين الطبقات ينتهك مبدأ المنفعة المتبادلة وكذلك المساواة الديمقراطية" (رولز، سابق، ص: ١١٥)

٤- الارستقراطية الطبيعية: هي صورة مثالية تطبق في حال كان النظام مفتوحاً من جهة قانونية على الأقل، ويكون النظام عادلاً في هذه الحالة إذا أعطي أصحاب الطبقة الدنيا القليل مقابل القليل المماثل الذي يعطى لأصحاب الطبقة الأعلى، أي لا تغيير على الحال من حيث ان من يملكون المواهب الطبيعية يحصلون على المنافع أكثر ممن يتمنون الخير للطبقة الفقيرة في المجتمع (رولز، سابق، ص: ١٠٨)

وهناك إشارات لمبدأي العدالة، يتم انتخابهما من قبل المشاركين، وهي:

١- ان جميع الأفراد يلتزمون بالمبدأين واتفاقهم ليس عبثياً من خلال معرفتهم لأنفسهم وان هذين المبدأين يضمنان الحد الأدنى من الخيرات لجميع الأفراد ولا يضر بمصالحهم.

٢- توفير الحماية اللازمه للأفراد في المجتمع وإيجاد نظم اجتماعية أدوم بعد استقرار هذين المبدأين.

٣- احترام الذات، وهي أهم الخيرات الأولية لتثبيت التعاون الاجتماعي.

٤- يعتبر رولز أفراد المجتمع غاية وليسوا وسائل، بل ان الأصول التي يتوصلوا للاتفاق عليها هي الوسائل لضمان حاجاتهم (غريب، سابق، ص: ٥٩، ٦٠).

قانون الشعوب

تتوسع النظرية عند رولز لتشمل جميع الشعوب الليبرالية أو المتقاربة من الفكر الليبرالي على أساس من الحرية والمساواة، التي من خلالها تتحقق العدالة بين الشعوب وفق معايير القانون الدولي لتقارب بين المجتمعات الليبرالية والمجتمعات غير الليبرالية.

يبدأ رولز من المجتمع المحلي، الذي من خلال معرفة الطبيعة التي يعيشها يستطيع ان يحدد علاقته بالشعوب الأخرى من خلال الشروط التي وضعها ليرى مدى التقارب بين الشعوب وهذه الشروط، هي:

- ١- لتصور العدالة أنها واقعية يضع رولز شرطين، هما:
 - أ- الاستقرار للأسباب الصحيحة من خلال القانون الطبيعي الذي ينظر إلى الناس بانهم أناس وفقا لقانون الطبيعة والنظر إلى القانون الوضعي من دستوري ومدني كقانون عاقل وعادل.
 - ب- ان تكون مبادئ والقواعد الأساسية قابلة لتطبيق و عملية تصبح السياسية الليبرالية للعدالة واقعية (رولز، ٢٠٠٧، ص: ٣٣)
 - ٢- لكي يصبح التصور السياسي يوطوبيا لا بُدَّ من استخدام مثل ومفاهيم ومبادئ لتحديد سمات المجتمع العادل وتحدد بثلاثة مبادئ، لكل سمه منها وهذه المبادئ هي:
 - أ- التعددية في الحريات والحقوق الأساسية من خلال النصوص الدستورية
 - ب- الأولوية والخصوصية لهذه الحريات.
 - ج- الضمان للجميع الانتفاع بالخير الأساسي ليتم استخدام الحريات بطريقة فعالة.
 - ٣- احتواء جميع العناصر الضرورية لتصور سياسي عن العدالة لتكون اليوطوبيا واقعية.
 - ٤- لفهم المبادئ والمثل العليا يجب ان تكون هناك مؤسسات اجتماعية وسياسية لقيادة المواطنين إلى معنى للعدالة من خلال التنشئة والمشاركة بدورهم في المجتمع.
 - ٥- ان تعدد الأفكار والمعتقدات الدينية والأخلاقية هي ليست من وحدتها وليست من الشروط للوحدة الاجتماعية لا بُدَّ ان عندهم جذور راسخة للحق والعدالة على أساسها يصبح إجماعهم.
 - ٦- التسامح لا بُدَّ ان يكون له وجود في التصور السياسي ويستمد من الأفكار السياسية.
- يضع رولز شروطاً موازية لمجتمع الشعوب على غرار الشروط التي وضعها لمجتمع ديمقراطي دستوري عادل والتي اسماها يوطوبيا واقعية، وهذه الشروط هي:

- ١- المجتمع الواقعي لشعوب على غرار المجتمع المحلي الليبرالي أو المجتمع السمع أي النظرة للشعوب نظرة طبيعية وتحديد قانون الشعوب من خلال فكرة الوضع الأصلي، أي أن يكون الأطراف فيه هم الشعوب وليس الدّول، وقانون الشعوب

- قانون واقعي لأنه يطبق على التنظيمات والعلاقات السياسيّة بين الشعوب، ويدور هذا الشرط حول مبادئ الحرّيّة والمساواة بين الشعوب(رولز، سابق،ص:٣٧)
- ٢- قانون الشعوب هو قانون يوطوبيا لأنه يستخدم المثل العليا ومفاهيم أخلاقية وهو كما يعتبره رولز ترتيبات سياسيّة واجتماعيّة عادلة لشعوب(رولز، سابق،ص:٣٨)
- ٣- اجتماع العناصر الأساسيّة لتصوير العدالة السياسيّة ضمن نطاق ضيق وهو النظام السياسيّ ويضيف رولز ان هذا لا يتحقق إلا من خلال التوسع والوصول إلى نظام ديمقراطي دستوري، ليكون شامل للعلاقات بين الشعوب(رولز، سابق،ص:٣٨)
- ٤- مساعدة المجتمعات جيدة التنظيم على احترام قانون الشعوب من خلال مؤسسات سياسيّة فعالة وعادلة(رولز، سابق،ص:٣٨)
- ٥- ليست الوحدة بين الشعوب عن طريق الدّين ولكن من خلال نفس القانون الذي يعطي مضموناً لعقل عام، ويكون موازياً للعدالة في المجتمع الديمقراطي(رولز، سابق،ص:٣٩)
- ٦- عند التعامل من خلال العقل العام تصبح الشعوب متسامحة مثلها مثل المجتمع المحلي(رولز، سابق،٣٩)

يحدد لنا رولز السمات الرئيسة لشعوب الديمقراطية الليبراليّة والشعوب السميحة أنها:

- ١- حكومة ديمقراطيّة دستوريّة عادلة ضمن المعقول من خلال النظام والمؤسسات.
- ٢- الوحدة بين المواطنين من خلال المشاعر الوجدانيّة المشتركة، وهذه من خلال الثقافة.
- ٣- طبيعة أخلاقيّة من خلال الارتباط بين الحق والعدالة في تصور سياسي.

وعن هذا يقول رولز: إن يكون لشعب حكومة ديمقراطيّة دستورية عادلة إلى حد معقول وهو ان تكون الحكومة من الناحية الفعلية تحت السيطرة السياسيّة والانتخابية للشعب وان تحاسب على المصالح الأساسيّة للشعب وتحمي تلك المصالح كما ترد تحديدا في دستور مكتوب أو غير مكتوب وفي تفسير ذلك الدستور. الحكومة ليست مؤسسة ذات استقلال ذاتي تقتفي طموحاتها البيروقراطية الخاصة كذلك لا تخضع الحكومة إلا لمصالح تجمعات كبيرة من شركات وأنشطة اقتصاديّة عن علم الجمهور وغير خاضعة خضوعا كاملا للمحاسبة، ويضيف رولز: من الضروري ان نقيم مؤسسات على نحو يحفز على أفراد الشعب بدرجة كافية سواء المواطنين أو

المسؤولين في الحكومة على احترامها، وان يزيل المغريات الظاهرة للفساد" (رولز، سابق، ص ٤٣).

يضع جون رولز الوضع الأصلي في قانون الشعوب بطريقة مختلفة عنه لدى الأفراد داخل الدولة من خلال ثلاثة وجوه، هي:

- ١- لا يوجد مذهب شامل عن الخير عند الشعب الديمقراطي الدستوري لأنه شعب ليبرالي على العكس من المجتمع الليبرالي ويتعاملون مع احتياجاتهم كمواطنين.
- ٢- ان المصالح الجوهرية لأي شعب تحدد من خلال تصوراتهم السياسية للعدالة والمبادئ، ومن خلالها يوافق على قانون الشعوب، أما المجتمع في الدولة فإن مصالحة الجوهرية مبنية على تصوره للخير وعلى مدى تحقيقه للقوة الأخلاقية لدا مواطنيها.
- ٣- اختيار الأطراف في الوضع الأصلي لقانون الشعوب للمبادئ وتفسيرها بما يتلاءم وطبيعة كل شعب (رولز، ستينق، ص: ٥٨).

يعتبر التسامح عند جون رولز بين الشعوب وخصوصا قبول الشعوب الليبرالية للشعوب غير ليبرالية من خلال قبول هذه الشعوب بطريقة التسامح وقبولهم كشعوب فاعلة في المجتمع الدولي، ويقدموا ما عليهم من واجبات ولهم حقوق أسوة بالشعوب الليبرالية، ولا يكون التسامح بالامتناع عن فرض العقوبات ليغير شعب من الشعوب سلوكه وأسلوب حياته، وليس شرطاً ان تكون جميع الشعوب ليبرالية ولو حصل هذا لانفتت فكرة التسامح بين الشعوب (رولز، سابق، ص: ٩١)

هناك دور لحقوق الإنسان في قانون الشعوب عند رولز من خلال القيود التي تضعها الحقوق على الحروب والسلوك في الحروب والاستقلال الداخلي لتنظيم الحكم ومن خلالها أصبحت الحروب غير مقبولة إلا للدفاع عن النفس أو لحماية حقوق الإنسان في حال الانتهاكات لحقوق الإنسان من نظام سياسي ما، ومن خلال تطبيق حقوق الإنسان نستطيع ان نحدد نوع النظام السياسي ان كان سمحاً أم لا، ومن خلال هذا المعنى عند رولز يكون لحقوق الإنسان ثلاثة ادوار، هي:

- ١- ضرورة تحقيق حقوق الإنسان لتحديد سماحة النظام السياسي والاجتماعي.
- ٢- ان تحقيق حقوق الإنسان في أي نظام يمنع تدخل شعوب أخرى سواء بالعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية أو بالتدخل العسكري.

٣- تضع حدود للتعددية بين الشعوب (رولز، سابق، ص: ١١٣، ١١٤)

يقسم لنا رولز الشعوب إلى خمسة أنواع، هي:

- ١- الشعوب الليبرالية.
- ٢- الشعوب السمحة، وهي تكون ضمن إطار هرمي وتشاورية.
- ٣- شعوب خارجة عن القانون.
- ٤- شعوب مغلوب على أمرها.
- ٥- شعوب ليست ليبرالية ولا سمحة ولكن تهدف إلى الخير وتحترم حقوق الإنسان. (رضي، سابق)

يوجد ثلاث نظريّات رئيسة تهتم في قضيّة العدالة وهذه النظريّات تعارض بعضها بعض وهي: أولاً: النظرية الوضعية التي تقول: "القوى على حق" وإنّ لها أصول تاريخية قديمة وتقر بان الدولة لها الحق في استعمال القوة لتفرض قوانينها بالقوة والإكراه، وتقر هذه النظرية بان القانون الوضعي عادل إذا كان مصدره الدولة فقط. ثانياً: نظرية القانون الطبيعي: وهي موجوده منذ نشأة النظرية الوضعية، ولكنها تختلف معها لأنها تعتمد على العقل والمنطق، الذي أساسه الأخلاق العادلة، وعدالة القانون الوضعي أو عدم عدالته فإنه يقاس من خلال مطابقته للقانون الطبيعي. ثالثاً: النظرية النفعية: والتي ترى ان النتائج من تطبيق القانون هي الحكم على مدى عدالة القانون فإن كانت أهداف ايجابية فإن القانون عادل، ويكون القانون ظالماً ان كانت الأهداف سلبية (ظاهر، ١٩٨٧م، ص ص: ١٨٢، ١٨٣)

أي ان نظريته تقوم على مبدأ تحقيق اكبر قدر من المنفعة إلى أكبر قدر من الناس وتحقيق المنفعة لأقل الناس حظاً.

وعليه، واجه انتقاداً في كيفية إحصاء الأقل حظاً، ونلاحظ ان بعض الدول تستخدم نظريته في العدالة، فهي ترى أنه عندما يكون الناس (المواطنون) غير مسؤولين عن تدني خدماتهم وحصولهم على حقوقهم بسبب تغول المركز على الأطراف؛ فإن الحكومة المركزية ملزمة بمراعاة ظروف هؤلاء وإعطائهم ميزة، ولعل ما يسمى المكارم في وقتنا الحاضر مثل التدريس والتعليم والتوظيف تأتي من هذا القبيل.

المبحث الثاني : التلاقي والافتراق في مفهوم العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي

والفكر السياسي الليبرالي

ان مصادر الفكر السياسي الإسلامي ليست من البشر، وغايتها سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، أمّا الفكر السياسي الليبرالي فإنّ مصادره متعددة، وعلى رأسها الإنسان وغايتها الإنسان لأنه -وبحسب رأي الليبراليين- هو أعلم بما ينفعه والهدف سعادته في الدنيا وحسب.

وعليه، سيتم دراسة هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: التلاقي والافتراق بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.

المطلب الثاني: التلاقي والافتراق في نظرية العدالة في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.

المطلب الأول: التلاقي والافتراق في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

يلتقي ويتقارب ويتقاطع ويفترق الفكر السياسي على العموم، وهذه الطبيعة في الفكر موروثية ومنقولة من خلال مؤلفات الباحثين على مرّ العصور، أمّا ما يخصّ الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، فهما يتقاربان دون تماس بينهما، ويفترقان إلى ابعدهم، بل يعتبران نقيضين في كثير من المواقف، ويعود هذا الأصل إلى المصادر لكل من الفكرين.

وسيتّم دراسة هذا المطلب من خلال:

أولاً: نقاط التلاقي بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

يقترّب الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي في بعض النقاط التي من خلالها نجد لها قبول في كلا الفكرين ولدى الكثير ممن يحملون الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، لأنها تعتبر من صميم الفكر العام والمقبول لدى الجميع، وأهمها القيم الإنسانيّة التي يتفق عليها الجميع.

وهذه القيم كثيرة ومتعددة، ومن أهمها الحقوق مثل حق الحياة وهو أهم الحقوق والعدالة والحرية بجميع نواحيها من فكر وعقيدة والرأي والتعبير، وحق المساواة بين الجميع دون تمييز أو تحيّز.

ان الدارس للفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي يجد فيه الكثير من المفاهيم، وان اختلف تفسيرها، إلا أنها تعتبر من أهم احتياجات البشرية وهي متعددة، وستحاول الدراسة -ومن خلال ما سبق- أن تحدد بعض ما تقارب في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.

١ - التقارب في المصادر

يقرّ كثير من المفكرين على ان الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي يجتمع فيه الفكر اليوناني كمصدر لكلا الفكرين، وان المفكرين الإسلاميين والليبراليين درسوا الفكر القديم ونقلوه إلى الفكر الإسلامي من خلال الفلاسفة الإسلاميين، وكذلك انتقل إلى الليبرالية من

خلال تطوّر الفكر السياسيّ منذ عصور اليونان، مروراً بعصور الرومان والفترة المسيحيّة، حتى وصل إلى الليبراليّة، وكذلك نقل العلوم الإسلاميّة إلى أوروبا بعد الفتوحات الإسلاميّة.

لقد تأثر المسلمون بالفكر اليوناني من خلال مكتبة الإسكندرية بعد دخول المسلمين إلى مصر في فترة الخلافة الراشدة، وقاموا بنقلها إلى حران مركز الصابئة في عهد الدّولة الأموية، ومن بعدها إلى بغداد في العصر العباسي (النشار، ١٩٨١م.ص:١٠٥).

أمّا جند يسابور كان به مدرسة اجتمع فيها علوم يونانيّة وسريانيّة وفارسيّة، التي اندمجت فيما بعد بالعلوم الهنديّة وكان رئيسها "جورجيس بن يختيشوع" انتقل إلى بغداد وكان من تلاميذ هذه المدرسة "يوحنا بن ماسوية" الذي أصبح مديراً للمعهد بيت الحكمة في بغداد بعد ان أسسه المأمون للترجمة، وكان هذا الطريق الذي سلكه فلاسفة الإسلام للاتصال بالفكر اليوناني الذي سماهم ابن تيمية "فراخ اليونان" (النشار، سابق، ص:١٠٧).

وأهم ما أخذ الفكر السياسيّ الإسلاميّ من الفكر القديم على الصعيد النظريّ من الإغريقيّة والهنديّة وعلى الصعيد العمليّ من الفارسيّة والرومانيّة وكانت الأفكار المكتسبة من تلك الحضارات وخصوصاً في فترة الأمويين والعباسيين، لأنهما كانا أقرب إلى السياسة العمليّة النفعيّة، والتي تختلف عن سياسة العصر الراشدي الشرعيّة والدينيّة، وأهم ما أدخلوه المسلمين من الأفكار القديمة والتطبيقات العمليّة سياسياً، هي:

أ. وراثته الحكم.

ب. السلطة المطلقة المستبدة والفردية.

ج. غياب الشورى.

د. المظاهر على الحكام والسلاطين والبيذخ والترف (مجموعة باحثين، ٢٠١٥م، ص:١٥١، ١٥٠)

كان فكر العصور الوسطى هو الناقل للفكر اليوناني، ومن خلال القديس "اوغسطين" الذي دمج الديانة المسيحيّة بالأفكار اليونانية والأفلاطونيين الجدد من خلال كتاباته، ويعتبر الفكر السياسيّ اليوناني صاحب دور في الفكر السياسيّ الليبراليّ من خلال تأثر الفكر الليبراليّ بهذه الأفكار وأحياء التراث القديم والآداب الإنسانيّة في أوروبا، وخصوصاً في عصر النهضة الذي من خلاله استطاع الفكر السياسيّ الأوروبي

ان يجد له ركيزة قديمة يستند عليها ليحقق هدفه في مجتمعات يعتبر الفكر اليوناني والروماني من تراثها وحضارتها(رسترومبرج، ١٩٩٤، ص: ١٨).

٢ - حقوق الإنسان

اقترب مفهوم حقوق الإنسان في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي كهدف وغاية، ولكن هناك اختلاف في المصادر وطريقة التطبيق؛ لأن حقوق الإنسان في الفكر السياسي الإسلامي مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية، أي حقوق أبدية وغير قابلة للتغيير أو الحذف أو التعطيل، أي عملية ارتباط بالعقيدة الإسلامية. وان هذه الحقوق هي التي تجعل من المجتمع الإسلامي متساوياً دون تمييز بين أفرادها على أساس أصل أو عنصر أو جنس أو دين أو لغة أو لون، وهي تنبع من الأصل الإنساني وتجعل الحرية في المجتمع مرادفة لحياته وملتصقة بوجود الإنسان ويأمن على نفسه من الإذلال والاستعباد والقهر وكذلك استقرار الأسرة ونواة المجتمع التي تتقدم وتستقر في ضل الشريعة(الغزالي، ٢٠٠٥، ص: ٢٢١).

يتساوى الحاكم والمحكوم في الإسلام من خلال الشريعة التي وضعها الله عز وجل دون تمييز، وتكون السلطة أمانه في يد الحاكم ويطبقها وفقاً للشريعة، وان كل إنسان له الحق في الثروات الطبيعية التي أوجدها الله عز وجل لخدمة الإنسان بالعدل والتساوي مع غيره من الناس دون منية أو هبة من أحد، لأن لا فضل لإنسان على إنسان وكذلك تقرير السياسات للمجتمع الإسلامي من خلال الشورى وكما توجد كفاءات توجد الفرص وكل بحسب قدرته، ويحاسب عليها الإنسان في الدنيا والآخرة، والمجتمع الإسلامي يجعل من الحاكم والمحكوم متساوين أمام القضاء وكل فرد مسؤول فيه ويرفض جميع أنواع الظلم والطغيان ويضمن الأمن والعدل والكرامة والقيم الإسلامية التي ترتقي بالإنسان، ليكون إنساناً كما إرادة الله عز وجل(الغزالي، سابق، ص: ٢١١).

يشار إلى وجهات النظر العربية الإسلامية في موضوع حقوق الإنسان، حيث هناك وجهتا نظر:

الأولى يتبناها محمد عابد الجابري واحمد كمال ابو المجد، وترى ان حقوق الإنسان جاءت بصياغة غربية عنوانها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهديين الدوليين، لكن مضمونه موجود في العقيدة الإسلامية

والثانية تبنها فؤاد زكريا الذي يرى ان مفاهيم الإسلام نصوص جامدة وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي متطور، وعليه لا يمكن للإسلام استيعاب مفهوم حقوق الإنسان بديباخته الغربية.

أما حقوق الإنسان في الفكر السياسي الليبرالي فهي ثمار للحق الطبيعي ومرتبطة بمفهوم الحرية، والدولة هي من تحمي هذه الحرية التي تسمح للأفراد ممارسة حريتهم لتحقيق رغباته بحسب مفهومه الشخصي للحرية.

في ١٠/١٢/١٩٤٨م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجاءت ديباخته على النحو الآتي: "لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية أدت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الإنسان، لكيلا يضطر الفرد -أخر الأمر- إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره، وبما لرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على ان تدفع بالرقى الاجتماعي قدما، وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان أطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

إن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ان المستوى المشترك، الذي ينبغي ان تستهدفه كافة الشعوب والأمم، حتى يسعى كل فرد وهيئه في

المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطّردة قوميّة وعالميّة، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعّالة بين الأعضاء ذاتها، وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها" (الغزالي، سابق، ص: ١٩٩، ٢٠٠).

٤- نبذ العبودية

اقترب كذلك الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي في مفهوم العبودية وحارب كلّ منهم العبودية بحسب الطرق المتاحة له، وكلا حسب مقتضيات عصره ومرجعياته الدينيّة أو القانونية، حيث ان الإسلام حارب العبودية لغير الله، وحث على تحرير العبيد بطريقة التقرب من الله والأجر الثواب من الله على كلّ من يعتق عبداً، ومعالجة أسباب الاستعباد وتحرير العبيد كفارة لكثير من الذنوب التي يرتكبها المسلم، وحرّيته شامله له ولذريته من بعده، وان كانت هذه التغيّة محل جدل في الفقه الإسلامي ودارسية حتى الآن (المنجد، ١٩٧٦، ص: ٣٠، ٣١).

أمّا الفكر السياسي الليبرالي فإنه حارب العبودية، ولكن بعد صراع طويل أسفر عن إعلان تحرير العبيد في أمريكا عام ١٨٦٢، ولكن بحقوق منقوصة، وذلك من خلال النظرة الدونية لهم، بالرغم من الجهد الذي بذله "فردريك دوغلاس" وانتزاع هذا الإعلان من السلطات الأمريكية في تلك الفترة إلا أنّه آل في النهاية إلى ان تكون العبودية محرمة قانونياً (بولر، ١٩٧٨، ص: ١٥٥).

تبنت الجمعية العامّة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦م الاتفاقية الدوليّة للحقوق المدنيّة والسياسيّة وأصبحت نافذة عام ١٩٧٦م بعد تصديقها من بعض الدّول ومن أهم بنودها:

أ. لا يجوز استرقاق أحد، ويحرم الاسترقاق والاتجار بالرقيق في كافة أشكالهما.

ب. لا يجوز استعباد احد. (الكافي، ص: ٢٦)

وعليه يعتبر نبذ العبودية من القيم البشريّة التي يتفق فيها كلّ من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، لتحقيق هدف واحد وهو كرامة الإنسان، ولكن كلا بحسب قيمه ومرجعياته.

٥- الملكية الفرديّة والسوق الحر

يقترب النظام الاقتصادي الإسلامي من الليبرالي في جزئية الملكية الخاصة مع الأخذ بالثنائية في النظام الاقتصادي الإسلامي في كل من الملكية الخاصة والجماعية، إلا أن الملكية الخاصة جزء أساسي من الملكية في الإسلام، ولا ينفي الإسلام الملكية الخاصة وسمح بالملكية للفرد ويستطيع النظام الإسلامي على الموازنة بين ثنائية الملكية مع عدم تغول أحدهما على الأخرى، وأن المال في النظام الإسلامي ملك لله عز وجل وإنما وجوده بيد الأفراد هو استخلاف وعليهم التصرف به على الوجه الشرعي الذي أمر الله عز وجل به، والملكية في الإسلام مقيدة من حيث التملك والاستقلال والاستهلاك بضوابط شرعية، فحرمت السرقة والربا والحجر على السفية، أمّا الليبرالية فلا قيود على الاستهلاك ولا ضوابط لتصرف إلا بموجب القوانين المعمول بها في الدولة. (قطب، سابق، ص: ٩١).

أمّا حرية السوق في الإسلام فإنها تقوم على عدم تدخل الدولة في الأسعار، وذلك من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حين طلب منه أهل المدينة أن يسعر لهم حيث قال " إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، واني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يظالمني بمظلمة من دم أو مال".

أمّا السوق الحر في الفكر الليبرالية، جاء ليثبت للمجتمع الغربي سيطرته على ذاته بعد التخلص من النظام الإقطاعي وأتاحة الفرصه للفرد بأن ينتج ويبيع ويشترى بكل حرية دون أي قيود تفرض والمال هو للعملية التبادلية (منصور، سابق، ص: ١١١).

ثانياً: الافتراق بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

يتنافر الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي في كثير من المواقع ولا يتفقان على كثير من النقاط، بل وتعتبر هذه النقاط مقر التفرقة الأبدية بين الفكرين، ومن هذه النقاط:

١- المصادر:

للفكر السياسي الإسلامي مصادر رئيسة لا يمكن أن يتصف الفكر الإسلامي بهذه الاسم إلا وأن تكون حاضره فيه، وهما القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذان المصدران لا شأن للإنسان بهما، فهما مصدران ثابتان ولا يتغيران ولو تطوّر الفكر السياسي،

ويعتبران العمود الفقري للفكر السياسي الإسلامي اللذين يساعدان على ديمومته واستمراره على مرّ العصور (مجموعة باحثين، سابق، ص: ١٣٨).

أمّا المصادر البشرية في الفكر السياسي الإسلامي مثل الإجماع والاجتهاد والقياس والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة وغيرها، فهي كانت تدور بين ثلاثة اتجاهات معرفية مكمله لبعضها البعض، وهي:

- أ- **النظام المعرفي البياني:** والذي كان بين الفقهاء والأدباء، والمعتمد على النقل ليجعله مصدر المعرفة ومتجاوز لمبدأ العلية والسببية لتكوين المعرفي.
- ب- **النظام المعرفي البرهاني:** والذي كان للفلاسفة والمتكلمة والمؤرخين وعلماء الاجتماع، والمعتمد على مبادئ العلية والسببية في تكوين المعرفة، وهو النظام الذي يقوم على اكتساب المعرفة من خلال البراهين العقلية والأدلة الاستنباطية والاستقرائية.

ج- **النظام المعرفي العرفاني:** الذي شاع بين المتصوفة وفلاسفة الفيض الإلهي، وهو القائم على الاتصال الروحي للإنسان بمعرفة الله سبحانه وتعالى، متجاوزاً العلية والسببية (مجموعة باحثون سابق، ص: ١٤٠).

أمّا مصادر الفكر السياسي الليبراليّ فهي مصادر بشرية متعددة وتاريخية من اليونان إلى الرومان وأراء المفكرين والفلاسفة الغربيين، وخصوصاً في عصر النهضة ومرحلة سيطرة الكنيسة على المجتمعات الغربية، ولا تعتمد هذه المصادر على مرجعية تصب جميع أفكارها لخدمتها أو تطويرها، وإنما الغاية الإنسان في الدنيا والمحافظة على مكتسباته بجميع الطرق المتاحة.

٢- العلمانية

وهي بتعريفها المبسط (فصل الدين عن الدولة) ولكن لها أكثر من تعريف، حيث يعرفها محمد اركون وهو من المؤيدين لها أنها "تتركز في مجابهة السلطات الدينية التي تخنق حرية التفكير في الإنسان ووسائل تحقيق هذه الحرية" أمّا من يعارضها مثل محمد عمارة فيقول: هي عزل السماء عن الأرض وتحرير العالم والإنسان والاجتماع الإنساني من التدبير الإلهي ومن حاكمية السماء بدعوى ان العالم مكتف بذاته وان الإنسان هو سيد هذا الكون يدير حياته بالعقل

والتجربة دونما حاجة إلى رعاية أو تدبير من وراء الطبيعة وخارج العالم الذي يعيش فيه" (المقادمة، ٢٠١٣م، ص: ٤، ٣).

أمّا نظام الحكم في الإسلام قد جاء وفقا للشرعية الإسلامية، ولم يفصل النظام الإسلامي بين الدين والدولة، لا بل على العكس لقد ارسى الإسلام قواعد للحكم بعكس ما يتهم العلمانيون بالنظام الإسلامي، وهي:

أ- الناس سواسية أمام القانون، فلا فرق بين أحد منهم، وجميعهم خاضعون له بما فيهم الحاكم

ب- على الحاكم المسلم ان يكون عالما بأحكام الشريعة وتطبيقها

ج- الحكم في الإسلام ليس حكما وراثيا وإنما يختاره أهل الحل والعقد من خلال الشورى بين الحاكم والمحكوم وأهل العلم

د- لا يخرج الحاكم والمحكوم عن إجماع المسلمين

هـ- للأمة الإسلامية دستور ومشرع، هو القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع واجتهادات العلماء

ز- يقوم الحاكم في النظام الإسلامي بالنصح والصلاح والقوة، إذا لزم الأمر

وهذه القواعد جعلت النظام الإسلامي نظاما مرنا يصلح لكل مجتمع وفي كل زمان، على عكس القانون الجامد الذي يفرض إلى صلاحه في زمان ومكان وعدم صلاحه لآخر (مبروك، ٢٠٠٠م، ص: ٧٥، ٧٦)

من خلال الحضارة الإسلامية التي تمتاز عن غيرها من الحضارات بما يخص العلمانية كدخيل على الفكر الإسلامي بشكل عام والفكر السياسي الإسلامي بشكل خاص، بحيث لا يمكن فصل الدين والذات الإلهية وقدراتها من بداية الخلق إلى الفناء إلا بقدرته سبحانه وتعالى، حيث "تميزت فلسفة الإسلام في التشريع عندما رُبطت ((المنفعة)) بـ ((الأخلاق)) و((المصلحة)) بـ((المقاصد الشرعية)) و((سعادة الدنيا)) بـ((النجاة يوم الدين)) فأغلقت هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية الطريق أمام القانون الوضعي(العلماني) مانعة إمكان تعاشيه مع النسق التشريعي الذي يحكم

سلطات الأمة في التقنين بسيادة حاكمية الوضع الإلهي لحدود الشريعة ومبادئها وقواعدها ومقاصدها" (عمارة، ٢٠٠٤م، ص: ٣٤).

إذن؛ فإنَّ النظام السياسيَّ في الدَّولة الإسلاميَّة يقوم على الخضوع لشريعة الإسلاميَّة ممثلة في الأمة الإسلاميَّة، وليست ممثلة في الدَّولة، وإجماع الأمة هو من يحددها وليست أرادة الدَّولة، وهذا يؤدي إلى ان إرادة الأمة هي من تقيد الدَّولة، والخروج على الحاكم يكون بقدر خروج الدَّولة عن الشرعيَّة، وتقوم الدَّولة في توظيف السياسة لخدمة الدِّين، وليس توظيف الدِّين لخدمة السياسة (حبيب، ٢٠٠١م، ص: ١٧٣).

العلمانية فهي ملاصقة للبرالية التي تقوم على الحرّية والفردية والعقلانية والثورة الدينيّة البروتستانتية، التي تهدف إلى الحرّية الدينيّة والخلاص من صكوك الغفران والكثير من المطالب التي تنبذ كلّ القيود الدينيّة التي وضعتها الكنيسة على المجتمع الغربي والحرّية الاقتصاديّة لخدمة الطبقة الوسطى الجديدة في تلك الفترة (المقدمة، سابق، ص: ٣٧).

وكما ان الديمقراطية هي انتصار الشعوب الأوربية على الملوك كذلك تزامنت العلمانية في انتصارها على الكنيسة التي كان عامل تراجع فكري وعقائدي وسياسي واجتماعي واقتصادي من خلال نظام الإقطاع في المجتمع الأوروبي (المقدمة، سابق، ص: ٣٤).

إنَّ الدَّولة العلمانية في هذه الحالة هي التي تجعل من العقلانية الأساس والقوانين الوضعيّة الركيزة الأساسيّة لتسيير أمورها وتحقيق المصالح الدنيوية مع عدم الاعتبارات لما بعد الموت، على العكس من العقلانية الإسلاميّة المرتبطة بالشرع لتحقيق المصالح في الدنيا والآخرة (عمار، سابق، ص: ٣٩).

٣- الشورى والديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية متشابهة بالنظام الإسلاميّ من خلال أساس الحكم القائم على الاختيار، ولكن هناك اختلاف ونقاط تفرق النظام الإسلاميّ عن النظام الديمقراطي وهذه النقاط، هي:

أ- ان المقاييس بين الفضائل والرذائل في النظام الإسلاميّ وضعها الله سبحانه وتعالى وعلى الناس من حاكم ومحكوم إتباعها، أمّا في النظام الديمقراطي فإنَّ الحكومات

هي من تحدد هذه الفضائل والردائل مثل فضيلة الاستعمار والتفرقة العنصرية ورتذيلة العدالة مع الشعوب المستعمرة.

ب- ان التشريع في النظام الإسلامي مصدره الله سبحانه وتعالى، ولا يمكن لبشر ان يغير مما شرع الله، مثل الميراث وغيره من التشريعات التي ورد فيها نص، وأمّا ما لم يرد فيه نص فإنّ الفكر الإسلامي يصدر من الفكر الإسلامي، أمّا النظام الديمقراطي فإنه يشرع لناس في جميع نواحي حياتهم من خلال ما تراه مناسباً لهم ولها على أساس المنفعة.

ج- الحاكم في النظام الإسلامي له شروط ولا يكون إلا إذا اجتمعت فيه تلك الشروط، ولكن النظام الديمقراطي لا قيود على من يختاره الشعب، ونظام الحكم في الإسلام ليس وراثياً، أمّا في بعض الأنظمة الديمقراطية هناك توريث الحكم (شليبي، سابق، ص: ٤٢٠).

٤- الحضارة:

وهي نتاج الإنسان على مرّ العصور من فكر ومادة، والمقصود بالفكر هو الثقافة والعلم، أمّا المادة فهي الجانب المحسوس كالمدينة، وان كانت المدينة متأثرة بالجانب الثقافي فتسمى مدينة خاصة، وعكس ذلك تسمى مدينة عامّة وكلّ ما يخص مجتمع ما وينسجم مع قيمه ومبادئه يسمى ثقافة لذلك المجتمع.

تعتبر البيئة الجغرافية التي يعيش وينشأ فيها مجموعة من الناس من أهمّ المؤثرات على إنشاء حضارة خاصة بهم، لأن الإنسان يتأثر فيما حوله من ظروف وظواهر طبيعية والتي تحفزه على الابتكار والحافز على العمل أو العكس بأن تكون هادمة ومثبطة وموانعة من التجديد (مونس، ١٩٧٨م، ص: ٢٧).

- الحضارة الإسلامية:

إن أول كلمة نزلت على الرسول هي "اقرأ" وهي مفتاح الحضارة الإسلامية، لأن القراءة والكتابة مفاتيح الحضارة على العموم وتطورها، والكتابة هي الموروث عبر الأجيال المتعاقبة، وهي بداية الطريق للعرب والمسلمين لقراءة ما لديهم وما وفد عليهم، وأصبحت القراءة صانعة لحضارة لم تكن تقرأ وتسمى بلاميه وبها تطوّرت العلوم وتناقلت عبر الأجيال (المبارك، أبو خليل، ١٩٩٦م، ص: ٢٨).

يذكر الدكتور عماد الدّين خليل في كتاب مدخل إلى الحضارة الإسلاميّة خصائص الحضارة الإسلاميّة على النحو الآتي:

- أ. **حضارة إيمانية:** مصدرها السماء وتعمل ضمن ضوابط العقيدة وتعتمد الوحي والوجود والوحي هو من يحكم الحياة
- ب. **حضارة الأصالة والانفتاح:** تنفتح الحضارة الإسلاميّة على الآخر، ومن خلال الحوار توازن بين ما يتلاءم معها وتقبله وما بين ما يتنافر مع قيمها وترفضه من خلال تلاؤم ما هو جديد مع الوحي والوجود
- ج. **حضارة توازن فريد:** والوسطية هي المقياس لهذا التوازن وعدم الميل في اتجاه من خلال موقفها العقائدي وعملها كاستراتيجية، واستطاعت ان تجمع المتناسقات مثل " الوحي والوجود، والإيمان والعقل، والظاهر والباطن، والحضور والغياب، والمادة والروح، والقدر والاختيار، والضرورة والجمال، والطبيعة وما وراء الطبيعة، والتراب والحركة، والمنفعة والقيمة، والفردية والجماعية، والعدل والحرية، واليقين والتجريب، والوحدة والتنوع، والإشباع والتزهد، والمتعة والانضباط، والثبات والتطور، والدنيا والآخرة، والأرض والسماء، والفناء والخلود".
- د. **حضارة شمولية:** أي تشمل كلّ ما من شأنه ان يهتم الإنسان، وتتدخل في جميع نواحي الحياة والوجود، وكونت ماده تعالج الجسد والروح والوجدان والحد في وقت واحد دون تقديم أعمار أو هروب أمام أي مواجهة
- هـ. **حضارة ايجابية:** تقوم الايجابية في الحضارة الإسلاميّة على أساس ان البناء فهي حضارة بنائه ترى الغد بصورة جميلة مشرقة ولا وجود للسوداوية والظلمة مكان لديها
- و. **حضارة واقعية:** وكثير من الحضارات الأخرى واقعية، ولكن تمتاز هذه الواقعية بتجاوزاتها من الأرض إلى السماء والخلود لا الفناء، بعكس المثالية التي تسعى إلى الخيال والأوهام.
- ز. **حضارة إنسانية عالمية:** فهي لا تفرق بين إنسان وإنسان آخر على حسابات عرقية أو جغرافية أو إقليمية أو لون أو لغة، بل هي حضارة عالميه تفتح أبوابها للجميع دون تمييز أو تحييز لجهة وهي حضارة منفتحة على الآخر.

وفي الجانب الثقافي؛ فإن الحضارة الإسلامية اعتمدت على أكثر من اتجاه، وهذه الاتجاهات، هي:

- ١- **اتجاه سياسي فلسفي:** وهو الاتجاه الذي يستخدم في قواعده العقل والبراهين (الاستقرائي والاستنباطي) لإيجاد نسق فكري سياسي إسلامي شامل يعكس القيم والمبادئ الإسلامية، حسب ما فهمه الفلاسفة (مجموعة باحثون، سابق، ص: ١٦٤).
- ٢- **اتجاه سياسي فقهي:** وهو الذي يستخدم العقل للخروج بأحكام جزئية من المصادر الشرعية والخروج بنتائج تعكس القيم والمبادئ الإسلامية بحسب فهم الفقهاء (مجموعة، سابق، ص: ١٧٣).
- ٣- **اتجاه سياسي كلامي:** وهو لمعالجة الشأن السياسي من خلال فهم علماء الكلام للقيم والمبادئ الإسلامية، من خلال المزج بين الفلسفة والفقه والمعتزلة مثال على هذا الاتجاه (مجموعة، سابق، ص: ١٧٨).
- ٤- **اتجاه سياسي تاريخي - اجتماعي:** هو دراسة التاريخ الإنساني والاستدلال على صحة المعلومات من خلال النصوص الدينية واجتهاد الفقهاء (مجموعة، سابق، ص: ١٨٢).
- ٥- **اتجاه سياسي أدبي:** وهو لمعالجة الشأن السياسي من خلال الفنون الأدبية وأنواعها (مجموعة، سابق، ص: ١٨٨).

وأما الجانب المادي، فهو نتاج ما قدمته الحضارة الإسلامية على مدى أربعة عشر قرناً من العمران والمدنية والزراعة ودور العبادة والتعليم والكثير من المنجزات وتطورها على مر هذه الفترة الزمنية.

- الحضارة الغربية :

يرى بعض المؤرخين ان الحضارة الغربية بدأت في القرن الثامن أو السابع قبل الميلاد ولها ثلاث مكونات رئيسة في العالم الغربي، ومكوناتها هي أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا (هنتجتون، ١٩٩٩، ص: ٧٦)

والحضارة الغربية هي عبارة عن مزيج من الحضارة اليونانية والرومانية والديانة اليهودية والمسيحية، ولكل من هذه الحضارات طبيعتها وخصائصها، التي تميزها عن غيرها من الحضارات، والحضارة الغربية الحديثة هي امتداد لتلك الحضارات التي ورثت عنهم تراثهم الثقافي والمادي (الندوي، ١٩٩٤م، ص: ١٤١)

تمتاز الحضارة الغربية بمجموعة من السمات والخصائص التي أوردناها لنا "صامويل هنتجتن" في كتاب "صراع الحضارات"، وهي: التراث الكلاسيكي، والكاثوليكية والبروتستانتية، واللغات الأوروبية، والعلمانية، وحكم القانون، والتعددية الاجتماعية والهيئة النيابية، والفردية، (هنتجتون، سابق، ص: ١١٥-١١٨)

والحضارة الغربية ذات طابع مادي، وهذا الطابع يقوم على أساس ان العالم مادي بطبيعته، وان الموجودات وجدت بأسباب مادية، وقوانين المادة هي التي تطوره، والمادة وجودها خارج الذهن، وهي ليست منفصلة عن الذهن، ولكن الذهن هو نتاج للمادة (كورنفورث، ١٩٧٥م، ص: ٣٠)

وجدت المادية في الثورة الصناعية مكانها من خلال البحث العلمي في الطبيعة لإثبات وجودها على أساس ان كل ما في الوجود يقوم على المادة، وزاده من ان العالم هو عبارة عن جزيئات مادية منفصلة، ومن خلال قانون الميكانيكا تتبادل التأثير بينها (كورنفورث، سابق، ص: ٤١)

العدالة هي القيمة الرئيسية في فكر الماوردي، لأنه لا يمكن إقامة دولة إسلامية دون ان يكون العدل هو أساس الحكم فيها، وعند وجود العدل يعيش الناس في رخاء ويأمن كل واحد منهم على نفسه وماله، والعدل في فكر الماوردي هو الهدف والغاية، بعكس جون رولز الذي يرى من العدالة وسيلة لتحقيق قيمه اكبر، وهي الحرية والمساواة.

المطلب الثاني: التلاقي والافتراق في نظرية العدالة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي (الماوردي وجون رولز)

هناك تقارب وافتراق في نظرية العدالة عند كل من (الماوردي) و(جون رولز) وتعود هذه الاقترابات والافتراقات إلى العديد من الأسباب الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، والتي ستتم دراستها من خلال:

أولاً: التلاقي والاقتراب في نظرية العدالة عند (الماوردي) و(جون رولز)

يلتقي ويقترب كل من المفكرين الماوردي وجون رولز في كثير من النقاط والمفاهيم التي تهتم نظرية العدالة عند كل منهم، وهذه النقاط ستحاول الدراسة تسليط الضوء عليها:

١ - المدنيّة:

الكمال لله تعالى، ولا يوجد ما هو كامل سواه، أمّا الإنسان فإنه محتاج إلى غيره من البشر ليستطيع ان يكمل حياته ودينه، وهذا الطبع أوجده الله سبحانه وتعالى في خلقه، ليقوموا على التكافل فيما بينهم، وتكتمل حياتهم من خلال إتمام النقص، والرجل لا يستطيع العيش دون إمرائه، وهذا أحد الأمثلة، ناهيك عن احتياجات البشر لبعضهم البعض، من علم وصناعات توجد عند احدهم ولا توجد عند الآخر، ولكن لا يستغنى عنها عند كلاهما. (الماوردي سابق، ص: ٢٠٩).

لقد خلق الله الإنسان عاجزاً عن إشباع حاجاته بمفرده، وهذه الدنيا هي للعمل، وعلى الإنسان ان يهتم بالدنيا لتكتمل حياته، كما أرادها الله وهي طريقه إلى الآخرة التي هي دار القرار، وعلى الإنسان ألا يتجاوز في طلب حاجاته منها، وقال الله تعالى في هذا للموضع: (فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ (٧) وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ) الشرح: ٨، ٧) وقال رسول الله (ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ولا الآخرة لدنيا ولكن خيركم من اخذ من هذه وهذه) (الماوردي سابق، ص: ٢١٢).

ويرى الماوردي ان هناك ثلاثة عناصر مهمة يستطيع الإنسان من خلالها ان يكون مدنيا ومتعايشا مع غيره من البشر، وهي:

- أ- الفرد: من خلال نفسه المطيعة،
- ب- الروابط الاجتماعيّة بين الناس من خلال الدّين والنسب والمصاهرة والمودة والبر وهذه الروابط التي تجمع الناس، وان الله فطر الناس على الاجتماع والأنسة بغيره من البشر وليكمل كلّ منهم الآخر.

ج- عنصر المادة ووسائل العيش "المادة الكافية" أي الاقتصاد. (الماوردي، ٢٠١٢م، ص: ١٦، ١٥)

يأتي مفهوم المجتمع المدني عند جون رولز من خلال البيئة السياسيّة والاجتماعيّة، في عصره، وان البشريّة قادرة على تغيير العالم من خلال العدالة، كإنصاف، والتي تعتبر أنها تركيبة المجتمع الأساسيّة من خلال شمولها لمؤسساتها الاجتماعيّة من دستور، واقتصاد، وتنظيماته الاجتماعيّة وموضوع نظريته، هو العدالة الاجتماعيّة، التي هي التركيبة الأساسيّة للمجتمع (جونسون، سابق، ص: ٢٤١، ٢٤٢).

وقول رولز " دعونا نفترض بشكل أو بآخر رابطة قائمة بذاتها تتألف من أشخاص...يتفقون فيما بينهم على قوانين معينة تحكم ممارساتهم وتعمل على تقييدها.... ولنفترض أيضاً أن تلك القوانين تحدد نظاماً للتعاون يهدف إلى تعزيز منفعة من يشتركون فيه. إذن... فالمجتمع..يشهد في الأحوال الاعتيادية صراعا، علاوة على سعي إلى ترسيخ هوية تتحدد من خلالها الاهتمامات. هناك سعي إلى تحديد طبيعة الاهتمامات، لأن التعاون الاجتماعي يتيح للجميع ان يعيشوا حياة أفضل، مما لو عاش كل إنسان بمعزل عن الآخرين اعتمادا على جهوده الذاتية وهناك صراع اهتمامات لأن.... كل إنسان يريد الحصول على حصة اكبر بدل ان يحصل على القليل. يصبح من الضروري ان توجد مجموعة مبادئ للاختيار بين مختلف النظم الاجتماعية التي تفرض شكل توزيع هذه المكاسب.... وهي مبادئ العدالة الاجتماعية بالذات" ان رولز يقرّ بأن المجتمع بينه صراع وهذا من الطبيعة البشرية، ولكن من خلال التعاون فيما بينهم يجعل من حياتهم استقرارا وحياة أفضل مما لو عاش كل إنسان لوحدة أو بعزلة عن غيره من الناس(جونسون.سابق،ص:٢٤٦).

٢- العقد الاجتماعي:

ان مفهوم الإمامة عند الماوردي يقوم على عامل ديني ودينيوي، فالإمامة تحمي الدين وتسوس الدنيا، ولا تكون الإمامة إلا من خلال عقد يبرم بين المجتمع الإسلامي من جهة من خلال أهل الحل والعقد، أو من ينوب عن الأمة، وبين من يتم اختياره للإمامة على ان تكون ضمن حدود الشريعة الإسلامية، وبما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية أو ما اجمع عليه علماء المسلمين، وتكون الطاعة للإمام من الناس على ان يسمعوا ويطيعوا إلا فيما حرم الله، وعلى الإمام إقامة الحدود والفرائض والعدل بين الناس(رسالن،سابق،ص:١٨٤).

يتم اختيار الإمام وفقا لضرورات والظروف السائدة في تلك الفترة الزمنية، فإن كانت فترة جهاد وخطر يهدد الدولة الإسلامية، فالأولى ان يختاروا الإمام من هو أهل للحرب والجهاد، وان كانت فترة مفاسد وتشويه للعقل والعلم فالأولى اختيار الإمام من أهل العلم(الماوردي،سابق،ص:١٣).

أهل الحل والعقد هم من يبرم هذا العقد بين الأمة والأمام وعلى هذا يجب ان تتوافر في النواب الشروط الآتية:

- أ- **العدالة**: وتكون جامعة في كلّ ما يتعلّق بحياتهم من صدق وأمانة وغيرها من عدالتهم مع أنفسهم قبل عدالتهم مع من أولوهم هذه الأمانة
- ب- **العلم**: لكي يتمّ اختيار الإمام على أهل الحل والعقد ان يكونوا من العلماء وأصحاب معرفة ليختاروا الأنسب والأصلح للإمامة.
- ج- **الرأي والحكمة**: ليختاروا الأصلح من بين المتقدمين للإمامة.

ان هذه الشروط تختص في أهل الحل والعقد من الأمة ليتم اختيار الأصلح لإدارة البلاد والعباد ويكونوا هم أهل المشورة، وهم الرابط بين الأمام والأمة لنقل احتياجات الناس للأمام.(الماوردي،سابق،ص:١٤).

ويكون هذا العقد إمّا من خلال أهل الحل والعقد، وقد اختلف العلماء في عددهم أو بعهد من الإمام إلى من يليه في الحكم ويكون هذا في حياته قبل مماته، وعليه ان يسميه ويبايعه الناس على هذا(الماوردي، سابق،ص:١٥).

وهذا العقد الاجتماعي يحتاج إلى أمن عام وهو عند الماوردي، لأنه من الضرورات، ولأنه من النعم المهمة التي انعم الله بها على الإنسان، وهو من الحاجات الضرورية للجنس البشري على الإطلاق، ومن خلاله تحدث الطمأنينة للنفس ويصبح هدفها التقدم والنجاح والإبداع لتتقدم ويقول الماوردي عن الأمن: **فليس لخائف راحة ولا لحائر طمأنينة، فالأمن أننا نعيش والعدل أقوى جيش، لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفهم ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم والخوف قد ينوع بان يكون تارة على النفس وتارة على الأهل، من عمه الأمن كمن استولت عليه العافية، فهو لا يعرف قدر النعمة بأمنه حتى يخاف كما لا يعرف المعافى قدر النعمة حتى يصاب"**(بني عيسى،٢٠١٤).

أمّا نظريّة **العقد الاجتماعي** عند رولز مختلفة عن سبقه في هذه النظرية، وهم توماس هوبز وجان جاك روسو ولوك وهابرماس، واتفق أنه عقد اجتماعي افتراضي بينما عند الآخرين فهو عقد اجتماعي تاريخي، أي هو نظرية فلسفية اجتماعية أخلاقية وهي الأنصاف بحسب مسماها عند رولز(رولز،سابق،ص:٣٥).

وان الفكرة الرئيسة لمبدأ الإنصاف ودورها في العقد الاجتماعي ان المشاريع التعاونية التبادلية بين مجموعة من الأشخاص وفقا للقانون الذي يقيد حريتهم من أجل المكاسب للجميع

وعليهم الخضوع للقانون، لأن الانتفاع حق للجميع ولكن مقابل الطاعة التي فرضوها على أنفسهم من خلال العقد الاجتماعي المبرم بينهم (رولز، سابق، ص: ٣٧).

يقول رولز " ان واجب العدالة الطبيعيّة هو الأساس الأول لروابطنا السياسيّة بنظام دستوري" أي ان الطاعة ليست هي المشكلة، لأنها طاعة طبيعية تبادلية منصفة مقابل النافع المجانية التي تقوم المؤسسة بتقديمها (رولز، سابق، ص: ٤٠).

يعتبر رولز ان شروط التعاون الاجتماعي هي نتيجة للاتفاق بين أطرافه، وأن المواطنين لا يمكن ان يتفقوا على السلطة سواء كانت سلطة دينية أو غيرها من السلطات الأخلاقية ولا أي قيم مفروضة من القانون الطبيعي، والحل هو الاتفاق فيما بينهم على وضع شروط منصفة للجميع دون السماح لامتيازات لبعضهم على حساب الآخرين من المواطنين، الذين يؤثر عليهم هذا الاتفاق أو العقد (رولز، سابق، ص: ١٠٦).

لكن العقد الاجتماعي الذي سيجعلهم تحت ستار الجهالة عند رولز ولا يعرفوا مصيرهم وينصهر فيه الجنس والدين ومكانتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والجسدية والنفسية، فإنّ هذا العقد سيوصلهم إلى "الإجماع المتراكم" والذي من خلاله سيقومون بطلب اكبر قدر من الحرية ان كان جميع أفراد المجتمع ولدوا أغنياء أو طلب اكبر قدر من المساواة ان ولدوا جميعهم فقراء (دولاكامباني، ٢٠٠٣م، ص: ١٩٥، ١٩٦).

٣- السلطة:

يرى الماوردي ان الطبيعة البشريّة تميل إلى العنف بسبب الحاجات والغرائز التي وضعها الله في نفوس البشر، فلا بد من وجود حكومة تعدل بين الناس أفقياً فتأخذ الحق من القوي وتعطيه إلى الضعيف بالعدل والتوازن بين الأفراد فيما بينهم وبين المجتمع والسلطة الحاكمة من جهة عامودية (رسلان، سابق، ص: ١٨٢).

ولكون ان البشر متفاوتون فيما بينهم، وجبت السلطة عليهم وباختيارهم ينصاعون إلى الأوامر والنواهي من صاحبها، الذي انتهى الأمر إليه من خلال اختيار أهل الحل والعقد له، ويقول الماوردي في هذا: "فوجب التفويض إلى أمر سلطان مسترعى، ينقاد الناس لطاعته، ويتدبرون بسياسته، ليكون بالطاعة قاهراً، وبالسياسة مدبراً، وكان أولى الناس بالعناية ما سيست به الممالك، ودبرت به الرعايا والمصالح، لأنه زمام يقود إلى الحق، ويستقيم به أود الخلق" (الماوردي، ٢٠١٢م، ص: ١٢٦، ١٢٧).

ويقول الماوردي ان من يكون أمام للمسلمين يجب ان تتوافر فيه الشروط الآتية:

أ- **العدالة:** وتكون هذه العدالة جامعة لشروطها دون نقصان. وألا يضر أحدا.
ب- **العلم:** على الأمام ان يكون عالما في أمر دينه، لكي يستطيع ان يجتهد في إحكامه بطريقة شرعية دينية.

ج- **سلامة الحواس:** على ان يكون سليم البصر والسمع واللسان، لكي يستطيع أدراك ما يدور حوله.

د- **سلامة الأعضاء:** وان يكون سليم الأعضاء لكي يستطيع الحركة والنهوض.

هـ- **الرأي:** وهذا الرأي يكون لسياسة الرعية وتدبر أمورهم ومصالحهم بالحكمة وان يحاول جاهدا ان يجعل كل من هم حوله من عوام الناس أو الخاصة المقربين إليه ان يطيعوه طاعة محبة وليست طاعة إكراه.

و- **الشجاعة:** على الأمام ان يكون شجاعا، ليتمكن من حماية المسلمين ويتقدمهم للجهاد دون خوف.

ز- **النسب:** وهو ان يكون من قريش نسبه إلى حديث الرسول "الأئمة من قريش" وهذا الأمر مختلف فيه بين المذاهب الإسلامية، فمنهم من يقول: إنه من آل البيت، ومنهم من يقول: يحق لأي مسلم ان يكون إماما أو خليفة. (الماوردي، سابق، ص: ١٤).

أمّا السلطة عند جون رولز هي المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بتوزيع الخيرات والوظائف على أفراد المجتمع بشكل عادل ومنصف، وهذه العدالة التي تقوم به المؤسسة عدالة توزيعية وليست عدالة إصلاحية (غريب، سابق، ص: ٤٣).

العدالة كمبدأ بحاجة إلى سلطه تثبت وتقوي مبادئها التي هي أساس شرعية الأخلاق وتكوين المجتمع وأنظمتها وتأمين العدالة من الانحراف إلى مسار آخر، لأنها هي من يحرس الحريات الأساسية وتسعى إلى استقرارها (غريب، سابق، ص: ٤٤).

وكما ان السلطة هي سلطة إكراه تطبق على المواطنين من قبل أجهزة الدولة ولكنها عند رولز وبحسب النظام الدستوري هي سلطة المواطنين المتساويين والأحرار على أنفسهم بسبب أنهم كيان جماعي، لذلك فإن السلطة السياسية -بحسب رأي رولز- هي السلطة التي يفرضها المواطنون بأنفسهم وإرادتهم الحرة ويفرضونها على بعضهم

البعض بصفتهم أنهم متساوون وأحرار، وعند ممارسة السلطة السياسيّة وفقاً للدستور سواء أكان مكتوباً أم غير مكتوب ومصادق عليه من قبل جميع المواطنين تكون هذه السلطة قد حصلت على الشرعيّة. (رولز، سابق، ص: ١٤٥، ١٤٦)

وترى الدّراسة ان هناك تقارب واتفاق إلى حد كبير بين الماوردي وجون رولز فيما سبق، وذلك يعود إلى الطبيعة البشريّة، التي تحتاج إلى هذه الأمور من مدنيه وعقد اجتماعي' وسلطه فيما بينها، وان لكل من هذه المفاهيم دورة لديمومة الكيان الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي. بين الناس.

ان اتفاهم على ان الإنسان مدني بطبعه، يعود إلى ان الإنسان لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الآخرين. ولا تكتمل له الحياة إلا من خلال تواجده في مجتمع، ليكمل كلّ منهم الآخر، ولسد النقص عند أيّ منهم، من خلال الآخر وهذا يعود إلى الطبيعة البشريّة التي فطر الله الناس عليها.

أمّا اتفاهما على ضرورة العقد الاجتماعي فتاتي من منطلق ان العقد شريطة المتعاقدين، والذي من خلاله يقف كلّ فرد عند حدوده، التي فرضها على نفسه، من خلال هذا العقد، ويقدم ما عليه من واجبات ويحصل على ما له من حقوق، فالعقد الاجتماعي هو في النهاية الضامن للأفراد، والنظام السياسيّ بعدم التجاوزات وصون الحقوق والواجبات.

وفيما يخص السلطة، فإنّ تقاربهما واتفاهما على وجودها إنما جاء لتسيير أمور الدولة والمجتمع، وفقاً لما يرضي الجميع، وتكون بيد سلطة حاكمة صاحبة الأمر والنهي، وإيقاف الكلّ عند حدة، وتمنع أي تجاوزات من الأفراد على بعضهم البعض، وكذلك تجاوزات النظام على الأفراد' فالسلطة هي الملاذ الأول والأخير لأي كيان اجتماعي.

يعود الاختلاف لمصادر السلطة بين كلّ من الماوردي وجون رولز، بحيث ان الأمة هي مصدر السلطات عند الماوردي، وهذا بحسب الشريعة الإسلاميّة، أمّا رولز فإنّ الشعب هو مصدر السلطات وفقاً لنظريّة الليبراليّة مع اتفاهما على وجودها كإله ومحرك لنظام السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، والفكري.

ثانياً: التنافر والابتعاد في نظريّة العدالة عند الماوردي وجون رولز:

هناك اختلافات بين أفكار الماوردي و رولز، وهذه الاختلافات هي:

١- البيئة والمصادر الفكرية:

تعتبر المصادر الفكرية للماوردي مأخوذة في الأساس من القرآن الكريم والسنة النبوية، وكان لدراسته في بداية حياته كبير الأثر على فكره، لكونه درس الحديث والفقه على يد أكبر علماء عصره، كما تعلم الفلسفة والأدب والشعر والنحو وعلم الاجتماع والسياسة وهذا العلم الذي حصل عليه. الماوردي جعل له مكانه عند الحكام والأمراء فيما بعد حتى تقلد منصب قاضٍ وسفير (رسلان، سابق، ص: ١١).

لقد فهم الماوردي طبائع الناس من خلال تجربته العلمية والعملية، وخصوصا في القضاء والسياسة التي جعلت منه عالما بأحوال الناس جميعا، سواء أكان حاكما أم محكوماً، وهذا الكم من المعرفة جعله دائما محل ثقة ومعالجا للكثير من القضايا سواء كانت سياسية أو اجتماعية (رسلان، سابق، ص: ١٤).

تميّزت الفترة الزمنية التي عاشها الماوردي بالاضطرابات والفوضى والحروب الداخلية والخارجية والفتن مثل فتن السنة والشيعية، والمسلمين والمسيحيين، والاشاعرة والحنابلة، والديلم والأتراك، والكثير من المصاعب التي كان لها الأثر على عقل الماوردي وإنتاجه الفكري (رسلان، سابق، ص: ٢٤).

إذن؛ فإن المصادر الفكرية عند الماوردي هي مصادر عقائدية أساسها الشريعة الإسلامية التي نشأ وترعرع عليها، من خلال ما تعلمه من قرآن كريم وسنة نبوية وفقهية وغيرها من الأخلاق والقيم الإسلامية

تعتبر الظروف البيئية والاجتماعية التي عاشها رولز صاحبة الدور الأكبر في إنتاجه الفكري، ولكون والده كان محاميا وأمه من المدافعين عن حقوق المرأة وتعرفه على مفاهيم لازمتها طيلة حياته، مثل نبذ العنصرية والمساواة بين أفراد المجتمع من بيض وسود وغيرهم، ومشاركته في الحرب العالمية الثانية، وتنقله بين قارات العالم كحارب، ومشاهدته لسفك الدماء عند جميع الأطراف المتحاربة، جعلته من منتقدي المذهب النفعي الذي شاهد بعينه الطريقة لتحصيل المكاسب من خلال الحرب (غريب، سابق، ص: ١٥).

الأيديولوجيا الليبرالية هي من عزز مصادره الفكرية من خلال أفكار متأصلة عند الليبراليين كالعقد الاجتماعي والطبيعة البشرية الموجودة في أفكار هوبز وجون لوك وروسو وغيرهم من مفكري الليبرالية، الذين كان لفكرهم دور كبير فيما قدمه رولز للعالم، وخصوصاً في نظريته عن العدالة (غريب، سابق، ص: ٢٠).

٢- الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الليبرالي

تكمن أهمية الاقتصاد في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي لكون الاقتصاد هو المحرك الأساس لأي نظام سياسي، ومن خلاله نستطيع تحديد مكانة الدولة وقوتها والوضع الاجتماعي في داخلها.

يرى الماوردي ان الإنسان بحاجة دائماً إلى المال، ولا يمكن له ان يعيش دون مال وفقدانها يؤدي عدم الاستقرار والفساد الذي هو عند الظلم، وبوفرة المال يكون الإصلاح وهو العدل، وكذلك فإن مصادر الكسب والمال متعددة، وعلى الناس ان يتوسعوا في طلب المال (الماوردي، سابق، ص: ٣٣٣، ٣٣٤).

لقد جعل الله العقل البشري هو الذي يقود صاحبة إلى مصادر الكسب من مال وغيره، وكذلك لكيلا ينفرد كل شخص بما لديه ويحتكره لنفسه جعل الدين وتشريعاته هي القاضي الذي يحكم بهذا المال وطرق التصرف به لتكتمل السعادة عند الإنسان وجعل الوصول إلى منافعهم وأرزاقهم من خلال.

المادة: وتكون هذه المادة إما من خلال الحيوانات المتناسلة أو الزراعة.

الكسب: وهو من خلال الأفعال التي يقوم بها الإنسان ليصل من خلالها إلى المادة، وتكون إما من صناعة أو تجاره.

فأصبحت أسباب المادة عند الماوردي لا تتجاوز الأربعة أوجه الآتية، تجارة، زراعة، صناعة، أمانة. (الماوردي، سابق، ص: ٣٣٥، ٣٣٦).

أما الزراعة فهي المادة لأهل المدن والقرى، وهي من أكثر المصادر نفعا للإنسان ويستشهد الماوردي على هذا النوع من مصادر الكسب بالآية القرآنية التي يقول الله تعالى فيها: (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) وعن الرسول أنه قال (خير المال عين ساهرة، لعين نائمة) أما الإنتاج الحيواني فهو لأهل الصحراء ومن

يسكنوها ومن لا مقرّ له أو مسكن دائم، ولأن الحيوانات تنتقل بنفسها وتأكل مما تنبت الأرض(الماوردي،سابق،ص:٣٣٦،٣٣٧).

أمّا التجاره فهي التي من خلالها تتقلب الأموال من مكان إلى مكان، من خلال السفر والتبادل التجاري بين البلدان ولكن الخطر يدور دائما حوله، وما يتعلّق في الصناعة عند الماوردي فهي صناعة فكر، وصناعة عمل، وثالثة مشترطة بين الفكر والعمل، ويقول: ان صناعة الفكر هي أعلى وأشرف الصناعات واولها صناعة العمل لأن العمل لا يمكن ان يكون إلا بعد ما ينتجه الفكر(الماوردي،سابق،ص:٣٣٩،٣٤٠).

هذه هي الملكية الخاصة عند الماوردي التي من خلالها يستطيع الناس الكسب والعيش بها، والتي أحلها الله لهم، أمّا فيما يتعلّق في الملكية العامّة؛ فإنّ الدولة هي من تقوم بتقسيم الخيرات على أفراد المجتمع وفقا لشريعة الإسلاميّة ومصادرها، كما ذكرناه من صدقات وزكاه وخراج وفيء وغنائم وجزية.

وعند جون رولز؛ فإنّ النظام الاقتصادي ليس وسيلة مؤسّساتيّة فقط، ولكنه لإرضاء الرغبات والحاجات الحالية، ولأنه أحد الوسائل التي تتطلع إلى المستقبل وتتنظر إلى الغد وكيفية التعامل معه، ويحدد نوعية الأشخاص في المستقبل، من خلال حاجاتهم ورغباتهم.(ص:٣٢٦).

يقول جون رولز: إن العدالة كإنصاف ليست لخدمة الرغبات والحاجات والمصالح وغيرها من المتطلبات الإنسانيّة، ولكنها نقطة بداية "ارخميديسية" لتصحح وتقوم النظام الاجتماعي من غير أي اعتبارات أخرى غير العدالة، التي تجعل المجتمع مستقراً بعد مدة من الزمن.(ص:٣٢٩).

القطاع العام هو محل اهتمام الاقتصاد السياسيّ والمؤسّسات التي تنظم النشاط الاقتصادي من ضرائب وأسواق وملكية، أمّا النظام الاقتصادي فهو الذي ينظم الإنتاج ووسائله، وهو الذي يقدر الموارد التي تخص السلع العامّة من أجل تأمينها وادخارها، وفقا لمبدأ العدالة، وهناك جانبان للقطاع العام عند رولز وهما ولكية وسائل الإنتاج والحصة من إجمالي الموارد الاجتماعيّة المخصصة للسلع العامّة(ص:٣٣٤).

يرى رولز ان هناك خمس أنظمة رئيسة مكتملة بمؤسساتها ولكن (٣،٢،١) لا يحملن في طبيّاتهن ما يبشر بتحقيق نظريته في أروقتهن، ويعود ذلك إلى ما بداخل كلّ نظام، مما يخالف نظريّة العدالة عند رولز، وهذه الأنظمة هي:

- ١- الرأسمالية: نظام الحرّية الطبيعيّة "دعه يعمل" وهذا النظام عنده المساواة نظريه فقط، ولكنه -على أرض الواقع- يرفض المساواة في الفرص والقيمة المنصفة للحريات وهدفها الكفاءة الاقتصاديّة التي لا يوقفها إلى حد ادنى اجتماعياً.
- ٢- رأسمالية دولة الرعاية: وهي التي تهتم في الفرص مع رفضها للقيمة المنصفة للحريات، ولا تعترف في مبدأ المشاركة في حالات اللامساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
- ٣- اشتراكية الدولة مع اقتصاد المركز: التي يتحكم بها ويشرف عليها نظام الحزب الواحد، وهي تخالف الحرّيات والحقوق المتساوية.
- ٤- ديمقراطيّة ملكية الملكية:
- ٥- الاشتراكية الليبرالية(الديمقراطيّة):

يرى رولز ان المبدئين (٤،٥) يحملان مواصفات يستطيع من خلالهما تطبيق مبدأ العدالة لما يحتويانه من نظام يتلاءم ونظريته(رولز، سابق، ص:٢٩٦،٢٩٧).

يقول رولز ان حق الملكية تعد من الحقوق الأساسيّة، وهناك نوعان من الملكية بحسب رأيه :

- ١- حق الملكية الخاصة للمصادر الطبيعيّة ووسائل الإنتاج، وهذا الحق يشمل الاكتساب ويورث أي تملك خاص لما هو عام.
- ٢- حق الملكية العامّة لوسائل الإنتاج والمصادر الطبيعيّة وتكون ملكيتها عامّة ومتساوية.(رولز، سابق، ص:٢٥٩)

تري الدّراسة وبناءً على ما سبق ان هناك اختلافات بين فكر كلّ من الماوردي ورولز، وتبدأ هذه الاختلافات من البيئة التي عاشها كلّ منهم ودورها في إنتاجه الفكري لكون ان الإنسان ابن بيئته وأفكاره مبنية على واقعه المعاش

تعتبر المصادر الفكريّة لأي مفكر هي نتاج ما تأثر به من خلال ظروفه المعاشية أو تعليمة أو وظيفته كإنسان وهذه المؤثرات لها من المخرجات الفكريّة ما يراه المفكر ان فيها صلاحاً له ولمن حوله، فلقد تأثر كلّ من الماوردي ورولز بمصادر فكريّة

مختلفة عن الآخر، حيث ان مصادر العقيدة الإسلامية من قرآن كريم وسنة نبوية ودور الفقهاء والمستجدات الفكرية في عصر الماوردي كان لها الدور الأكبر في نتاجه الفكري.

أما رولز؛ فإن الأيدلوجيا الليبرالية وأفكار من سبقوه لترسيخ هذه الأيدلوجيا ومشاركته في الحرب العالمية الثانية وما شاهدة من قتل ودمار، هي التي أنتجت أفكاره لينقلها إلى العالم من خلال مؤلفاته.

ويختلف المفكران في النظام الاقتصادي؛ لأن كلاهما يرى النظام الاقتصادي وفقا لمرجعياته العقائدية أو الأيدلوجية، وهذا لا يتفق عليه الماوردي ورولز، لأنهما نقيضان، وكلّ نظام اقتصادي يحاول ان يثبت وجوده على الساحة الدولية من خلال البحث عن خلل عند الآخر.

العدالة هي القيمة الرئيسية في فكر الماوردي، لأنه لا يمكن إقامة دولة إسلامية دون ان يكون العدل هو أساس الحكم فيها، وعند وجود العدل يعيش الناس في رخاء ويأمن كل واحد منهم على نفسه، وماله، والعدل في فكر الماوردي هو الهدف، والغاية، بعكس جون رولز الذي يرى من العدالة وسيلة لتحقيق قيمه أكبر، وهي الحرية، والمساواة.

الخاتمة

بما ان مفهوم العدالة ذو قيمه عند جميع البشر، ويهتم به كلّ المفكرين، بغض النظر عن مرجعيتهم العقائدية أو الأيدولوجية؛ فإنه شغل بالهم، فحاول كلّ مفكر تفسير هذا المفهوم وفقاً لمرجعيتيه الفكرية، فمنهم من جعلها عدالة إصلاحية ومنهم من دعا إلى المساواة.

تعتبر العدالة في الفكر السياسي الإسلاميّ متشعبة ومتنوعة، فمنهم من رأى العدالة الإلهية هي الأساس وخاضوا في هذا ومنهم من تعمق في عدالة الشخص مع نفسه، وكيف يكون الانسان عادلاً في نفسه قبل ان يكون عادلاً مع الآخرين، وهناك من خاض في مفهوم العدالة على انها عدالة الأفراد بين بعضهم البعض لكون المجتمع الإسلاميّ مجتمع متكامل لا يمكن فصله عن بعضه لبعض، وهناك من جعل العدالة هي عملية تبادلية بين السلطة والمجتمع، ولكل منهم حقوق وواجبات عليه التقيد بتنفيذها ضمن ضوابط عادلة ترضي الجميع، وكلّ يحصل على حاجته. والعدالة في الاسلام مصدرها الله من خلال المصادر الأصلية من قرآن وسنة لتحقيق السعادة للإنسان في الدنيا والآخرة.

أمّا الفكر السياسيّ الليبراليّ يرى ان مفهوم العدالة يكون بين السلطة والافراد، لأن الفرد هو الغاية، وعلاقة الأفراد فيما بينها يحكمها القانون العادل الوضعي، ومفهوم العدالة هو وسيلة لتحقيق قيمه اكبر، وهي الحرية والمساواة، لأن الحرية هي أعلا القيم في الفكر السياسيّ الليبراليّ.

ويعتبر الماوردي العدالة هي النظام الشامل لنظام السياسيّ الإسلاميّ من حاكم ومحكوم والسلطات، وعليهم جميعاً ان يطبقوا مفهوم العدالة مع أنفسهم فيما بينهم أفقياً كأفراد، وعامودياً كسلطة ومحكوم، وكذلك العدالة مع غير المسلمين والأعداء في الحرب والسلام.

ويعتبر رولز العدالة هي المساواة، وعلى النظام السياسيّ ان يوفر اكبر قدر من السعادة إلى اقل الناس حظاً، وذلك من خلال توزيع الثروات بطريقة عادلة ليتقارب فيها الأفراد فيما بينهم، من خلال التوزيع العادل ليتساوى اكبر قدر من الناس فيما بينهم.

نتائج الدراسة

إن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، هو:

١. توصلت الدراسة إلى نتيجة ان العلاقة بين المفكرين في كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي وتحقيق مؤشرات مفهوم العدالة علاقة ارتباط وثيقة، هم من لهم الإسهام الأكبر في إيجاد هذه المؤشرات من خلال تأثير أفكارهم على النظام السياسي.
٢. أسهم الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي في تبلور ووضوح مفهوم العدالة بصورتها المجردة والتطبيقية.
٣. إن مفهوم العدالة كقيمة؛ قد ركز عليها المفكرون السياسيون من خلال تطبيقه إجرائيا، وساهم المفكرون في هذا من خلال ما أوردوه عن أهمية العدالة للبشرية.
٤. إن الجمود الفكري في الفكر السياسي الليبرالي يقلل من أثر مفهوم العدالة ويقلل من فوائده.
٥. تبين من خلال الدراسة ان الجمود العقائدي في الفكر السياسي الليبرالي، لا يؤثر في مفهوم العدالة لا إيجابا ولا سلبا، بسبب العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة من جميع النواحي، وأهمها الفكرية، وأي فكرة مصدرها عقائدي تجعل من الحرية الإرادية أساساً في الفكر السياسي الليبرالي غير مقبولة.
٦. يسهم النجاح في دفع هذا المفهوم للتطبيق العملي في إكساب الأنظمة الحاكمة الشرعية والرضا من مواطنيها.
٧. تبين من خلال الدراسة ان الفكر السياسي الإسلامي لا يمكن له ان يفصل بين العقيدة والأفكار البشرية، بل على العكس يسعى الجميع إلى أسلمة الأفكار وأخذ ما يتوافق مع العقيدة، وترك ما يتنافى معها، ليكون الفكر الإسلامي هو الأساس باعتمادهم على مصادر الفكر السياسي الإسلامي غير الأصلية.
٨. ان القيمة الرئيسية في الفكر السياسي الإسلامي بعد التوحيد هي العدالة، التي تنتبثق من بعدها أية قيمة للفكر السياسي الإسلامي؛ لأن المفكر وبحسب القيم الإسلامية عليه ان يكون عادلا مع نفسه قبل ان يكون عادلا مع الآخرين.
٩. والعدالة في الفكر السياسي الليبرالي هي وسيلة لتحقيق قيمه اكبر، وهي الحرية والمساواة التي تعتبر من أهم ما يسعى إليه الفكر السياسي الليبرالي

١٠. هناك تقارب بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي من خلال بعض المفاهيم التي اتفق عليها كعرف بشري، وليس خاص بثقافة أو حضارة مجتمع بعينه.
١١. نتجت الدراسة إلى ان الافتراق بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي تعود إلى خصوصية البيئة ومصادر الفكر، وان كلّ منهم أي "المفكرين" ملتزم في مصادرة الفكرية، وذلك خوفا من الاتهام، إذا اخذ من فكر يتناقض ومبادئ بيئته.
١٢. كما ان التقارب بين الماوردي ورولز ما هو إلى اقتراب في بعض المفاهيم العامة والموجودة عند الجميع.
١٣. أمّا الافتراق بينهم فيعود لأسباب عقائدية وبيئية وزمنية ومكانية، فكل من هذه الأسباب له الدور في عدم الاقتراب أو الاتفاق بين كلّ من الماوردي وجون رولز.

قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أبادي، مجد الدّين الفيروز (٢٠٠٨م). "القاموس المحيط" ت: انس محمد الشامي
وزكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة.

الابشيهي، شهاب الدّين "المستطرف في كل فن مستظرف" ط جديدة، دار مكتبة
الحياة، بيروت، المجلد الأول.

ابن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم (١٩٨٧م) "الكامل في التاريخ" راجعة:
محمد يوسف الدقاق، المجلد الرابع، دار الكتب العلميّة، بيروت ط١.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٧م) "مقدمة ابن خلدون" مؤسسة المعارف،
بيروت، ط١، اعتنى به هيثم جمعة هلال.

ابن كثير، ابي الفداء اسماعيل (٢٠١٠م) "البداية والنهاية" ط٢، ج٦، ت: مجموعة من
العلماء، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق.

ابو الفتوح، محمد جلال و عبد المعطي، علي "الفكر السياسي في الإسلام "

أبو زهره، الأمام محمد (١٩٨٧م) "تاريخ المذاهب الإسلاميّة" دار الحديث، ج١، لندن،
قبرص.

أبو سيد احمد، فتحي السيد احمد (٢٠٠٦م) "الإسلام والعدالة الاجتماعيّة" مؤسسة
شباب الجامعة، الإسكندرية.

احمد، يوسف (٢٠١٢) "الإسلام في الحبشة" مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

ارسلان، الأمير شكيب (٢٠٠١م) "تاريخ الدولة العثمانية" دار ابن كثير، ط١، دمشق.

ارسلان، شكيب (١٩٨٣م) "خلاصة تاريخ الأندلس" دار مكتبة الحياة، بيروت.

الاصبحي، احمد محمد (٢٠٠٠م) "تطور الفكر السياسي" ج٣، ط١، دار البشير، عمان.

ألحجي، عبد الرحمن علي (١٩٧٦م) "التاريخ الأندلسي" دار القلم، دمشق، بيروت،
الرياض، الكويت، ط١.

أمام، أمام عبدالفتاح، (١٩٨٥م) "توماس هوبز فيلسوف العقلانية" دار الثقافة لنشر والتوزيع

اوزتونا، يلماز (١٩٨٨م)، "تاريخ الدولة العثمانية" م١، ترجمة: عدنان محمود سليمان، تدقيق: محمود الأنصاري مؤسسة فيصل لتمويل تركيا، استنبول،

باول، جون (١٩٨٥) "الفكر السياسي الغربي" ت: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بروتون، جيرري (٢٠١٤م) "عصر النهضة" ت: ابراهيم البيلي محروس، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،

بروكلمان، كارل (١٩٧٧) "تاريخ الشعوب الإسلامية" مترجم، دار العلم للملايين، ط٧، بيروت.

بوز، ديفيد (٢٠٠٨م) "الفردية والمجتمع المدني" ت: صلاح عبدالحق، ط١، رياض الريس للكتب والنشر،

بولان، ريمون (١٩٩٣م) "الحرية في عصرنا" ت: عادل العواء، دار طلال للدراسات والنشر، دمشق،

جبرون، امجد وآخرون (٢٠١٤) "ما العدالة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١.

جونستون، ديفيد (٢٠١٢م) "مختصر تاريخ العدالة" ت: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت.

حسن، إبراهيم حسن (١٩٩٦م) "تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي" ج٢، ط١٤، دار الجليل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

حسن، إبراهيم حسن (١٩٨٠م) "تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي" مكتبة النهضة المصرية، ج٢، ط٩، القاهرة.

الحميدي، خالد (١٩٩٤م) "نشوء الفكر السياسي الإسلامي" دار الفكر اللبناني، بيروت.

الحميدي، عبدالعزيز بن عبدالله، (٢٠٠٥م). "الخلفاء الراشدون مواقف وعبر" دار الدعوة، الإسكندرية

حنفي، د.حسن (١٩٨٢م) "في الفكر الغربي المعاصر" ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

خضر، خضر (٢٠٠٨م) "مفاهيم أساسية في علم السياسة" المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط٢.

الخضري بك، محمد (٢٠٠٣م) "الدولة العباسية" مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة.

الخضري، محمد (١٩٨٦م)، "الدولة الأموية" دار القلم، ط١، بيروت.

خليل، عماد الدين (٢٠٠٥م) "مدخل إلى الحضارة الإسلامية" ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار العربية للعلوم، بيروت.

د: الفهداوي، خالد (٢٠٠٣م) "الفقه السياسي الإسلامي" الأوائل للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة، دمشق، ط١.

الدريني، محمد فتحي (١٩٨٢م) "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم" مؤسسة الرسالة، بيروت،

دغيم، سميح (١٩٩٢م) "فلسفة القدر في فكر المعتزلة" دار الفكر اللبنانية، بيروت، ط١.

الدوري، عبدالعزيز (١٩٨٦م) "التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي" مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت.

دولاكامباني، كريستيان (٢٠٠٣م) "الفلسفة السياسية اليوم" ت: نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

ديورانت، ولوإيريل(١٩٨٨م) "قصة الحضارة" ترجمة: فؤاد اندراوس، ج٤، م١٠، دار
الجيل، بيروت.

ديوى، جون(١٩٦٣م) "الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني" ت: محمد لبيب
النجي، مؤسسة الخانجي، القاهرة،

ديوى، جون(٢٠١٣م) "الفردية قديما وحديثا" الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت:
خيرى حماد، القاهرة.

راضي، عادل صابر "مجلة الفلسفة" العدد ١٠،

ربيع، حامد(٢٠٠٧م) "مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي" مكتبة الشروق
الدولية، القاهرة، ط١،

ربيع، محمد محمود وآخرون(١٩٩٤م) "موسوعة العلوم السياسيّة: جامعة الكويت،
الكويت.

الرشدان، محمود(١٩٩٧م)، "حول النظام المعرفي في القرآن الكريم" اسلامية
المعرفة، العدد العاشر،

روسو، جان جاك(١٩٩٥م) "العقد الاجتماعي" ت: عادل زعتر، ط٢، مؤسسة الأبحاث
العربية، بيروت.

رولز، جون(٢٠٠٧م) "قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام" ت: محمد
خليل، ط١، المجلس الأعلى لثقافة- المشروع القومي لترجمة، القاهرة.

رولز، جون(٢٠٠٩م) "العدالة كإنصاف: إعادة صياغة" ت: حيدر حاج إسماعيل،
المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت.

رولز، جون(٢٠١١م) "نظرية في العدالة" ت: د. ليلي الطويل، الهيئة العامة السورية
للكتاب، دمشق.

الريسوني، احمد، (٢٠٠٣) (٢٠٠٢) "الحرية في الإسلام أصالتها وأصولها" إسلامية
المعرفة، العددان ٣١-٣١-م.

زيدان، عبد الكريم (٢٠٠٥م) "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية" ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.

الزبيدي، مفيد (٢٠٠٣) "موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي" دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

الزبيدي، مفيد (٢٠٠٣م) "موسوعة التاريخ الإسلامي عصر العثماني" دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان.

سابق، السيد (د.ت) "العقائد الإسلامية" دار الكتاب العربي، بيروت.

ساندل، مايكل (٢٠٠٩م) "الليبرالية وحدود العدالة: محمد هناد، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،

السبحاني، العلامة جعفر (٢٠١٠م) "مفاهيم القرآن" مؤسسة التاريخ العربي، ج١٠، ط١، بيروت،

سترومبرج، رونالد (١٩٩٤م) "تاريخ الفكر الأوروبي الحديث ١٦٠١-١٩٧٧" ت: احمد الشيباني، ط٣، دار القارئ العربي، القاهرة، جدة.

سكنر، كوينتن (٢٠١٢م) "أسس الفكر السياسي الحديث عصر الإصلاح الديني" ت: د. حيدر حاج اسماعيل، ج٢، المنظمة العربية لترجمة، بيروت،

سميران، محمد، وآخرون (٢٠١٠م) "النظم الإسلامية" جامعة آل البيت، ط٣.

شلبي، احمد (١٩٩٢م) "موسوعة الحضارة الإسلامية" مكتبة النهضة المصرية، ط٧، ج٣، القاهرة.

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر احمد (١٩٩٣م) "الملل والنحل" تحقيق: أمير علي مهنا، علي حسن فاعور، ج١، ط٣، دار المعارف، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي "ارشاد الفحول" ط١، دار الفكر، بيروت.

الصلابي، عوض محمد (٢٠٠١م) "الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط" دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط١، بور سعيد.

الضامن، منذر (٢٠٠٧م) "اساسيات البحث العلمي" ط١، دار المسيطر، عمان.

الطعان، عبد الرضا حسين وآخرون (٢٠١٥م) "موسوعة الفكر السياسي عبر العصور" ط١، ابن النديم لنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية، بيروت،

طقوش، محمد سهيل (٢٠٠٩م) "تاريخ الدولة العباسية" ط٧، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت،

ظاهر، احمد جمال (١٩٨٧م) "دراسات في الفلسفة السياسيّة" دار ومكتبة الكندي لنشر والتوزيع.

عارف، نصر محمد (٢٠٠٢) "ابستولوجيا السياسة المقارنة" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

عبد الرازق، علي "الإجماع في الشريعة الإسلامية" دار الفكر العربي.

العرب، محمد ممدوح (١٩٩٢م) "الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي" الهيئة المصرية لصناعة الكتب.

العروي، عبدالله (١٩٩٨م) "مفهوم الحرية" ط٧، المركز الثقافي العربي، بيروت.

العقاد، عباس محمود (١٩٩٨م) "عبقريّة عمر" دار نهضة مصر لطباعة والنشر، القاهرة،

العقاد، عباس محمود (د.ت) "عبقريّة الصديق" المكتبة العصرية، بيروت

العكش، محمد احمد (٢٠١٤م) "الدولة المدنية في الفكر السياسي المعاصر" أطروحة دكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية، غير منشور.

عناية، غازي (٢٠٠٨) "منهجية إعداد البحث العلمي بكالوريوس ماجستير دكتوراه" دار المناهج، الاردن

العوا، محمد سليم (٢٠٠٦م) "في النظام السياسي للدولة الإسلامية" دار الشروق، ط٢، القاهرة.

الغرايبية، ارحيل(٢٠٠٢م) "مسألة الحرية في النظام الإسلامي السياسي" اسلامية المعرفة، العدد ٣١،

غريب،تحسين حمه(٢٠٠٩م) "فيلسوف العدالة جون راولز نظريته في العدالة "دين

فتاح، عرفان عبدالحميد(٢٠٠٣م) (٢٠٠٢م) " الحرية في العقل الكلامي والفلسفي الإسلامي" إسلامية المعرفة، العددان ٣١-٣١.

فضل الله، مهدي(١٩٩٦م). "فلسفة ديكرت ومنهجه" ط:٣، دار الطليعة، بيروت.

فهمي، مصطفى أبو زيد(١٩٩٧م) "النظرية العامة لدولة" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط٥،

فؤاد، عبد الفتاح احمد(٢٠٠٣م) "الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١. ج٢، الإسكندرية.

القاضي، احمد عرفات(١٩٩٣م) "الفكر السياسي عند الباطنية" الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة،

قطب،سيد(١٩٩٣م) "العدالة الاجتماعية في الإسلام" دار الشروق، القاهرة.

كاشف، سيدة إسماعيل، وآخرون(١٩٩٣م) "تاريخ مصر الإسلامي" الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة.

كامل، عبد العزيز بن مصطفى(د.ت) " معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية "دين.

كامل، مجدي(٢٠١٥م) "العقلانية" دار الكتاب العربي، ط١، دمشق، القاهرة.

كانط، عمانوئيل "نقد العقل المحض" موسى وهبه، مركز الإنماء القومي، بيروت.

الكتاني، محمد(٢٠٠٣م) "الأكاديمية" العدد ٢٠،،

كنت، أمانويل(٢٠٠٥م) "نقد ملكة الحكم" ت: غانم هنا، ط:١، المنظمة العربية لترجمة، بيروت،

كنت، أمانويل(٢٠٠٨م) "نقد العقل العملي" ت: غانم هنا، ط٣، المنظمة العربية لترجمة، بيروت.

الماوردي، أبي الحسن (١٩٨٨م) " نصيحة الملوك" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،

الماوردي، أبي الحسن (١٩٩١م) " قوانين الوزارة" ط٣، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

الماوردي، أبي الحسن (٢٠٠٥م) " أدب الدنيا والدين" ط٤، دار ابن كثير، دمشق،

الماوردي، أبي الحسن (٢٠١٤م) الأحكام السلطانية والولايات الدينية" وزارة الثقافة، عمان، ت: سمير مصطفى رباب،

مجاهد، حورية توفيق (١٩٩٢م) "الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده" ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

مجموعة باحثين "تطور الفكر السياسي" (١٩٩٠م) ط٢، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.

محفوظ، مهدي (١٩٩٤م) "اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢.

مكتبي، محمد نذير (١٩٩٨م) "صفحات رائدة في مسيرة العدالة" البشائر الإسلامية، بيروت، ط١.

مكي، أبو زيد بن محمد (٢٠٠٨م) "ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية" مركز التأصيل لدراسات والبحوث، جدة.

مل، جونستيوارت (١٩٩٦م) "أسس الليبرالية السياسية" ت:أمام عبد الفتاح أمام، مشيل متياس، مكتبة مديولي، القاهرة.

منصور، اشرف (٢٠٠٨م) "الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

مهنا، محمد نصر (١٩٩٩م) "في تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،

المودودي، أبو الأعلى (١٩٨٧م) "مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة" الدار السعودية، جدة.

الناطور، شحاذه وآخرون (١٩٩٠م) "الخلافة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري" دار الثقافة، دار الأمل، ط١، الأردن.

النجار، عبدالمجيد (٢٠٠٢م) (٢٠٠٣م) "حرية التفكير والاعتقاد في المجتمع المسلم: الأبعاد والحدود" إسلامية المعرفة، العددان ٣١-٣١.

نصر، محمد عبد المعز (١٩٨١م) "في النظريات والنظم السياسيّة" دار النهضة العربيّة، بيروت.

الهزايمة، محمد (٢٠٠٥م) "الفكر السياسي العربي الإسلامي" دين، عمان، ط١.

هويز، توماس (٢٠١١م) "اللفيathan" ت: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، ط١، هيئة أبوظبي لثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي.

هيغل، غيورغ فلهلم فردريش (٢٠٠٦م) "فنومينولوجيا الروح" ت: ناجي العونلي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

الويشي، عطية (٢٠٠٧م) "الصراع في الفكر الغربي" ط١، نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ياغي، إسماعيل احمد (١٩٩٨م) "الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث" مكتبة العبيكان، ط٢، الرياض.